قاسيون

العدد 273
الخميس 25 أيار 2006
16 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (460844) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ فاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

بلاغ

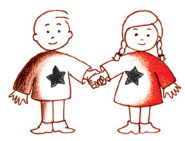

عقد مكتب المتابعة للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعه الدوري، وناقش استمرار الضغوط والتهديدات الأمريكية – الصهيونية ضد منطقتنا وبلدنا سورية والتي كان أبرز مؤشراتها القرار العدواني الجديد الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم ١٦٨٠ الذي ما هو إلا حلقة جديدة من سلسلة الضغوطات ضد بلدنا منذ قانون محاسبة سورية، والقرارت ١٥٥٩، ١٥٩٥، ١٦٣٦، ١٦٤٤الخ..

أكد الاجتماع أن لا خيار أمامنا في مواجهة تهديدات وضغوطات الخارج، إلا الاعتماد على الداخل وتعزيز الوحدة الوطنية اعتماداً على معيارين أساسيين:

١ – الموقف المعادي والواضح من الإمبريالية الأمريكية – الصهيونية.

٢ – ضرب واجتثاث مواقع الفساد الكبرى في جهاز الدولة وخارجه، والتي هي بوابات العبور للعدوان الخارجي.

ناقش الاجتماع ما تم نشره تحت عنوان «إعلان بيروت – دمشق» الموقع من مجموعة سياسيين ومثقفين لبنانيين وسوريين. توقف الاجتماع عند المؤشرات التالية:

- توقيت «الإعلان» عشية قرار مجلس الأمن ضد سورية مما يعيد للذاكرة حالات سابقة مماثلة.
- خلو الإعلان من أية إشارة سياسية للمخططات الأمريكية – الصهيونية ضد المنطقة وضد سورية ولبنان وعدم الإشارة لبعض القوى السياسية اللبنانية أو السورية التي يتطابق نشاطها مع أهداف تلك المخططات (تكريم المجرم جون بولتون نموذجاً).
- استغرب الاجتماع لجوء السلطات إلى أسلوب اعتقال بعض الموقعين على الإعلان وهو أسلوب يمكن أن يعطي نتائج عكس المعلن، ولايساعد على المواجهة وتعبئة قوى المجتمع. إن القضايا السياسية الكبرى لا تعالج بإجراءات أمنية وحسب، بل بفضح جوهر السياسة والمخططات الإمبريالية الصهيونية وعزل المتأثرين بها أو المنفذين لها في الداخل سياسياً واجتماعياً من خلال تعبئة قوى المجتمع على الأرض وتحصين الداخل بالحوار الوطني الديمقراطي الجاد وصولاً إلى قيام جبهة وطنية شعبية عريضة تلتزم خيار المقاومة الشاملة على المستويات كافة سواء بضرب قوى الفساد وبالتأكيد على تحرير الجولان بالمقاومة الشعبية، لأننا أمام عدوان يتصاعد في زمن يتناقص، وهنا لاخيار إلا الاعتماد على الشعب وملاقاة مطالبه السياسية والاجتماعية والديمقراطية في مواجهة المخططات العدوانية.
- بحث الاجتماع التحضيرات للاجتماع الوطني السادس المرتقب، واطلع على نتائج انتخابات المندوبين التي جرت في ١٢ أيار وأقر النتائج، واتخذ بعض الإجراءات لاستكمال التحضيرات النهائية.

٢٣/٦/٢٠٠٦

■■

«أوليغ شينين» رئيس الحزب الشيوعي السوفييتي يعلن عن ترشيح نفسه لرئاسة روسيا

❖ خبر عاجل - موسكو:

أعلن أوليغ شينين رئيس الحزب الشيوعي السوفييتي في اجتماع اللجنة المركزية للحزب المنعقد في ٢٠ أيار الجاري عن موافقته على ترشيح نفسه لمنصب رئيس روسيا الاتحادية في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في العام ٢٠٠٨، وذلك بناءً على الطلبات العديدة التي تم التوجه بها إليه في هذا الخصوص.

وبعد يوم واحد، أي في ٢١ أيار، تم اتخاذ قرار من قبل اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد الضباط السوفيت بتأييد ترشيح الرفيق العماد أوليغ شنين إلى منصب رئيس روسيا الاتحادية.

■■

في ندوة «دور الدولة الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي»

الاقتصاديون ونقابات العمال متوافقون.. والحكومة مرتبكة ! ص8 - 9

المواطن يدفع فواتير الفساد وعجز الموازنة وارتفاع الأسعار ص6

في الذكرى الثامنة والخمسين للنكبة الكبرى

شعب يقاوم الإبادة وأجيال تتمسك بالعودة ص2

موراليس: نريد مواطنينا أسيادا في بلادنا، لا متسولين في أوروبا ص5

صحيح يللي استحوا ماتوا..!

إلى ضباط مقاطعة إسرائيل

يستفزك للغاية خبر طالعتنا به الصحافة المحلية وبعض النشرات الإخبارية تحدث عن خلاصات اجتماع ضباط المقاطعة العربية لإسرائيل الذي انعقد في دمشق أوائل الشهر الجاري، وبطبيعة الحال فقد استنسخ خبر الختام عملياً ما ورد تقريباً في تغطية خبر الافتتاح، وهو أن المؤتمرين (المعنيين أصلاً بالتضييق الاقتصاديَ على الكيان الإسرائيلي ومقاطعته مع كل الشركات المتعاملة معه والداعمة له أياً كانت جنسياتها)، أكدوا خلال جلساتهم بقدرة قادر على: دعم اتفاق السلام في دارفور والترحيب به، دعم الحوار الوطني اللبناني والترحيب به، دعم سورية في مواجهة الهجمة التي تتعرض لها نتيجة مواقفها القومية...

ولكنهم – أي المؤتمرين- تذكروا اسم هيئتهم فأوردوا عَرَضِياً عبارة قالت إن«المقاطعة تشكل شكلاً حضارياً» لاسترجاع الحقوق وإلى آخر الديباجة التي وردت ارتباطاً بالفقرة المتأخرة في الخبر حول القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، دون إيراد هذين المصطلحين بالطبع ربما كي لا يجري فهمنا بشكل خاطئ من جانب الغرب...!

ويبدو أن ضباط المقاطعة لم يجدوا ما يفعلونه سوى التحول إلى منبر سياسي آخر يرمي علينا الشعارات دون ربطها بأي درجة من درجات الممارسة وإلا لكانوا أخبرونا بالإجراءات التي اتخذوها خلال اجتماعين أو بالآليات التي اعتمدوها أو سيعتمدونها في تطبيقهم لسلاح المقاطعة الذي بوجوده المطلوب على أرض الواقع يمكنهم فقط أن يبرروا استمرار وجود مكاتبهم الرئيسية والفرعية ومؤتمراتهم واجتماعاتهم مع تكاليف عقدها واستضافتها وثمن الورق والحبر المهدورين فيها واهتراء مكبرات الصوت أمامهم وفوق رؤوسهم والكراسي تحتهم... وتستطيل القائمة..

وفي كل الأحوال فإننا لا ندري بعد جلسات اجتماعاتهم الشاقة والمضنية وبسبب الجوع المترتب على ساعاتها الطويلة إن كان ضباط المقاطعة العربية لإسرائيل يخرجون لتناول وجبات دجاج أمريكي بنكهة كنتاكي، ليتبعوها بجولة سياحية على مقاهي ربوة دمشق أو مطاعم طريق مطار دمشق التي باتت تزدحم آرماتها بلوحات بيبسي كولا الضخمة والمضاءة كما هي الحال مع بقية الآرمات والمطاعم واللوحات الإعلانية والبرامج التلفزيونية العربية برعاية هذه الشركة غير الإسرائيلية على الإطلاق (!!)، وليساعدوا أنفسهم في المزيد من الهضم من خلال مجّ سجائر مالبورو وونستون وغيرها من منتجات فيليب موريس الأمريكية الصهيونية التي تغزو الأسواق السورية بوفرة بالغة... إن لم يتسوقوا ملابس لأطفالهم وزوجاتهم من محلات يو إس بولو الفاخرة و«السينيبه»..

وبما أننا لم نسمع أن هذه المحلات والوكالات الأمريكية بالمواجهة -الإسرائيلية بالباطن اضطرت هلعاً إلى تغطية آرماتها وتوقفت عن تقديم «خدماتها» عند سماعها أن ضباط المقاطعة العربية يعقدون اجتماعاً لهم في دمشق وأنهم قد يلمحون هذه الاختراقات وتتخرب بيوت وتضرر مصالح عن حق وحقيق، بل إن هذه الشركات والمحلات والوكالات واصلت ولا تزال نشاطاتها المخصصة لـ «رفاهية» المواطن السوري وتبييض وجهه أمام ضيوفه، وبقيت هي في حين أن الاجتماع انفض بلا أثر يذكر..

وعلى الأغلب أن ضباط المقاطعة العربية لإسرائيل خلال تحولهم من الاقتصادي المباشر إلى السياسي البحت، نسوا اللغة الإنكليزية وما تعنيه العبارة الكاملة للاختصار الكامن في كلمة بيبسي مثلا PEPSI

(Pay Every Penny to Save Israel)

وباتوا يتعلمون اللغة الصينية، لا بل ويطورون أمثالها المأثورة لتصبح مثلاً على شاكلة: «لا أرى لا أسمع.. ولكني قد أتكلم خجلاً...» بس نسوا المثل العربي الشعبي:

صحيح يلوا استحوا ماتوا...

■ عربي مستحي كتير

الذكرى الثامنة والخمسون للنكبة الكبرى:

شعب يقاوم الإبادة وأجيال تتمسك بالعودة

في الخامس عشر من أيار / مايو ، يحيي الشعب الفلسطيني يوم نكبته، بمزيد من الإصرار على التشبث بوطنه المحتل منذ عام ١٩٤٨ عبر العديد من الأشكال التعبيرية الجماعية، بهدف استحضار تجربة الماضي وعِبَره، من أجل التعامل مع الحاضر والمستقبل، برؤية نقدية، تسعى لتفكيك مفردات الخطاب السياسي الذي ساد لفترة طويلة _ البعض مازال يستند إليه _ القائمة على تفسير حدوث نكبة الشعب الفلسطيني والأمة العربية عام ٤٨، بمنطق "المؤامرة" البريطانية / اليهودية فقط! وباستبعاد مقصود لدور بعض الحكومات العربية بالمشاركة بها. خاصة وأن معظمها في تلك الفترة كان يخضع في حركته السياسية / الدبلوماسية لتوجيهات الدولة المستَعمرة أو المنتدبة. إضافة إلى البنى العشائرية / الإقطاعَية التي تَسمُ طبيعة العلاقات الإجتماعية / الإقتصادية، التَي أفرزت تشكيلات تنظيمية، لم تستطع هزيمة الغزاة الجدد، لكونها إنعكاس لتلك العلاقات والبنى المتخلفة، قياساً بالأشكال والأدوات التنظيمية المتقدمة، التي اعتمد عليها المستعمرون اليهود، بسبب نشأتها وتطورها في المجتمعات الغربية الحديثة .

إن محاولة سريعة للتوقف على وضع فلسطين أثناء خضوعها لسلطة الانتداب البريطاني، تصبح ضرورية من أجل تسليط الضوء على تواطؤ الحكومة البريطانية من خلال سياسة حكومة الانتداب، التي سهلت قدوم المستعمرين الصهاينة، وأمدت تشكيلاتهم المسلحة بكل أشكال الدعم، وساعدت على إصدار القوانين التي تتيح للغزاة اليهود حرية التحرك والتملك، لتتوصل أخيراً لإصدار وعد بلفور المشؤوم، الذي كان التتويج الفعلي للإرتباط الوثيق بين مصالح بريطانيا والحركة الصهيونية في المنطقة من أجل إقامة كيان يهودي / استعماري قائم على طرد أصحاب الأرض التاريخيين، استناداً إلى "النظرية" الصهيونية الكاذبة _ أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض_ ليكون المخفر الأمامي لحماية المصالح الاستعمارية البريطانية في آسيا وأفريقيا. كما يحقق للحركة الصهيونية، المتخفية تحت ذرائع توراتية "مصطنعة"، بناء دولتها في _أرض الميعاد _ التي تروج لها الأساطير الغيبية المتداولة.

أحيا الشعب العربي الفلسطيني ذكرى نكبته بتوحد كامل حول الشعار / الهدف (لاعودة عن حق العودة). ففي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ انطلق عشرات الآلاف من النساء والرجال في الجليل والمثلث والنقب، وفي المدن الكبرى، في مسيرات وفعاليات جماهيرية، تركزت جميعها على تنشيط الذاكرة الجمعية للمواطنين العرب، من خلال ارتباطها بالمكان ودلالاته، خاصة للأجيال الشابة، عبر الإرتباط بالأرض التي كان أهلهم في عام النكبة يمتلكون ٩٧ بالمائة منها، ولايمتلك اليهود سوى الثلاثة المتبقية. لكن اليوم الأسود الذي أعلن فيه قيام كيان العدو على ٧٨ بالمائة من مساحة فلسطين التاريخية، لم يكن سوى التاريخ المأساوي الذي بدأ فيه الفلسطينيون رحلة عذاب مستمرة منذ ستة عقود تقريباً. جاء التحرك الشعبي في ذكرى النكبة ليؤكد أن أصحاب الأرض الحقيقيين مازالوا قادرين على التشبث بها رغم كل العسف والإضطهاد . فقد حققت زيارات البلدات والمناطق المهجرة داخل أراضي ٤٨ غايتها في تأكيد العلاقة التاريخية بين الأرض والإنسان، فبالرغم من عمليات التدمير الشامل، والاقتلاع النهائي لأكثر من أربعمائة وعشرين قرية وبلدة، مضافاً لذلك التغيير الكبير لمعالم المدن الفلسطينية الأخرى مثل حيفا، صفد، عكا وغيرها، المترافق مع طرد وتهجير حوالي تسعمائة ألف فلسطيني . أكثر من خمسين مجزرة جماعية استهدفت السكان العرب . يمثلون حينها، حوالي خمسة وخمسين بالمائة من مجموع الشعب. فقد استمر السكان العرب في مواجهة خطط التهميش والحصار والإقصاء .

جاءت تحركات يوم النكبة في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ لتضيف إلى سفر النضال الوطني صفحات مجيدة، فشهداء يوم الأرض الخالد، وانتفاضة سكان الجليل والنقب، المترافقة مع شرارة انتفاضة الأقصى، أرسوا مداميك العمل السياسي / الكفاحي لعرب الداخل، وأسسوا لعمل وطني مستمر. مسيرة العودة إلى بلدة "أم الزينات" على جبل الكرمل المدمرة والمهجرة . تتوالى منذ تسع سنوات في ذكرى النكبة. افتتحت التحركات والفعاليات بهذه الذكرى. في مسيرة "يوم العودة الأول" التي استمرت يومي ١٢ و١٣ أيار، شاركت أكثر من أربعة آلاف سيدة وفتاة إلى القرى والبلدات المهجرة، لتتوج تحركها بمهرجان حاشد في موقع بلدة "لوبية" المدمرة، قرب مفرق "مسكنة" شمال فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، أكد فيه المشاركون على حق عودة اللاجئين إلى بلداتهم وممتلكاتهم. كما تحركت عشرات الباصات إلى مدينة "اللد" وعند مسجدها الأبيض "جامع دهمش" الذي شهدت ساحته المذبحة التي سقط فيها مائة وست وسبعون شهيداً حاولوا الاحتماء بالمسجد. كان اللقاء الوطني الكبير الذي أكد فيه المجتمعون على مواجهة مشاريع التهويد، والنضال من أجل عودة اللاجئين ، تعبيراً جديداً عن الإرتباط بالقضايا الوطنية والقومية . كما شهدت بلدة "البصّ" قضاء مدينة "عكا" و "الناصرة" مهرجانات وفعاليات متنوعة، تمحورت جميعها حول النكبة ونتائجها الكارثية .لقد راهن قادة الفكر الصهيوني الإستعماري على مقولة "كبارهم سيموتون وصغارهم سينسون". لكن الوجوه الشابة التي قادت_ ومازالت _ التحركات الواسعة بكل المناسبات الوطنية تؤكد سقوط تلك المقولة. وقد جاءت هذه الفعاليات مترافقة مع تحركات واسعة شهدتها عدة مدن وبلدات ومخيمات في الضفة الفلسطينية وغزة ، كان أبرزها "المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة" الذي انعقد في مدينة غزة. كما شهدت العديد من المخيمات الفلسطينية في الأقطار العربية نشاطات جماهيرية متنوعة. بالإضافة للإجتماعات والندوات التي انعقدت في أكثر من مدينة أوروبية .

إن الحراك السياسي / الجماهيري الذي واكب ذكرى النكبة هذا العام، توحدت رؤيته وأهدافه حول القضية المركزية في النضال الفلسطيني الراهن، وهي عودة اللاجئين إلى مدنهم وبلداتهم وأراضيهم التي طردوا منها، ولهذا تحول شعار "لاعودة عن حق العودة" إلى برنامج عمل لكل الهيئات واللجان والقوى السياسية الفلسطينية. إن إحياء ذكرى النكبة الكبرى لدى الشعب الفلسطيني، تأتي هذه السنة، كما في سنوات سابقة لتؤكد على أن هذا الشعب مازال يعيش نكباته الدائمة. فالفلسطينيون في العراق، يتعرضون إلى نكبة متجددة على يد عصابات الغدر المجرمة، دفعتهم مجدداً إلى التهجير والخيام، كما أن العقبات التي تعترض حرية التنقل والحصول على العمل اللائق في أكثر من مكان . في بعض الأقطار العربية . هي نوع آخر من نكبات الفلسطينيين. أما فلسطينيو الداخل الذين تشبثوا بأرضهم، فإنهم يقدمون في كل يوم بعذاباتهم ودمائهم ضريبة البقاء في مواجهة المشروع الصهيوني / التهويدي. فمنذ اللحظات الأولى للنكبة، وفي مواجهة خطط "الحكم العسكري" الذي فرضته عليهم "الحكومات الديمقراطية!!" على مدى عقدين من الزمن، حيث تمت مصادرة ممتلكات أهلهم المهجرين في ظل قانون "أملاك الغائبين"، بالإضافة للجوء قادة الكيان الإستيطاني لسياسة عنصرية بغيضة أدت لحرمان العرب من الخدمات الإنسانية الأساسية. وفي هذا السياق جاء القرار الذي صادقت عليه المحكمة العليا قبل أسبوعين، والقاضي بمنع لم شمل العائلات ليضيف عقبة جديدة في طريق التواصل الإنساني/ الإجتماعي بين أفراد الشعب الواحد .

في الخامس عشر من أيار هذا العام، والفلسطينيون يعيشون يوم نكبتهم، أصرت حكومة العدو على أن تجعل كل أيام هذا الشعب نكبات! فقد سقط في هذا اليوم ستة شهداء برصاص قوات الاحتلال، في مذبحة متجددة كل ساعة. فالبشر والحجر والهواء والماء كلها أهداف للتدمير. كما أن شعبنا يخضع منذ عدة أسابيع، لحصار لاإنساني، تمارسه حكومات "ديمقراطية " تتغنى كل صباح بأهمية "حرية الفكر والاختيار"، ولأن الاختيار لم يتواءم مع "ديمقراطيتهم ونهجهم" تتم عمليات عقاب الفلسطينيين على اختيارهم لنوابهم في البرلمان، ولهذا فإن شعباً بكامله يعيش داخل سجن كبير، محروم من الدواء والغذاء، إنه الشكل الآخر لنكبة الفلسطيني. وعلى الرغم من المقدرة الهائلة لهذا الشعب على مواجهة نتائج نكبته الكبرى، والإنتصار عليها وهزيمتها في أكثر من موقع (عرب الداخل نموذجاً)، فإن خوفاً حقيقياً ومشروعاً، يلف الوجود الشعبي كله، فحالة الاحتقان التي تخيم على قطبي الأزمة الداخلية "تنظيمياً و مؤسساتياً" أدت إلى سيل الدماء الفلسطينية التي لم تعد "خطاً أحمراً". إن عمليات تجييش " الغرائز" وتضخيم دور " الذات " لدى كل طرف ستعمل على انطلاق شرارة التفجير، التي ستدمر كل المنجزات الوطنية للنضال التحرري للشعب الفلسطيني. ولهذا فالشعب الذي يطلب من قيادته، أو بشكل أدق "قيادتيه!" أن تؤمن له الغذاء والدواء ومقومات صموده الأخرى، مدعو عبر نشطائه ومناضليه ولجانه الأهلية لأن يصون وحدة المجتمع من خلال تشكيل مجالس شعبية تمارس ضغطها على فريقي الصراع، للوصول إلى حماية الأمن الإجتماعي للشعب، بعيداً عن المكاسب الذاتية التي يسعى لتحقيقها هذا الفصيل أو ذاك. إن الشعب الفلسطيني يعرف أن أعداءه هم من صنع نكبته الكبرى وملحقاتها، وهو بكل تأكيد يرفض وسيقاوم أن تأتي نكبته الجديدة، المفجعة على يد بعض أبنائه.

إن تحركاً شعبياً واسعاً، يعمل على سحب فتيل الأزمة، من أجل الوصول إلى حلول وطنية توافقية، تستهدف مواجهة الإحتلال وخططه، وتؤمن للمواطنين الخبز والكرامة والأمن، أصبح ضرورة وطنية عاجلة.

■ محمد العبد الله

الكويت: الإصلاحيون يهاجمون قرار حلّ البرلمان

جاء قرار أمير الكويت بحلّ مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) وإجراء انتخابات معجلة وفقاً للقانون الانتخابي القديم، ليطيح بطموحات الأصوات الإصلاحية التي ناضلت طوال سنوات، وماتزال من أجل الارتقاء بالعملية الديمقراطية في واحدة من أغنى دول الخليج العربي.

الشخصيات والقوى الإصلاحية تلقت القرار الأميري بكثير من الاستياء، وراحت تتصاعد وتائر غضبها تدريجياً متحاشية التعرض لشخص الأمير، مركزة نقمتها على الحكومة ومتهمة إياها بالقمع وكبح عجلة الإصلاح السياسي في البلاد..

يأتي كل ذلك بعد أسبوع من احتدام الجدل بين النواب والوزراء في مجلس الأمة، بشأن مشروع إصلاحي يسعى لخفض عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ الى ١٠ دوائر. وكانت كتلة النواب الإصلاحيين طالبت بخفض العدد إلى ٥ دوائر فقط، ولكن الحكومة ردّت مطلبها برغم موافقة أكثرية البرلمان عليه..

الأمين العام لكتلة المنتدى الديمقراطي المعارضة، عبد الله النيباري، أكد لوسائل الإعلام أن حلّ البرلمان يستهدف انتخاب برلمان كسلفه: مشلولا وبلا أي استقلالية أو تأثير حقيقي، لتبقى الحكومة سيدة الموقف في البلاد، من دون السماح لأية أصوات معارضة بالتعبير عن رأيها..

وحسب تأكيد عدد من النواب والشخصيات السياسية المرموقة في الكويت، فإن الحكومة هي التي أخطأت، ولكن البرلمان هو الذي عوقب، وأن ما حدث يمثل ضربة للعملية الدستورية في البلاد، مؤكدين على أن الإصلاحات ستستمر بجهود الشعب الكويتي.

وهكذا، ماتزال ذهنية القمع والاستفراد بالسلطة والقرار مهيمنة على امتداد العالم العربي.. والسؤال: إلى متى؟؟ بينما الأعداء من كل حدب وصوب متربصون وجاهزون للانقضاض!

■■

تشكيل الحكومة العراقية.. استمرار الوهم..

أخيراً، منح مجلس النواب العراقي الثقة لحكومة يحاول أعضاؤها وحلفاؤها ومن خلفهم أسيادهم أن يسموها «حكومة الوحدة الوطنية» بعد استعصاءات، ومشاورات وصفقات استمرت لعدة شهور.

هذه الحكومة المؤلفة من ٣٧ وزيراً ويرأسها نوري المالكي، ركزت في برنامجها الذي أعلنته، إرضاء للمحتلين ولهاثاً وراء أوهام شخصية، على ما أسمته «مكافحة العنف والإرهاب»، علما أن الحقائب التي يفترض أنها المعنية بهذا الموضوع بقيت من دون وزراء أصيلين.

فقد عرض رئيس الوزراء العراقي تشكيلة حكومته وبرنامجها أمام البرلمان، مشيراً إلى أنه سيتولى وزارة الداخلية بالوكالة، فيما سيتولى نائبه سلام الزوبعي وزارة الدفاع بالوكالة ونائبه الثاني برهم صالح وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني بالوكالة، على أن يعين ثلاثة وزراء أصيلين في الأيام المقبلة.

طبعاً القادة الغربيون رحبوا سريعاً بتشكيل هذه الحكومة الطائفية، بدءاً من الرئيس الأميركي بوش الذي اعتبر أن تشكيل الحكومة العراقية (يفتح فصلاً جديداً) في تاريخ هذا البلد ويوفر (فرصة لإحراز تقدم)، مروراً بالأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الذي اغتبط بإعلان تشكيل الحكومة، وأمل (في استكمال تشكيل الحكومة الأوسع والأكثر تمثيلا في أسرع وقت)، وصولاً إلى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير الذي أكد أن تشكيل الحكومة العراقية الجديدة يشكل (تحولاً جوهرياً) في أوضاع هذا البلد، ورأى أن تقدم العملية الديمقراطية في العراق يثبت أنه (إذا كان في مقدورنا التغلب على القوى الإرهابية في العراق وأفغانستان، ففي وسعنا التغلب عليها في أي مكان من العالم).

إن هذه الحكومة (الشرعية) المرحب بها دولياً، المرفوضة أو غير المكترث بها، على المستوى الشعبي والجماهيري عراقياً وعربياً، تفتقد أبسط معايير الشرعية، وبالتالي كل أمل لها بالحياة، لأنها أولا وقبل كل شيء، ارتكزت على أسس واعتبارات طائفية في بلد لم يؤمن شعبه في يوم من الأيام بهذه البدعة التفتيتية..

هذا أولاً، أما بعد، فإن من ساوم وشاور وعقد الصفقات لتشكيل هذه الحكومة، ومن شكلها، ومن أعطاها الثقة، ومن رحب بتشكيلها ومنحها (الشرعية)، هو من اعتدى على البلاد وشعبها، وأولئك الذين تحالفوا معه أو باركوا خطوته أو وقفوا متفرجين على جرائمه، أما الشعب العراقي المقاوم، بكل تنوعه، الذي لن يقبل بأقل من خروج قوات الاحتلال مهزومة ذليلة، فلم يؤخذ رأيه أو يستشر بهذا الأمر مطلقاً، وبالتالي فإن هذه المهزلة هي مجرد استمرار في الرهان على الوهم الذي لن يلبث أن ينهار تحت ضربات المقاومة العراقية ومن خلفها الشعب العراقي من جنوبه إلى شماله ومن شرقه إلى غربه.. والقادم من الأيام سيثبت ذلك لا محالة!

■■

مصر الجديدة.. شيء ما عفن!!

كما يليق حقا برئيس تجاوز في الحكم ربع قرن من الدوران في المكان، وممانعة التقدم إلى الأمام . كان (سيادته) في معرض الآثار المصرية الغارقة ببرلين بينما كانت الفوضي تجتاح وسط القاهرة صباح الخميس، والمعارك على أشدها – من طرف واحد - بين قوات أمنه وبين المتظاهرين المتضامنين مع القضاة وناديهم المنتخب، المعترضين على إحالة اثنين منهم إلى محاكمة تأديبية بتهمة إهانة القضاء، بعد إدلائهم بمعلومات تفيد حدوث تزوير وتلاعب في نتائج الانتخابات البرلمانية السابقة.

وتأكيدا لهذه اللفتة الدالة التي تليق به حقا، فإنه صرح في اليوم نفسه أنه حريص على عدم التدخل مطلقا في شؤون القضاة.

رئيس الجمهورية الذي يختار فعلياً وزير العدل والمجلس الأعلى للقضاء لا يتدخل في شئون القضاء! ... والخلاف بين نادي القضاة الذي تلتف الأغلبية العظمي من القضاة حول مجلس إدراته المنتخب بأغلبية ساحقة، وبين وزير العدل والمجلس الأعلى للقضاء المعينين من السلطة التنفيذية هو حقا خلاف لا شأن لرئيس السلطة التنفيذية به.

هكذا يحب أن يصور الرئيس الغارق المسألة متجنبا الصورة الحقيقة لها وهي أنها إحدي جوانب صحوة الفئات المصرية المطالبة بالاستقلال والحرية. وأطراف المسألة هم بوضوح: الممثلون المنتخبون للفئة الطامحة إلى التحرر والاستقلال وإقرار حكم القانون لا حكم الفرد، وعلى الجانب الآخر ممثلو السلطة التنفيذية التي تجمع السلطات بيدها وتهبها للفرد المعتلي سدتها، والذي يريد أن يبقي المجتمع المصري تحت الوصاية، وتحت تصرف المزاج الرئاسي وتقديراته لجرعات الحرية والديمقراطية المناسبين للمجتمع القاصر غير الناضج، أو تفضيله لهراوات وحواجز الأمن ومن خلفهما قانون الطوارئ: صك عبودية المجتمع وارتهانه تحت قبضة الأمن.

هذه المعركة هي صورة مكبرة لمعارك وأزمات أخرى كثيرة تدور قرب السطح، ومنها أزمة الحراسة المفروضة على نقابة المهندسين منذ أكثر من عشر سنوات، وأزمة المطالبة باستقلال الجامعات ووقف التدخل الأمني في شؤونها وغيرهما.

معركة استقلال القضاء نجحت في فرض نفسها، لأن بعض الاستقلال الذي يحظي به مجتمع القضاة – والذي ما يزال منقوصا وفق

رؤية القضاة أنفسهم – قد غل يد السلطة عن قمعهم أو التلاعب بقضيتهم تحت مسميات مختلفة، وقصة الخلاف الداخلي بين القضاة، والرئيس الحريص على عدم التدخل لا تقنع إلا الحمقى في الإعلام الرسمي.

لا يمكن أيضا أن نصدق أن التراجع عن إعادة حق المواطنين في التظاهر السلمي هو محض اجتهاد من موظف كبير بدرجة بلطجي يسمي وزير الداخلية. فمثل هذه التغيرات المفاجئة لا تحدث في مصر إلا وفق مزاج السيد الرئيس. الذي كان توقفه عن قمع أنشطة الشارع السلمية بتوبيخ مباشر من الإدارة الأمريكية.

يبدو فعلا أن مزاج السيد الرئيس قد تغير .. فمعركة القضاة قد عكرته إلى أقصي حد .

فمن جانب يلوح أن السيد الرئيس لا يجد حرجا من أن يسمع المطالبات الديمقراطية في الشارع لأنها فعلا غير ذات قدرة على الحشد الجماهيري، ولكنه يشعر بالقلق من الالتفاف حول – أو عقد الأمل على – أشخاص بعينهم .. ما زال التنكيل بأيمن نور مستمرا في قضية ملفقة .. والقضاة يحالون إلى محاكم تأديبية، والتعدي عليهم لم يتوقف، من تجاوزات الشرطة ضد القضاة المراقبين للجان إلى التعدي على القاضي محمود حمزة. والعدوانية الشديدة تطال المتضامنين معهم للحيلولة دون تفاقم مظاهر الإعلاء من شان قادة حركة القضاة وإكبارهم مقابل التردي المستمر لمكانة الرئيس وهيبته بين النخبة والشارع على حد سواء.

كما أن معركة القضاة قد جمعت كل أطياف المجتمع المصري النشطة تحت راية التضامن معهم، التيارات السياسية جميعها، والحقوقيون، والنقابيون وغيرهم ومعظم رموز المجتمع المستقلين تضامنوا بشكل أو آخر، وتوافدوا لتحية القضاة والشد من أزرهم. أضف المجتمع الدولي وفي مقدمته تجمعات القضاة في العالم التي تتضامن مع حركة القضاة المصريين ومطالبهم.

الاستفزاز إذن كان شديدا، وذلك التوازي بين حركة القضاة وحركة كل أطياف الناشطين ومؤازرة المجتمع الدولي، يبدو أنه أفزع الجالس وحيدا في القصر الجمهوري، ونكأ موقفه الضعيف في مواجهة القضاة الذي يتقدمون بخطي وئيدة ولكنها ثابتة، والضعيف المتعجرف عندما تضيق من حوله الحلقات يلجأ إلى الشراسة والعدوانية المفرطة التي تصل إلى حد السفالة.

ولكن تلك العدوانية وذلك القمع لم ينجحا بعد في إيقاف حركة القضاة، بل إنه على ما يبدو يقلل أكثر فأكثر تلك المسافة التي يحافظون عليها بينهم وبين المعارضة السياسية وحركة التغيير.

فالقضاة – الذين بدؤوا يستخدمون وسائل الضغط السياسي مثل الوقفات والاعتصامات – ردوا تحية التضامن معهم بأفضل منها وأعلنوا تضامنهم مع المعتقلين منذ أول موجة اعتقالات.

جوهر الصراع يزداد وضوحا مع ازدياد قمع الدولة وصلفها في مواجهة القضاة وحركة التغيير على السواء. حركة التغيير ليست حركة سياسية متجانسة تطمح لاعتلاء الحكم، ومطالبتها بالتغيير جوهره في الحقيقة – خلف الشعارات القصوى بإسقاط النظام – إطلاق الحريات ووقف انتهاك الحقوق بما يسمح ببناء دعائم مجتمع ديمقراطي يحكمه القانون، لا الفرد ولا القوة البوليسية والعسكرية.

ومطالب القضاة ومعركتهم هي في القلب من مطالب المنادين بالتغيير في مصر.

وحركتهم هي في القلب من حركة تغيير عامة، أوسع من حركات التغيير السياسية المعروفة، التي بدأت في مصر ولا ينبغي أن تتوقف.

علينا أن نعي أن الطريق طويل ووعر نحو التغيير الشامل، ولكن ما يحدث حاليا في جانبيه هو شوط أساسي وأولي من مشوار التغيير.

فمعركة القضاة، من جانب، تمثل نموذجا للتدافع بين "الناس" والسلطة لتوسيع مساحة الحرية للناس وفاعليتهم ورؤاهم وأحلامهم، وتقليل مساحة التسلط والوصاية والاستبداد والاستغلال.

كما أن مواجهة القمع ضد حركة التغيير ومواجهة مصادرة حق التجمع والتظاهر والاعتصام السلميين، هو قضية مصير لهذه الحركة. ليس لأن التظاهر وأنشطة الشارع هي أقصي الأماني ولا هي طريق التغيير. ولكن لأن مساحة الحرية الممنوحة لأدوات النشاط السياسي في الشارع هي الوجه المقابل لمساحة الحرية الحقيقة التي يبدأ فيها النشاط السياسي الجدي، بانتظام "الناس" في تجمعات سياسية أو اجتماعية أو فئوية أو مطالبية تخوض المعركة الحقيقة من أجل الديمقراطية الجذرية التي يحدد فيها الناس – بأنفسهم ولأنفسهم – مصيرهم عبر تحديد مصالحهم ومطالبهم القريبة المحددة والنضال من أجلها .

مساحة الحرية الحقيقية هذه تحتاج لحرم من حرية التعبير والاحتجاج لحمايتها وتعزيزها خاصة إذا كانت حركة المجتمع في مهدها وتحتاج لأوسع مساحة ممكنة من الحرية لتخوض معركتها الأولى التي تناضل فيها لتخرج فيها إلى الوجود في مواجهة سعي الآثار الغارقة لإبقاء الوضع تحت السيطرة.

تحررنا الحقيقي لا ينفصل عن حريتنا في التعبير والقول وتحديدا ضد من اختاروا أن يكونوا أعداءنا ورفع أصواتنا في مواجهتهم بلا مواربة.

لا تعود حركة التاريخ إلى الوراء مادام هناك مطالبون بالتقدم إلى الأمام. ولا يطفو الغارقون مرة أخرى إلا جثثا عفنة.

■ **عمرو عزت**

الاتفاقات الجزئية وخطر تقسيم السودان

اتفاق أبوجا الذي وقعته الحكومة السودانية مطلع شهر أيار/مايو الجاري مع أحد أجنحة المتمردين في إقليم دارفور، هو اتفاق جزئي رأت فيه قوى المعارضة السودانية وكثير من المراقبين، "اتفاقا شكليا" تم تحت ضغط القوى الدولية وضغط الولايات المتحدة الأميركية بشكل أساسي، ولا يشكل خطوة حقيقية لوقف الحرب في إقليم دارفور بل ربما يشكل خطوة أخرى تشجع فرقا أخرى من المتمردين، وتعمق التوجهات الجهوية والقبلية والعرقية في البلاد بما يؤكد على الخطر الداهم المتمثل في مخطط تقسيم السودان أو تفتيته في نهاية الأمر.

فاتفاق أبوجا الذي جاء تقريبا بعد سنة ونصف من توقيع اتفاق نيفاشا، الخاص بجنوب السودان والذي وقعته الحكومة السودانية مع المتمردين هناك بقيادة جون قرنق، سار على الخطى نفسها . وليس ذلك غريبا لأن من كان وراء توقيع الأول كان وراء توقيع الثاني، ونعني به الولايات المتحدة الأميركية، بالرغم من أن هناك من يقول إن فروقا بين الوضع في الجنوب والوضع في دارفور من حيث التركيبة السكانية والجهات المتمردة في كل منهما . وهنا لا بد من التأكيد على أن الولايات المتحدة غير معنية بإحلال السلام في السودان أو المحافظة على وحدته أو مصالح شعبه، بل كل ما يعنيها التحكم بالسودان ومنه بالقارة الإفريقية كلها، وهو ما تعتقد الإدارة الأميركية الحالية أنه سيتحقق من خلال تقسيم السودان وتفتيته إلى دويلات صغيرة ضعيفة قابلة للسيطرة الأميركية عليها جميعا .

ويتوقع كثيرون أن لا يحمل الاتفاق الجزئي الجديد السلام إلى دارفور، ولا يتوقعون تطبيقه بل يتوقعون له أن ينفجر بسرعة ويعود الاقتتال إلى الإقليم، لأنه لم يمثل رغبة كل سكانه ولم يحقق مطالبهم كما أنه لم يمثل إرادة وطنية لكل السودانيين. ومن هنا وقفت كل أطراف وقوى المعارضة السودانية ضده، ولم يوقع عليه إلا جناح من حركة واحدة من حركات التمرد في الإقليم.

ومثلما تتهم المعارضة السودانية حكومة جبهة الإنقاذ بالمسؤولية عن ما وصلت إليه أوضاع السودان، تتهمها بأن اتفاق نيفاشا بشأن الجنوب لم يكن، في نظر الحكومة، أكثر من وسيلة تحفظ للنظام البقاء والاستمرار في الحكم ست سنوات أخرى (إلى حين إجراء الاستفتاء على مصير الجنوب)، ومثله كان سبب التوقيع على اتفاق أبوجا وكمحاولة أخرى للإبقاء على النظام، دونما اهتمام بما تحمله مثل هذه الاتفاقات الجزئية من أخطار على مستقبل السودان ومصيره. والحقيقة هي أنه لا بد أن تلفت انتباه أي مراقب لما يجري في السودان المواقف المرتبكة للحكومة السودانية التي دائما تبدأ من نقطة عالية من الرفض والتحدي ثم تنتهي إلى أسفل درجات سلم القبول بما كانت ترفضه. مثل هذه المواقف رأيناها في سلوك الحكومة من السياسات والمواقف الأميركية من السودان عموما، كما رأيناها في موقف الحكومة من مسألة القوات الدولية، ودائما كانت الحكومة تبدأ بالرفض الكامل وتنتهي بالقبول الكامل مما يعطي اتهام المعارضة لها الكثير من المصداقية، دون أن ينفي عن هذه المعارضة عدم ارتكابها الكثير من الأخطاء في سلوكها تجاه الحكومة.

ويرى البعض أن المخططات والأهداف الأميركية على وجه الخصوص، تختبئ في طيات اتفاق أبوجا كما اختبأت في طيات اتفاق نيفاشا . ففي اتفاق الجنوب تمثل هذا المخطط في ما تضمنه الاتفاق من بنود تجعل من الجنوب دولة مستقلة تنتظر الإعلان عنها بعد ست سنوات، بينما عكس اتفاق أبوجا رغبة بأن تقوم في إقليم دارفور دولة مستقلة مرتبطة برواطب ضعيفة مع الخرطوم. ومن المتوقع أن تتبع الولايات المتحدة الأميركية الاستراتيجية نفسها في مناطق أخرى من السودان. وكلا الاتفاقين خطوة على طريق التقسيم.

المشكلة أنه في كل مرة يتم فيها توقيع اتفاق جزئي جديد تدعي حكومة الخرطوم أنها تفعل ذلك حقنا لدماء أبناء الوطن الواحد ولإحلال السلام بينهم ليعيشوا أمنين في وطن آمن، بينما تظهر الأحداث اللاحقة أن همها السلطة ولذلك ترضخ لما تريده الولايات المتحدة من حلول. ويقول خصوم الحكومة إنها لو كانت صادقة في ما تدعيه لتوصلت إلى الاتفاقات نفسها دون تدخلات وضغوطات خارجية، ولأنها لم تحقق ذلك وحدها فإما أنها لم تكن تريد التوصل إلى اتفاق أو أن هذه الاتفاقات لم تكن لمصلحة السودان، وهو ما يؤكد من جديد أنها وافقت عليها استجابة للضغوط الخارجية والأميركية.

لقد وصل القلق مما وصلت إليه أوضاع السودان إلى درجة جعلت بعض القوى السياسية السودانية تحذر مما سمته (صومالة السودان)، وذلك بسبب تفاقم النزاعات الجهوية والقبلية وتراجع المفاهيم والمطالب القومية لدى المواطنين. وتشير التقارير الصحفية إلى أن النزاع الجهوي أدى إلى ظهور قوى قبلية تواجه بعضها باسم حماية العنصر أو الأرض، غربي السودان في إقليم دارفور وشرقي السودان يقاتل القوات الحكومية، فضلا عن ظهور بوادر أزمة جديدة تقف وراءها بعض القبائل في الشمال والوسط.

ولعل ما يلفت النظر هو هذا الغياب العربي عما يجري في السودان. لقد راقبت مصر مثلا ما انتهت إليه الأمور، وهي تعرف مخاطر هذه الاتفاقات على وحدة السودان وتعرف ما سيجرها عليها تقسيم السودان أو تفتيته. مع ذلك، رحبت مصر باتفاق نيفاشا، كما رحبت باتفاق أبوجا، في وقت يرى فيه كثيرون من أبناء السودان أن ما يتم لا يستحق أي ترحيب.

■ **عوني صادق**

دمتم بخير

برافو (١٤ آذار)

قريباً مجلس الأمن سيأمرنا بأكل (الهمبرغر) !؟!!

بالأمس القريب احتار مذيع محطة الـ LBC في برنامج "نهاركم سعيد" كيف يقنع ضيفه من التيار الوطني الحر النائب سليم عون بأنهم "أخطؤوا ويخطئون حين يستبعدون مسؤولية سورية عن توتير الأوضاع اللبنانية"!!

بل وكاد المذيع يعلنها صراحة وباستهزاء واحتقان، حين رد النائب عليه بأن السوريين قد "ولّو، وانتهى الأمر!!".

هنا يطرح الزميل طلال سلمان في السفير مجموعة من التساؤلات: "لماذا تكبير كل إشكال محدود الأثر يمكن حسمه باتصال هاتفي (السواتر الترابية في جرود عرسال ورأس بعلبك المقامة لمنع التهريب على الخطين)، وتعظيم هذا الإشكال بحيث نشبّه سورية بالعدو الإسرائيلي، ونوجّه عبره إهانة لأهالي عرسال وللمقاومة التي حرّرت الجنوب بدماء المجاهدين؟! ولماذا هذا الادعاء المتكرّر والكاذب عن قوافل تهريب السلاح من سورية إلى لبنان؟ ولماذا تكبير الإشكال إلى أزمة والأزمة إلى قضية والقضية إلى استثمار توظفه «الدول» التي لها حساب آخر مع النظام السوري، لا شأن للبنان به، بل إن المبالغة في التورّط تنعكس ضرراً فادحاً على هذا البلد الصغير؟!، ولماذا التفتيش كل يوم عن أسباب للاختلاف وتعظيمه وتبرير التدخل الأجنبي مباشرة أو عبر مجلس الأمن في ما لا يمكن أن يحله إلا التفاهم مباشرة مع وقائع الحياة، ومن ضمنها التاريخ والجغرافيا وصلات القربى والمصالح المشتركة؟"

غريب كيف يأتي بل ويستمر هنا تهويل (الوجود) السوري في لبنان، فساعة يقول (المنتصرون) أو (الغالبية النيابية) أنه لم يبق إلا بقايا وشرادم، وتارة أخرى يقال إن سورية تسيطر وتتدخل أمنياً وتتحمل المسؤولية عن أي خلل يحدث!

تكتب مجلة «انتيليجنس ريفيو» الأميركية في عددها الصادر في ٢١ أيار أن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، في بيروت "كان عملاً تم التخطيط له وتنفيذه بعناية فائقة بحيث أريدَ له أن يطلق العنان لسلسلة تفاعلية من الأحداث في المنطقة، وهي الأحداث التي قد تمهد الطريق أمام تحقيق أهداف عقيدة سياسة راسخة خاصة بـ «عصبة» المحافظين الجدد التي تدير البيت الأبيض الأميركي حالياً".

ورأت أن قرار مجلس الامن ١٥٥٩ "كان الاداة الديبلوماسية التي جرى استحداثها خصيصا بهدف التمهيد لمرحلة زعزعة سورية بشكل مباشر، هذا القرار الذي قدمته الولايات المتحدة وفرنسا معاً، وتم تبنيه، ولكن بدلاً من شن هجوم إسرائيلي مباشر ضد سورية – وهو الهجوم الذي لابد له ان يثير احتجاجا دوليا – فإنه تقرر تنفيذ عملية جانبية تتمثل في عمل ارهابي من المرجح له ان يعطي الذريعة لتحريك قوات عسكرية حاشدة ضد الوجود السوري في لبنان، ومن هذا المنطلق كان اغتيال رفيق الحريري".

منذ أن جاء القرار /١٥٥٩/ باسم (الحفاظ على استقرار لبنان)، كان لبنان– داخلياً على الأقل– ساحة من اللااستقرار!!

اغتيل الحريري وانسحبت سورية، ثم كانت التصريحات اللاهبة والحملة الإعلامية الحارّة على مدار أشهر طويلة طويلة، حتى ظننا أنهم للتو يستقلون من الفرنسيين أو العثمانيين – أو حتى الصهاينة – استمرت إلى أن جاء أخيراً القرار/١٦٨٠/. ولا تزال مستمرة!!

برافو (١٤) آذار ...

١٥٥٩ – ١٦٨٠، وثمة قرارات دولية بالجملة.

والتدخل الدولي عبر السفارات وغيرها، يزداد ويزداد ....

جفري فلتمان وبرنار إيميه، وجون بولتون، يصيغون (حرية) (لبنان الجديد)!!

حتى بتنا نخشى أن يأتي يوم وتسأل فيه أم العبد، السيد (الولي) جون بولتون، ماذا عليها أن تطعم زوجها أبو العبد (الشخصية اللبنانية المحببة إعلاميا) ....فاصوليا أم محاشي..

وفي حال الضرورة -لا تستغربوا- أن يصدر قرار دولي يلزمنا بأكل الهمبرغر!!!

■ **هاني الملاذي**
h-m@scs-net.org

تيري ميسان يرد على أفلام البنتاغون:

واشنطن حضّرت هجمات أيلول

قامت وزارة الدفاع الأمريكية مؤخراً بنشر شريطي فيديو تم تسجيلهما بكاميرات مراقبة أمام مبنى البنتاغون خلال أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. هذه الوثائق، التي يفترض بها الكشف عن استخدام طائرة بوينغ ٧٥٧، لم تحمل أي عنصر جديد في القضية فالمشاهد غير واضحة بينما يمكن رؤية مقدمة الطائرة لفترة قصيرة جداً قبل أن تتصاعد على نحو مفاجئ السحب البيضاء ثم الدخان الأسود من المبنى. ويبدو أن الأمر برمته هو محاولة من جانب البنتاغون للتناغم مع طلب منظمات أمريكية بعرض صور ما حول الاصطدام المفترض بمبنى البنتاغون رغم مرور أربع سنوات على ذلك من أجل إغلاق ملف التقارير والتحليلات والدراسات حول كذب الرواية الرسمية الأمريكية.

الكاتب الفرنسي تيري ميسان صاحب كتاب "الخديعة المرعبة" الصادر عام ٢٠٠٢ حول زيف ادعاءات واشنطن بخصوص أحداث أيلول أكد في بيان له غداة عرض الفيلمين " أن العديد من دراسات الرأي تظهر بأن أكثر من نصف ساكني نيويورك، وأكثر من ربع المواطنين الألمان وأكثر من أربعة أخماس العرب وساكني أمريكا اللاتينية، هذا العدد الهائل من سكان العالم يرفض نظرية "المؤامرة الإسلامية العالمية"، ويؤمن بأن حكومة الولايات المتحدة لها يد، بشكل أو بآخر، في تحضير أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

وتابع "إن وجهة النظر هذه تنتشر أكثر فأكثر يوما بعد يوم. ففي تشرين الثاني ٢٠٠٥، قامت شبكة فولتير بتنظيم مؤتمر عالمي تحت شعار " محور من أجل السلام " . المؤتمر تمت إذاعته على نطاق واسع في القنوات المستقلة في أمريكا اللاتينية وفي العالم العربي ثم الدول الناطقة باللغة الروسية. وأتاح هذا المؤتمر الفرصة للعديد من الشخصيات لإدانة وإبراز المسؤولية المباشرة للإدارة الأمريكية في تحضير الهجمات. ولقد بادر الملياردير الأمريكي "جيمي كارتر" بتوزيع ما لا يقل عن ٢٠٠.٠٠٠ قرص مدمج " DVD" يدحض الرواية الرسمية، كما تم تكريس المئات من مواقع الانترنت للغرض عينه. فوق ذلك، ذهب به الأمر إلى عرض مكافأة مقدارها مليون دولار لمن ينجح في إعطاء تفسير علمي للرواية الرسمية لانهيار مركز التجارة العالمي. دون الحديث عن آخر التطورات، إذ أنه في أعقاب الأيام القليلة الماضية، عبر الرئيس أحمدي نجاد عن شكوكه في رسالة مفتوحة توجه بها إلى الرئيس جورج بوش، في الوقت الذي يتهيأ فيه البرلمان الفنزويلي لتعيين هيئة تحقيق في الأحداث ذاتها .

في هذا السياق، نشرت وزارة الدفاع الأمريكية المحتوى الكامل لشريط الفيديو الذي سجلته كاميرات المراقبة في موقف سيارات البنتاغون. غير أن الترنيمة هذه لا تحمل في طياتها أي عنصر جديد بخصوص الصور التي سبق وأن نشرت والتي اقتبست من الشريط ذاته. فأي واحد منا يمكنه التحقق من أن أي طائرة بوينغ ٧٥٧-٢٠٠ لم ترتطم بمبنى البنتاغون. وكما سبق لي أن أوضحته في كتاب "البنتاغون"، وكما يؤكده شريط الفيديو هذا، فإن الهجوم اقترف بواسطة مركب جوي أحادي المحرك وصغير الحجم. المركب لم يرتطم بالمبنى ولكن إخترقه من جهة إلى أخرى مسبباً انفجاراً سريعاً وعنيفاً . فكل العناصر تبرهن على أن الأمر يتعلق بصاروخ وليس بطائرة على الإطلاق.

إنه من واجب كل واحد منا تسليط الضوء على هذه الهجمات التي استطاع من خلالها المرسوم الوطني "باتريوت آكت" أن يلغي مجموعة من النصوص الدستورية، ويؤسس لنظام لا يمثل الديمقراطية في شيء نظام لم يتوان في إطلاق العنان لرغباته الوحشية في غزو حقول نفط بلدان الشرق الأوسط."

يشار إلى أن كتاب تيري ميسان «الخديعة الكبرى» حقق مبيعات عالية عالمياً، وفيه يؤكد الكاتب أن هجمات أيلول ليست سوى سيناريو ناجم عن مؤامرة دبرتها مجموعة عسكرية – صناعية أمريكية مقربة من الرئيس الأمريكي ذاته. ■■

جدوى الملاحين
والسفينة على وشك الغرق؟؟

تحت هذا العنوان علق الكاتب الأمريكي توماس فريدمان أنه مع هبوط شعبية الرئيس بوش في استطلاعات الرأي الأخيرة إلى ٢٩٪ فإنه لا يصدق كيف يمكن أن تكون هذه الاستطلاعات دقيقة و«كيف يمكنكم تصور أنه ما زال هناك ٢٩٪ من الناخبين يؤيدون هذه الرئاسة؟»

وتابع «أظن أن الرئيس قادر على إجراء تغييرات في حكومته مثلما يحب، لكن نسبة التأييد له لن تتحسن أبدا . وما قلص التأييد الذي كانت تتمتع به هذه الإدارة هو حقيقة تكرارها لأسلوب وضع الأيديولوجية قبل مصالح الولايات المتحدة.

ويضيف «أن أكثر ما يثير الحيرة بما يخص الرئيس بوش هو التالي: إذا عملتَ لفترة طويلة كرئيس، ألن تريد أن يكون كادرك العامل في الإدارة من أحسن الأفراد الذين يمكن الحصول عليهم خصوصا فيما يتعلق بمسائل الأمن وقضايا الاستخبارات التي ظلت موضوعا للجدل في الكثير من القضايا ابتداء من هجمات ١١ أيلول ومرورا بحرب العراق؟

وبعد أن يستشهد بقضية المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية وفضائحه مع نوابه ومعاونيه بعلم من بوش وإدارته يذكر فريدمان أن من وصفهم بأفضل خبراء وزارة الخارجية الأمريكية في شؤون العراق مُنعوا من الذهاب إلى العراق مباشرة بعد الغزو لأنهم لم ينجحوا في اختبارات ديك تشيني أو دونالد رامسفيلد الأيديولوجية، ليؤكد كاستنتاج أنه «حينما يتم تركيز السلطة بالطريقة التي اتبعها بوش تصبح أنت لوحدك المسؤول عندما تسير الأمور بشكل سلبي. وهذا هو ما يحدث الآن. ففكرة أن نسبة شعبية الرئيس سترتفع إن هو بدل وزير الخزانة مثيرة للضحك. فتبديله هو أشبه بتبديل شبح بشبح آخر.

أنا أفهم أن الولاء مهم لكن ما جدوى وجود طاقم من الملاحين موالين لك حينما تكون السفينة في طور الغرق؟ وكل ما يمكنك أن تحصل عليه هو أنهم سيستمرون بالإطراء عليك أثناء هبوط السفينة إلى قاع المحيط. أنا لا أفهم كيف يمكن للرئيس الذي سيتحدد كل إرثه بمعالجة قضية الأمن والاستخبارات بشكل صحيح، لكنه مع ذلك لا يتساهل بأي شيء إلا بهذين الملفين. وهذا ما يجعلني أتساءل: بم كان يفكر الرئيس عند اتخاذه لكل هذه القرارات؟!» ■■

انتهاك جديد لـ«الحريات الأمريكية»

بعد سلسلة التآكلات التي فرضتها الإدارة الأمريكية الحالية على مواطنيها في حرياتهم وحقوقهم العامة والخاصة التي طالما تشدقت هي ذاتها بها قال وزير العدل الأميركي ألبرتو غونزاليس الأحد الماضي إن الحكومة الأميركية تعتزم ملاحقة الصحفيين الذين ينشرون معلومات مصنفة على أنها سرية.

وأوضح غونزاليس أن وزارة العدل تحقق حاليا لمعرفة من كشف النقاب عن برنامج التجسس الداخلي لوكالة الأمن القومي بالتنصت على الاتصالات الهاتفية الدولية والبريد الإلكتروني في الولايات المتحدة لصحيفة نيويورك تايمز.

وفي محاولته تبرير ذلك قال غونزاليس إنه إذا تمت قراءة مواد الدستور الأمريكي بدقة سيتبين أنه من الممكن ملاحقة صحفيين نشروا معلومات سرية مشيرا إلى أن من واجب الحكومة حماية الأمن القومي وأنه لا ينبغي المس بقدرة الحكومة الأمريكية على مكافحة النشاطات الإجرامية بفاعلية" .

ولم يستبعد غونزاليس مقاضاة صحيفة نيويورك تايمز أو صحفييها لنشرهم هذه المادة السرية المسربة في كانون الأول الماضي.

ويسمح البرنامج بالتنصت على الاتصالات الهاتفية الدولية والبريد الإلكتروني للمواطنين الأمريكيين دون الحصول على إذن، وذلك تحت ذريعة تتبع المشتبه في انتمائهم للقاعدة.

ويؤكد الرافضون لهذا الإجراء أن هذا البرنامج يثير مخاوف دستورية وينتهك قانون مراقبة الاتصالات الأجنبية الصادر عام ١٩٧٨، وإنه يلزم الحصول على إذن من المحكمة لعملية التنصت المتصلة بالاتصالات داخل الولايات المتحدة. ■■

معتقلون في غوانتانامو يتمردون على سجانيهم

شهد معتقل غوانتانامو في السابع عشر من الشهر الجاري مواجهة بين مجموعة من الحراس وعدد من المعتقلين استدرجوا العسكريين الأمريكيين بعدما أوهموهم بوجود محاولة انتحار شنقا حسبما أفاد مدير مركز الاعتقال الأمريكي سيء الصيت في اليوم اللاحق مدعيا أن أحداً من الحرس لم يصب بأذى في حين أصيب ستة من المعتقلين بجروح طفيفة.

وقال الاميرال هاري هاريس إن الحراس تدخلوا في القسم رقم ٤ في المعتقل عندما كان احد المعتقلين "يستعد لشنق نفسه" بعدما علق شراشف في سقف زنزانته، موضحاً أن محاولة الانتحار هذه "كانت خدعة لاستدراج الحراس الى الداخل ومهاجمتهم" .

وأضاف "عندما تدخل الحراس هاجمهم المعتقلون الآخرون. وقد غطى المعتقلون الأرض بالبراز والبول وبكميات من المياه تحتوي على الصابون لجعل الحراس يقعون. وهاجموا الحراس بواسطة لمبات مكسورة وشفر مراوح وأدوات حديدية" .

وقال الكولونيل مايك بومغارنر وهو مسؤول آخر في المعتقل إن "المعتقلين انقضوا على الحراس من أسرّتهم. ووقع بعض الحراس أرضا . في تلك اللحظة لم نكن نسيطر على الوضع" . و أوضح أن المواجهة التي وقعت بين عشرة حراس وعشرة معتقلين دامت أربع دقائق مشيرا إلى أن السيطرة كليا على الوضع تطلبت ساعة كاملة. ونُقل المتمردون إلى أقسام في المعتقل تخضع لإجراءات أمنية مشددة.

وحسب هاريس فقد "شكلت هذه المواجهة أعنف حادث" يسجل في غوانتانامو منذ فتح هذا المعتقل في ٢٠٠٢ .

ولم تكشف إدارة السجن هوية السجناء وجنسياتهم ولا دوافعهم المعلنة لمحاولات الانتحار.

ومنذ فتح المعتقل، حصلت ٤١ محاولة انتحار قام بها ٢٥ سجيناً، على ما أفادت إدارة مركز الاعتقال هذا. وقام احد السجناء بـ١٢ محاولة انتحار.

وما يزال نحو ٤٦٠ سجيناً في المعتقل دون محاكمة أي منهم حتى الآن وبينهم عشرة فقط وجهت إليهم اتهامات رسمية.

ويبلغ العدد الإجمالي لمن اعتقلوا في غوانتانامو ٧٦٠ سجينا .

ونادرا ما ينشر الجيش الأمريكي معلومات حول ما يحصل في غوانتانامو. ولكن هذه المعلومات الجديدة أتت في اليوم الذي نشرت فيه لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب تقريرا دعت فيه الولايات المتحدة إلى إغلاق هذا المعتقل.

ولكن واشنطن رفضت هذا الطلب وبررت وجود معتقل غوانتانامو بضرورة حماية الأمريكيين!!؟؟.. ■■

مؤسسة السلطة الأميركية واجهة للنفوذ اليهودي

ما تزال الدراسة التي أعدها باحثان أمريكيان حول تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الأمريكية تتفاعل في الداخل الأمريكي وعلى مواقع الانترنت وصفحات الجرائد والمجلات وفي جديد الآراء بهذه الدراسة التي نشرنا مادة عنها في العدد السابق كتب هاري فيشر على موقع إيكاوس ما يلي:

يستحق كل من جون ميرشماير الأستاذ في جامعة شيكاغو وستيفن والت الأستاذ في جامعة هارفادر في الولايات المتحدة الاحترام والتقدير عما تقدما به من دراسة عن «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية» التي ناقشا بها مسؤولية إسرائيل ودورها في الحرب الأمريكية على الإرهاب التي قادت إلى إضعاف قدرة الإدارة الأمريكية على معالجة الكثير من الأمور وقالا إن الولايات المتحدة تدعم «إسرائيل» دون أن تأخذ باعتبارها أي بعد استراتيجي أو أخلاقي لهذا الدعم، وتقدم لها المساعدات المالية ببلايين الدولارات لتمكينها من بناء المستوطنات وتوسيعها وإضافة مساحات جديدة لإسرائيل عاماً بعد عام.

يقف المرء عند هذا الأمر ويتساءل عن دوافع وأسباب هذا الدعم الكبير حيث يجد الجواب عن تساؤله في البحث الذي تقدم به كل من ميرشماير ووالت الذي يقول إن هناك ضغطاً كبيراً من اللوبي الصهيوني على الكونغرس بهدف عدم عرض ومناقشة سياسات أمريكا في هذا المجال وإلى أن اللوبي الصهيوني يوجه من قبل الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية المسماة «آيباك» وجماعات الولاء اليهودي وشخصيات كبيرة في الواقع رئيسية في الإدارة الأمريكية معظمهم من المحافظين الجدد في إدارة بوش وبعض الجهات الإعلامية وشخصيات انغليكانية لها تأثيرها الكبير في السياسة الأمريكية والتي تعتقد أن وجود إسرائيل كان بأمر من الله.

أثارت هذه الدراسة جدلاً كبيراً وضجيجاً قوياً مما دفع اليوت كوهين «وهو أستاذ الدراسات الدولية في جامعة هوبكيز المعروف بتأييده للسياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل» للتصريح في صحيفة واشنطن بوست بأن هذا البحث معاد للسامية ويضم أفكاراً عدوانية لا عقلانية عن اليهود. إلا أن هذا التهجم اللاذع الذي يناهض ويسفه أفكار ميرشماير ووالت لم يقدم لنا الأسباب الداعية للدعم اللامحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة «لإسرائيل» والذي يثير العديد من التساؤلات في أوروبا والعالم.

من الثابت والمؤكد وجود لوبي صهيوني في الولايات المتحدة يملي عليها ما يرغبه من سياسات تتعلق بالشرق الأوسط وتحقق المصالح الإسرائيلية فضلاً عن وجود لوبيات أخرى ذات تأثير فعال في مجالات متعددة مثل لوبي بيع وحمل السلاح ولوبي المزارعين ولوبي تحرير كوبا من الشيوعية الذي يظهر جلياً في العداء المستحكم بين الإدارة الأمريكية والحكومة الكوبية.

إن لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأميركية والمجموعات المؤيدة لإسرائيل تعمل بكل نشاط وبأسلوب احترافي لتحقيق مصالحها والمصالح الإسرائيلية ويلاحظ أن الإدارات والقيادات الأمريكية المتعاقبة تنحاز إلى إسرائيل وتؤيد سياساتها بشكل واضح وناجز خلافاً للتعاطي مع القضية الفلسطينية الذي يكتنفه الغموض والتردد .

إن التعاطف الأمريكي والتأييد اللامحدود للسياسات الإسرائيلية، والتأثير القوي للوبي اليهودي على الكونغرس أدى إلى تعرض الولايات المتحدة إلى خطرين كبيرين أولهما الكره والعداء الذي تكنه شعوب «الشرق الأوسط» للولايات المتحدة والناجم عن انحيازها «لإسرائيل» ورفضها ممارسة ضغوط حقيقية عليها لإيقاف توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وغيرها .لقد أصبح أي نقد يوجه إلى إسرائيل «في نظر تلك المجموعة» عداء للسامية يستوجب القصاص من أي مفكر يناهض التصرفات اللاأخلاقية التي تقوم بها إسرائيل، ومثال على ذلك قضية تشارلز بيرس عضو مجلس الشيوخ الذي مني بهزيمة في الانتخابات التي جرت عام ١٩٨٤ حيث تجمع الآراء على أن تلك الهزيمة تم التخطيط لها من قبل اللوبي الصهيوني للثأر من مواقفه من إسرائيل والتي اعتبرت في نظرهم مناهضة للسامية، وآخرون اتهموا بالمعاداة إما لأنهم أشاروا للاحتلال الإسرائيلي أو لتوسيع المستوطنات، وذلك أصبح من المتعارف عليه في الكابيتول هيل إن أي تحد للسياسة الأمريكية الإسرائيلية يضع المتحدي في خطر كبير.

أما الأمر الآخر الذي يعرض الولايات المتحدة للخطر فهو محاكاة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي للحرب الأمريكية على الإرهاب حيث جرى تشبيه ما تعرضت له الولايات المتحدة من هجمات في الحادي عشر من أيلول بالهجمات التي يتعرض لها الإسرائيليون.

إن نظريه الإرهاب التي تبناها المحافظون الجدد والتي سوقها أرييل شارون «قبل وقت طويل من غزو العراق» تقوم على أن العالم ينقسم إلى قسمين الخير والشر فإما أن تكون معنا أو ضدنا «ذلك ما ردده بوش في خطاباته» لقد توحدت الإستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية فيما يخص «الشرق الأوسط» وقادت إلى نتائج كارثية حسب رأي ميرشماير ووالت، ومن غير المتوقع حدوث أي تغيير في تلك السياسة طالما أنه يوجد لوبي صهيوني يسيطر على الوضع في الولايات المتحدة فضلاً عن المجموعات اليهودية التي تهيمن على الاقتصاد في أوروبا والسياسة الخارجية في أمركا والعالم، وقد بات معروفاً هذا الدور الصهيوني على مستوى العالم والذي سبق وأن عبر عنه إدوارد تيفنان بكتابه المعنون «اللوبي القوة السياسية الإسرائيلية والسياسة الخارجية الأمريكية» وأشار به إلى أن الجماعات المؤيدة «لإسرائيل» قد أقفلت النقاش في مقر الكونغرس حول السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل ووضعت شتى العوائق أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، وبذلك لم يلق هذا الكتاب الذي تم نشره عام ١٩٨٧ أي آذن صاغية من الجهات المسؤولة في الولايات المتحدة وعليه لن يكون مصير البحث المعد من جون ميرشماير وسيفن والت أفضل حالاً مما جاء بكتاب تيفنان في ظل النفوذ الكبير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

■■

الولايات المتحدة تتدخل في الصومال مجدداً

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انسحاب القوات الأميركية من الصومال في أعقاب تدخل عسكري وصف بالكارثي، يوجه بعض مسؤولي الحكومة الصومالية الانتقالية، فضلاً عن متابعين أمريكيين لسياسة الولايات المتحدة في أفريقيا تهماً للحكومة الأميركية بالعودة مرة أخرى إلى البلد عبر تقديم دعم سري لأمراء الحرب العلمانيين الذين يخوضون معارك شرسة ضد الجماعات الإسلامية للسيطرة على العاصمة مقديشو.

وتأتي هذه المعارك في إطار الصدامات التي جرت الأسبوع الماضي وكانت الأعنف من نوعها التي شهدتها العاصمة منذ نهاية التدخل العسكري الأميركي في ١٩٩٤، حيث أوقعت ١٥٠ قتيلاً والمئات من الجرحى. وقد حمل قادة الحكومة الانتقالية الصومالية مسؤولية اندلاع الصدامات للمساعدة الأميركية التي تخص بها الميليشيات المسلحة ما يؤدي إلى تغذية العنف ويحول دون استتباب الأمن والاستقرار في الصومال.

ومن جهتهم أحجم المسؤولون الأميركيون عن التعليق بصفة رسمية على موضوع دعم الولايات المتحدة لأمراء الحرب الصوماليين الذين يقدمون أنفسهم كتحالف يسعى إلى محاربة الإرهاب في محاولة منهم للحصول على التمويل الأميركي.

ففي حديث له أمام الصحفيين أعلن" شين ماكورماك" المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية قائلا "تفضل الولايات المتحدة التعامل مع أشخاص مسؤولين من أجل مكافحة الإرهاب، وخاصة أن الإرهاب يشكل انشغالا حقيقيا بالنسبة لنا. فنحن لا نريد رؤية تجذر الإرهاب في القرن الإفريقي، ولا نريد تكون ملاذ جديد للعناصر الإرهابية في الصومال، وما يهمنا بالدرجة الأولى هو أن نخرج البلاد من مأزقها الحالي كي تنتصر على الإرهاب". (..)وبالنسبة للولايات المتحدة، يتمتع الصومال بأهمية استراتيجية، بسبب موقعه الاستراتيجي في القرن الإفريقي الذي لا يبعد كثيراً عن اليمن، علاوة على كونه بوابة الشرق الأوسط إلى القارة السمراء.

إلى ذلك لا يتوفر الصومال سوى على حكومة انتقالية تدير الأمور من الخارج وتحديدا في دولة كينيا المجاورة، أو من مدينة "بايدوا" الجنوبية. ويخضع الصومال الذي يرزح حاليا تحت فوضى عارمة لحكم أمراء الحرب المتنافسين على السلطة، ما جعل من العاصمة مكاناً غير آمن حتى لزيارة رئيس الحكومة بالوكالة. ولم يخف قادة الحكومة الصومالية انزعاجهم من مساعدة الولايات المتحدة للميليشيات المسلحة معتبرين التعاون الأميركي معها أمراً خطيراً ويفتقد إلى بعد النظر. (..) ويؤكد المسؤولون الصوماليون أن العديد من أمراء الحرب يملكون أجنداتهم الخاصة، وأن بعضهم قاتل ضد الأميركيين في ١٩٩٣ خلال حرب الشوارع الشرسة التي انتهت بإسقاط مروحيتين أميركيتين وخلفت ١٨ قتيلاً أميركياً في مواجهات عنيفة.

عبد الرحيم ديناري، المتحدث باسم الحكومة الصومالية أبلغ الصحفيين أنه لا يوجد أدنى شك في "قيام الولايات المتحدة بتمويل أمراء الحرب خلال المعارك الأخيرة التي دارت رحاها في مقديشو" مستطرداً "إن مثل هذا التعاون لا يسهم سوى في إدامة الحرب الأهلية". ورغم تصريحات أعضاء الحكومة الصومالية واتهامهم للولايات المتحدة بدعمها للميليشيات المسلحة رفض المسؤولون الأميركيون مراراً الحديث عن طبيعة وتفاصيل المساندة الأميركية لأمراء الحرب في الصومال، خصوصاً فيما يتعلق بالائتلاف الذي يطلق على نفسه "تحالف إعادة السلام ومحاربة الإرهاب". وهو الائتلاف الذي يعتبره العديد من الصوماليين مناورة مكشوفة ترمي إلى استقطاب الأموال الأميركية. ومع ذلك أقر بعض المسؤولين الأميركيين، الذين رفضوا الكشف عن أسمائهم لحساسية الموضوع، بأنهم يتحدثون مع أمراء الحرب «لمنع دخول عناصر "القاعدة" إلى البلد واتخاذه ملاذاً آمناً لممارسة أنشطتهم الإرهابية». وفي هذا السياق صرح جون "بريندير جاست"، مدير الشؤون الإفريقية في إدارة الرئيس كلينتون، والمستشار البارز في "المجموعة الدولية للأزمات" -وهي مؤسسة غير حكومية- بأن "الولايات المتحدة تعول على شراء المعلومات الاستخباراتية من أمراء الحرب المنخرطين في الصراع الصومالي، آملة أن يتمكن زعماء الحرب من إلقاء القبض على بعض العناصر الإرهابية المطلوبة إذا توفرت المعلومات الاستخباراتية".

يذكر أن قضية دعم أميركا لبعض الميليشيات المسلحة في الصومال قفزت إلى الواجهة عندما بدأت مجموعة إسلامية أصولية تفرض نفسها في العاصمة عبر إقامة المحاكم الإسلامية وبناء المدارس والمستشفيات. وما هي إلا أيام حتى ظهر ائتلاف أمراء الحرب مجهزا بالقاذفات والأسلحة المضادة للطائرات التي استخدمت في المعارك الطاحنة في العاصمة مقديشو خلال الأسبوع الماضي. وفي تطور آخر رفعت الهيئة الدولية التي تراقب الأوضاع في الصومال تقريراً إلى مجلس الأمن أشار إلى وجود دولة، دون تسميتها، تعمل على تقديم دعم سري إلى تحالف للميليشيات ادعى أنه يحارب الإرهاب، ما يشكل انتهاكاً سافراً لحظر بيع الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال. وكشف الخبراء بأنهم أبلغوا في كانون الثاني وشباط من العام الجاري بوجود "دعم مالي مرصود لمساعدة الميليشيات الصومالية على تنظيم وهيكلة قواتها حتى تتمكن من مواجهة الخطر الذي تطرحه حركة الأصوليين المتنامية في وسط وجنوب البلاد".

■ **إميلي واكس/ مراسلة "واشنطن بوست" في الصومال**
كارين ديبانج/ محررة الشؤون الخارجية في الصحيفة

واشنطن تحاول تأسيس بديل لـ «رابطة الدول المستقلة»

قبل نحو شهرين من قمة الثماني، حاضر نائب الرئيس الأميركي، ديك تشيني، القيادة الروسية في أصول الإصلاحات الديمقراطية، وصبَّ ماء بارداً على الكرملين، ما حمل ميخائيل غورباتشوف، رئيس الاتحاد السوفياتي السابق، إلى التنديد بالمحاضرة. وكان جمهور تشيني في مؤتمر دول البلطيق، ومنطقة حوض البحر الأسود هم بعض المحللين السياسيين من معارضي سياسة الكرملين، ورؤساء دول البلطيق، وبولونيا، وأوكرانيا، وجورجيا ومولدافيا. وعلى خلاف وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، هاجم الأب الروحي للسياسة الأميركية روسيا. فرايس انتقدت روسيا انتقاداً لطيفاً، قياساً على انتقاد تشيني. والفرق بين خطاب نائب الرئيس ووزيرة الخارجية يشير إلى اختلاف في أسلوب الغارات السياسية على روسيا.

والحق أن الإدارة الأميركية تدعو إلى إنشاء اتحاد إقليمي آخر لدول الاتحاد السوفيتي السابق، وترشحه إلى القيام مقام بديل عن رابطة الدول المستقلة. وبوسع أصحاب المشروع توقع دعم رئيس جورجيا، ميخائيل ساكاشفيلي. الذي وصف «رابطة الدول المستقلة» بأنها «لقاء أضاع الهدف». والرئيس الأوكراني، فيكتور يوشينكو، دعا، بالأمس، أوروبا إلى صوغ استراتيجية جديدة لموارد الطاقة تستبق سياسة بعض الدول (والمقصود روسيا) المعولة على شح هذه الموارد. واستغلال مواردها الغنية، وذهب ساكاشفيلي إلى أن جورجيا تملك، بحسب نظام الرابطة، الحق في تجارة حرة، واجتياز الحدود بحرية، من غير سمة دخول، مع معظم دول الرابطة، وروسيا (البلد الأول في «الرابطة») تعمل بأقسى أنظمة مرور، والسوق الروسية مغلقة بوجه جورجيا، فالبقاء في هذه المنظمة لا يعود علينا بفائدة بل هو مشكلة، ونحن ندرك أن الخروج من «رابطة الدول المستقلة» لا يعني موتنا.

وأعلن الرئيسان يوشينكو وساكاشفيلي أن العزم على تأسيس منظمة بديلة لرابطة الدول المستقلة يعود إلى آب ٢٠٠٥. و«رابطة الخيار الديمقراطي» هدفها غير المعلن توحيد قوى الاتحاد السوفيتي السابق، من بحر البلطيق إلى البحر الأسود وقزوين، والتحكم في أنابيب النفط، وإضعاف دور روسيا في سوق المواد المولدة للطاقة. وعقد أول لقاء لـ «رابطة الخيار الديمقراطي» في كانون الأول ٢٠٠٥، بكييف وكان تقويم روسيا أنه «لقاء معاد». ولقاء فيلنيوس أثار غضباً أكبر في أوساط السياسيين الروس. وأكثر الانتقادات شدة صدر عن نائب رئيس البرلمان الروسي، فلاديمير جيرينوفسكي: «ديك تشيني يحاول أن يهين روسيا قبل لقاء قمة الثماني، لأن روسيا تترأس القمة هذا العام».

■ **فلاديمير سكريبوف وسفيتلانا ستيبانينكو «فريميا - نوفوستي» الروسية،**

موراليس: «نريد مواطنين أسياداً في بلادنا، لا متسولين في أوروبا»

في مقابلة أجرتها وكالة الأنباء الفرنسية معه أثناء زيارته مؤخراً إلى باريس، أوضح الرئيس البوليفي إيفو موراليس موقفه المتعلق بتأميم المشتقات النفطية وطالب أوروبا بأن تفهم أنّ بوليفيا كانت تحتاج لـ"شركاء وليس لسادة على الموارد الطبيعية". وأكد قائلاً: "ينبغي على أوروبا أن تفهم بأننا نريد إعادة بناء بوليفيا، ونحن نراهن على تغيرات بنيوية ديمقراطية وسلمية، أي دون الوقوع في مواجهة مسلحة كما في كولومبيا أو بيرو." ثم تابع قائلاً: "لتحقيق ذلك، فتأميم الموارد الطبيعية أحد التغييرات"، مشددا على أن هذه العملية ستتوسع لتشمل موارد أخرى.

وسبق لموراليس أن استبعد أثناء قمة الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية في فيينا، تقديم أي تعويض للشركات الأجنبية، ولكنه خفف من حدة لهجته أن يمس جوهر موقفه موضحاً أن "من حق أي مستثمر استعادة استثماره، لكن ليس من حقه أن يكون سيداً (على الموارد الطبيعية) وأن يحصل منها على أرباح فاحشة كما هي الحال اليوم".

ويؤكد الرئيس البوليفي أنّ التأميم سوف يسمح بحلّ جزء كبير من مشكلة البطالة في بلاده وبتحسين شروط

حياة مئات الألوف من البوليفيين، الذين يعتبر بلدهم أفقر بلدان أمريكا الجنوبية. وقال: "نحن لا نريد استعادة ملكية الموارد الطبيعية بوصفها كذلك، لكن للمساعدة على خلق قوة عمل إضافية وتخفيض عدد الناس الذين يرون أنفسهم مرغمين على المجيء ليتسولوا تقريباً في أوروبا التي يطردون منها".

شيوعيو جنوب أفريقيا في احتجاجات ضد حكومة هم فيها

لم يكن للإضراب العام الذي جرى ضد تصاعد الفقر في جنوب إفريقيا بدعوة من اتحاد مؤتمر نقابات جنوب أفريقيا (كوساتو) في ١٨ أيار الجاري أي تأثير اقتصادي، لكنه يظهر تصاعد حدة الانتقادات ضد الحكومة المركزية للرئيس ثابو مبيكي.

وكانت سلطات الكاب منعت موكباً للمضربين بعد أن تظاهر رجال أمن أضربوا قبل يومين من ذلك التاريخ وتعرض بعضهم لضرب مبرح من جانب الشرطة وتقدموا بشكاوى ودعوات قضائية بهذا الخصوص.

وفي كل الأحوال فقد شل الإضراب بعض مناجم الذهب وأدى إلى إغلاق المدارس، لكنّ قطاعات الاقتصاد الأخرى لم تتأثر أبداً. وأغلقت مواكب الاحتجاج مركز مدينتي جوهانسبورغ ودوربان، حيث أغلقت الشرطة العديد من الطرقات، دون وقوع أي حادث يذكر.

غير أنّ إضراب رجال الأمن، المستمر منذ شهر تقريباً تخللته أحداث عنف لقي خلالها ما لا يقل عن ١٢ مضرباً حتفهم، وألقي معظمهم من قطارات الضواحي أثناء سيرها.

بيد أنّ الإضراب يظهر الاستياء المتزايد في مواجهة سياسة مبيكي والصراع على السلطة داخل المؤتمر الوطني الإفريقي، الذي ينتمي إليه أيضاً مؤتمر النقابات والحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا.

وكان مبيكي والمؤتمر الوطني الإفريقي قد فازا في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٤ وسيطرا على معظم البلديات في الانتخابات المحلية لهذا العام، واعدين بتنشيط النمو الاقتصادي وبخلق فرص العمل. لكنّ معدل البطالة يبقى أعلى من ٢٦ بالمائة، بل حتى ٣٠ بالمائة إذا ما استندنا إلى تعريف أوسع للبطالة.

وفي هذا السياق وجهت وثيقة عمل الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا انتقادات لاذعة لسياسة مبيكي الاقتصادية مؤكدة أنّ الرئاسة تقطّع إدارة المؤتمر الوطني الإفريقي عن قواعده وتجعل اجتثاث البطالة والفقر أمراً عسيراً.

ويرى مراقبون أنه بعد اثني عشر عاماً من اجتثاث التمييز العنصري، لم يتغير شيء بالنسبة للعديد من الأشخاص في جنوب أفريقيا دون أن يعني ذلك بالضرورة استياءً يؤدي إلى تعميم العنف وتفاقمه. ■■

رئيس شيوعي لإيطاليا.. وبرودي يقطع مع برلسكوني

أثناء تقديم رومانو برودي لبرنامج حكومته الجديدة غداة افتتاح البرلمان الإيطالي، تعهد بالقطع مع خمس سنوات من عهد برلوسكوني، متمنياً عودة للعدالة الأخلاقية والاجتماعية ومشدداً على إلحاح إجراء إصلاح اقتصادي.

وأعلن برودي عزمه على إعادة القوات الإيطالية من العراق ولكن بعد التشاور مع حلفائه، معتبراً أن غزو العراق في العام ٢٠٠٣ شكّل "خطأً فادحاً لم يحل مشكلات الأمن، بل عقّدها".

وتشمل القضايا التي يريد برودي القطع معها مما ورثه عن برلسكوني طيفاً واسعاً سواءً في مجال تنظيم الإعلام والهجرة والقواعد الانتخابية أم في مجال مرونة العمل. وقال برودي في خطابه: "بلدنا بحاجة إلى قفزة واضحة"، موضحاً أنه لا يلمّح وحسب إلى التعافي الاقتصادي الذي تأخر، بل أيضاً إلى ضرورة "إعادة ثقافة الشرعية". وقال: "هنالك أزمة أخلاقية: ينبغي ألا يسود الاحتيال"، واعداً بمحاربة التهرب الضريبي. وأضاف: "يسود في مجتمعنا مناخ الوداعة وحسن النية تجاه التصرفات المذمومة أخلاقياً، إن لم تكن غير شرعية صراحة، وتجاه نزاعات المصالح الهائلة، وتجاه الإثراء المفاجئ، دون حياء".

وفي بعض التفاصيل وعد برودي بتشريعات جديدة لتنظيم وسائل الإعلام، التي يعود جزءٌ كبيرٌ من فرعها المرئي لإمبراطورية برلوسكوني المالية الإعلامية ميدياسيت، مثلما تعهد بتشديد القوانين التشريعية حول تنازع المصالح.

وكان البرلمان الإيطالي بشقيه النواب والشيوخ انتخب الشيوعي جيورجيو نابوليتانو في العاشر من هذا الشهر رئيساً لإيطاليا بمشاركة أكثر من ألف من كبار الناخبين النواب والشيوخ ومن ممثلي المناطق، في التصويت السري الذي رحب البرلمان بنتيجته كثيراً.

وعلى الرغم من أنّ منصب رئيس الجمهورية، الذي تدوم ولايته سبع سنوات، فخري أساساً، لكنّه يلعب دوراً أساسياً في حال اندلاع أزمة سياسية، فهو يتمتع بالحق في حلّ البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة. ■■

نتائج الانتخابات القبرصية تظهر ثقة القبارصة بالشيوعيين

أكد القبارصة اليونانيون إيمانهم المطلق والأكيد باستقلال قرارهم فيما يتعلق بمستقبل جزيرتهم المهددة بالتقسيم ومعارضتهم للطريقة والمنهجية التي حاول عنان عبر خطته للتوحيد تمريرها، وذلك عبر نتائج الانتخابات التشريعية في القسم الشمالي من قبرص، والتي جاءت متكاملة مع نتائج الاستفتاء حول توحيد الجزيرة الذي رفضه القبارصة اليونانيون في العام ٢٠٠٤.

ولعل أبرز ما أظهرته الانتخابات تراجع التأييد للأحزاب التي ساندت خطة الأمين العام للأمم المتحدة للتوحيد بين شطري الجزيرة المقسمة منذ العام ١٩٦٧.

أما الرابح الأكبر في هذه الانتخابات فهو الحزب الشيوعي القبرصي المعروف بـ"أكيل" وقد حقق النسبة الأولى بفوزه بثمانية عشر مقعداً في البرلمان أي بما نسبته ٣١.١٦ بالمائة من الأصوات. ■■

تحت شعار «إلغاء الدعم التمويني»

المواطن يدفع فواتير الفساد وعجز الموازنة وارتفاع الأسعار

عكسَ الجدل الدائر حول قضية إلغاء الدعم التمويني على بعض المواد الأساسية توجه التوجه الاقتصادي للحكومة السورية الذي يسير بشكل سريع جدا باتجاه الليبرالية الاقتصادية دون وجود غطاء اجتماعي ملائم يحمي الطبقات الفقيرة من النتائج الكارثية لعمليات البرلة تلك، ولولا وجود بعض التيارات في الحكومة وخارجها المعارضة بشدة لإلغاء الدعم لكان المواطن اليوم يعاني الأمرين في معيشته التي هي في أحسن الأحوال تتراجع باستمرار بسب ارتفاع الأسعار واتساع الفقر.

❖ الدولة هي جهاز مصنوع من المجتمع لأجل تخديمه وليس العكس.
❖ ان القصد من الدعم أن يغطي جزءاً من الهوة الموجودة بين الأجور والأرباح.

قضية إلغاء الدعم التي أثيرت بشكل خجول في مجلس الشعب مؤخرا لم تنل حقها من حيث تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، فالمجلس كعادته ناقشها متأخرا جدا كي يثبت نوعا من الوجود الذاتي لا أكثر ولا أقل، دون أن يتوصل إلى مساءلة حقيقية للحكومة عن نيتها وموقفها تجاه هذه القضية الحساسة جدا بالنسبة لملايين المواطنين في سورية.

السكر والرز والمازوت والخبز تلك المكونات الأساسية لـ٥٠٪ من الشعب السوري تنوس الآن على طاولات الحكومة تتجاذبها مصالح مخفية مع ضعف سياسات اقتصادية مع تبريرات لا منطقية، في هذا العدد تناقش قاسيون الحجج الواهية للمدافعين عن فكرة إلغاء الدعم وتعرض وجهات نظر بعض المختصين والمهتمين بهذا الشأن كي توضح الصورة الحقيقية والوجه المخفي لقضية الدعم.

انهيار حجج إلغاء الدعم

يدافع مؤيدو رفع الدعم عن المواد التموينية بأن هذا الرفع سيوفر على خزينة الدولة مليارات الليرات السورية سنوياً وبأن الموازنة العامة ما عادت تحتمل تلك المبالغ الهائلة المنفقة على الناس على شكل دعم للمواد التموينية، ولكن ببساطة تنهار هذه الحجة ويبدو عدم منطقيتها إذا ما ناقشناها مناقشة اقتصادية اجتماعية عميقة ومن وجه آخر، حيث نقول أن استرداد أموال الفساد ومكافحة الهدر والتهريب على كل المستويات كافية لتأمين الأموال التي تبحث عنها الحكومة من أجل سد العجز بالموازنة العامة للدولة وقد كانت قاسيون قد فتحت على صفحاتها ملفات موثقة للعديد من عمليات الفساد الحكومي التي تذهب ضحيتها مليارات الليرات سنوياً دون أن يتخذ إجراء واحد ضد أولئك الفاسدين ودون أن تعود أموالهم للدولة للمواطنين مرة ثانية.

يقدر الاقتصاديون أن حجم الأموال المنهوبة من الاقتصاد السوري تعادل سنويا ما قيمته ٢٠٠ مليار ليرة ناتجة عن عمليات فساد وهذا الرقم يعادل ما بين ٤٥٪ إلى ٥٠٪ من موازنة الدولة، يضاف إلى ذلك أن التهرب الضريبي الذي يمارسه رأس المال الخاص يقارب سنوياً ١٠٠ مليار ليرة، يضاف إليها كلها ارتفاع كلف المشاريع الاقتصادية الحكومية بسب تأخر انجازها الناتج أصلا عن عمليات فساد كبير (فساد في المناقصات، فساد في التعاقد، فساد في التنفيذ) الأمر الذي يرتب على خزينة الدولة مبالغ هائلة تقدر بالمليارات سنوياً.

أمام كل ذلك الهدر والاستنزاف الكبير للثروة الاقتصادية والتي لم تستطع الحكومة إيقافه حتى الآن نراها تتجه إلى أضعف الحلقات، إلى المواطن لتفرغ جيبه بحجة تخفيف العجز عن موازنتها، أليس تناقضاً كبيراً أن يتحمل المواطن كلفة الفساد وكلفة سد عجز الموازنة وكلفة ارتفاع الأسعار؟ ومن ناحية أخرى بدلا من أن تتجه الحكومة إلى عملية إصلاح اقتصادي حقيقي تعالج فيه الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية توجهت إلى عمليات جمع وجباية أموال دون النظر إلى النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذه العملية.

الحجة الثانية وصول الدعم

يروج مؤيدو إلغاء الدعم أن أحد ضرورات إلغاء الدعم هو أن هذا الدعم يستفيد منه الأغنياء والفقراء على حد سواء وبطريقة لا يصل فيها إلى مستحقيه الحقيقيين والحل الأفضل هو إلغاؤه نهائيا، هذه الحجة تسقط تماماً عن القول بأن السياسات الاقتصادية الفعالة قادرة على توجيه الدعم وإيصاله إلى مستحقيه الفعليين فشريحة الموظفين وأصحاب الدخل المحدود معروفة تماما وشريحة الصناعيين والتجار والمستثمرين معروفة تماما ومستوى دخول جميع الأفراد معروفة وبالتالي فمن الممكن إيصال الدعم إلى مستحقيه دون إلغائه، وهذا مثال جزئي لكنه فعال ويسقط تلك الحجة فالفنادق والمعامل الصناعية التي تدر على أصحابها مئات الملايين سنويا تشتري لتر المازوت بـ٧ ليرات والمواطن الذي يقل دخله عن ٦ آلاف ليرة يشتريه بالسعر نفسه، فهل الحكومة عاجزة عن التمييز بين هذا وذاك؟

إن نهج إلغاء الدعم الذي تنتهجه الحكومة تحت هذه الحجة هو نهج ذو آثار اجتماعية مدمرة فأصحاب الدخول المرتفعة لا هم لهم سواء أزيل الدعم أم لا لكن الضحية في النهاية هو المواطن ذو الدخل المحدود.

بعض الأرقام والشواهد

يقول الباحث الاقتصادي سهيل الحمدان بأن الدعم لا يتوقف فقط على السلع التموينية بل أنه ينسحب أيضاً إلى مؤسسات التعليم الحكومي، والملاحظ أنّ أولاد الفقراء يموّلون تدريس أبناء الأغنياء بواقع الحال. فما نسبته ١٥٪ من الفقراء يدرسون بمؤسسات الدولة شبه المجانية، في حين ٨٥٪ هم أبناء الأغنياء.

من جهته يناقش الدكتور حيان سلمان بلغة الأرقام قضية دعم السكر والرز والبنزين ويستنتج بأن ما تروجه الحكومة من أنها تتحمل مبالغ طائلة جدا بسبب الدعم هي حجة غير منطقية ونقدم هنا مثالا عن دعم مادة الأرز حيث يستنتج سلمان بأن المبلغ الذي تتحمله موازنة الدولة نتيجة دعمها لمادة الأرز لا يتجاوز ٥ مليار ليرة ويقول " إن هذا المبلغ لا يشكل عبئا على خزينة الدولة خاصة أنه يمكن تغطيته من مصادر أخرى وضمن سياسة سعرية اجتماعية".

والنسبة للبنزين الذي رفعت الحكومة سعره مطلع عام ٢٠٠٦ ليصبح سعره للمستهلك ٣٠ ليرة يقول سلمان إن كلفته في مصافي الدولة لا تتجاوز ٧ ليرات وبالتالي فإن الدولة تربح ٤١٪ على هذه المادة.

إن سياسة الدعم يجب أن تقوم على فكرة أن على الدولة أن لا تأخذ دور الجابي والتاجر بقدر ما عليها أن تأخذ دور الضامن للأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي.

د .قدري جميل: أصبح المجتمع خادماً للدولة

للوقوف على المعنى الاقتصادي الكلي لمسألة الدعم التمويني وعن علاقة هذه المسألة وارتباطاتها الاقتصادية الاجتماعية بمتغيرات الاقتصاد الكلي، التقينا الدكتور قدري جميل ليكمل معنا لغة الأرقام بلغة اقتصادية شاملة، فالدكتور (جميل) يبدأ بطرح التساؤل التالي آلا وهو: من يجب أن يخدم من الدولة يجب أن تخدم المجتمع أم المجتمع يجب أن يخدم الدولة؟ ويجيب عن هذا التساؤل قائلا: إن نمط التفكير السائد والممارسة الفعلية لدينا على أرض الواقع تثبت أن المجتمع هو الذي يخدم الدولة في حين أن الدولة هي جهاز مصنوع من المجتمع لأجل تخديمه، وتبعاً لذلك فعندما يدور الحديث عن موارد الدولة يجب أن نعرف بأن هذه الموارد ليست هدفاً بحد ذاته بل هي أداة بيد الحكومة لتخديم المجتمع إلا أن الحكومة دائماً تتحجج بعدم وجود موارد كافية وكأن تحصيل هذه الموارد هو هدف الحكومة النهائي، في حين أن تحصيل الموارد هو الأداة بيد الحكومة لأجل إعادة تخديم المجتمع نفسه، والذي حصل لدينا أن العملية انقلبت رأساً على عقب من دولة تخدم المجتمع إلى مجتمع يخدم الدولة من خلال التعامل مع فكرة الموارد، ومن هذا الكلام نشتق فكرة الدعم، فالدعم الذي كان موجوداً لأغلب السلع كان القصد منه أن يغطي جزءاً من الهوة الموجودة بين الأجور والأرباح والحد المطلوب من المستوى المعاشي، وبالتالي عندما نريد أن نقلل الدعم أو حتى نفكر بإلغائه فإن منطق الأمور يقضي بالقول بأن تلك الهوة قد رُدمت وأن التفاوت بين مستوى الأجور والمستوى المعاشي قد تقلص، والسؤال المطروح الآن: هل الفجوة بين الأجور والمستوى المعاشي قد نقصت حتى نخفف الدعم أو نزيله؟ الواقع يجيب على هذا السؤال بالنفي ، فنحن نلاحظ أنه مع إزالة الدعم عن بعض المواد ازدادت الهوة اتساعا بين الأجور والأسعار.

وفيما إذا كان الدكتور قدري جميل مع مسألة إلغاء الدعم بشكل نهائي وفيما إذا كان هناك إجراءات موازية لها، فإنه يجيب: أنا مع إلغاء الدعم بشرط إلغاء الهوة التي تحدثت عنها سابقا، لكن إلغاء هذه الهوة يحتاج لتأمين موارد تغطي الزيادات بالأجور والسياسات المتبعة حتى الآن في الاقتصاد السوري لتأمين هذه الزيادات هي زيادات أسعار وبالتالي ازدادت الهوة عبر هذه السياسة السعرية والأجرية التي زادت الأجر الرسمي وخفضت الأجر الحقيقي، وحل هذه المشكلة بدوره يمر عبر إجراءين اقتصاديين وبالتالي ننتهي من قضية الدعم، الحل الأول هو إعادة النظر بالعلاقة بين الأجور والأرباح على مستوى الاقتصاد الوطني وحسب تقديري فإن هذه العلاقة في الاقتصاد السوري تتراوح مابين ٣٠٪ أجور و٧٠٪ أرباح، لكن حدودها الطبيعية يجب أن تكون ٤٠٪ أجور و٦٠٪ أرباح كحد أدنى، وبالتالي يجب إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الأجور ومكمن اختلاف هذه العلاقة هو عدم وجود موارد معبأة اقتصادياً ناتجة عن عوامل ثلاثة هي: الأول هو حجم التهرب الضريبي الذي يعادل ٢٠٪ من الدخل الوطني والثاني حجم الإعفاءات الضريبية الكبيرة والثالث عدم العدالة الضريبية بين الدخل المحدود والدخل اللامحدود، وهذا معناه أن التشوه كبير بالبنية الضريبية، وفيما لو أصلح هذا التشوه لتوفرت الموارد اللازمة جزئياً لتأمين زيادة الأجور، أما الحل الثاني الاستراتيجي بعيد المدى فهو تأمين معدل نمو اقتصادي متزايد، لكن هذا النمو لا يمكن أن يتم دون توظيفات لم تحصل بالشكل المطلوب، وبالتالي التراكم لم يحدث بسبب الفاقد الكبير بالاقتصاد الوطني الناتج عن تسريب قسم كبير من الدخل الوطني خارج الدورة الاقتصادية للخارج.

وفي التحليل النهائي يرى الدكتور جميل أن إلغاء الدعم ممكن من المنطق الشكلي لكن هذه المنطق يجب أن يترافق مع إجراءات رفع مستوى المعيشة وتعبئة الموارد وزيادة معدلات النمو، وعندها نصل إلى مرحلة لسنا بحاجة فيها إلى دعم...

وفي النهاية لا يمكن فصل مسألة الدعم التمويني والحديث عنها بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالأجور والأسعار والضرائب والنمو الاقتصادي وبالتالي فإنه عند إصلاح بنية الأجور وربطها بالمستوى المعاشي وحل مشكلة الأسعار وتصحيح البنية الضريبية وتحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي، كل ذلك سيهيئ الجو الحقيقي الذي من الممكن في ظله الحديث عن إلغاء الدعم التمويني وتوجيه أموال الدعم إلى قطاعات أخرى أما دون تحقيق ذلك فإن الاستمرار بتقليص الدعم وإلغاء جزء آخر منه معناه ضرائب اجتماعية اقتصادية جديدة وشديدة ستعترض المجتمع والاقتصاد ولن تكون العواقب سليمة عندها.

■ **قاسيون/خاص**

قهوة بالربوة

ليش هيك يا شكاوى التموين

تقدم أحد المواطنين عبر الهاتف بشكوى رسمية لشكاوى التموين على إحدى البقاليات التي تبيع بسعر مخالف لتسعيرة التموين النظامية، وقد أخبره موظف التموين بأنه سيتم التعامل مع هذه الشكوى بنوع من السرية حرصاً على سلامة الشاكي، وبعد هذا التطمين قام الموظف بتسجيل اسم المشتكي والمعلومات التفصيلية عنه كما هو وارد في الهوية الشخصية، وبعد ثلاثة أيام يتفاجأ هذا المواطن بصاحب البقالية يدخل إلى منزل والده برفقة أحد وجهاء الحي، حيث تم لومه على فعلته وتذكيره أنهم من أبناء بلدة واحدة ولا يجوز هذا التصرف (يقصد الشكوى)، لكن المهم في هذا الموضوع كان قدوم جماعة التموين إلى المحل المذكور وإعطاء صاحبه (المشتكى عليه) كوبوناً عن الشكوى متضمناً اسم الشاكي والمعلومات التي حصلوا عليها عبر الهاتف!! وكأن السادة مراقبي التموين يقولون له: هذا غريمك إذهب واقتص منه!!

بالرغم من عدم حصول مشكلة في هذه الشكوى، إلا أن سلوك مراقبي التموين هذا، كان يمكن أن يؤدي إلى مشكلة وإيقاع الناس ببعضهم بعضاً لغاية مجهولة؟، فربما في حالة أخرى مشابهة قد يتصرف المشتكى عليه بطريقة جنونية قد تعرض حياة الشاكي للخطر.. أليس هذا تحذيراً واضحاً لمن يقوم بالإبلاغ عن المخالفات التموينية الموجودة في حيه لكي لا يفعل ذلك..

السادة موظفو التموين: ما هكذا تلاحق المخالفات، ولا بهذه الطريقة ينبغي أن يتعاطى الموظف مع شكاوى المواطنين، لأن من حق المواطن شراء حاجياته بالسعر الحقيقي لا المخالف للتسعيرة التي تكون غالباً أمام أعين رجالكم، علما أن هذه ليست آخر شكوى يحصل من ورائها مشاكل.

المحافظة تسمم القطط يا جماعة

في حدث مسبوق ومتكرر قامت جماعة محافظة دمشق برش رؤوس دجاج مسمومة في أعالي منطقة المهاجرين، حيث كانت النتيجة استيقاظ الناس صباحاً على مجزرة حقيقية، ضحاياها من القطط البريئة، حيث كانت الجثث منتشرة في كل مكان، وذلك أمام أعين الكبار والصغار في الحي المذكور، ومواء القطط الصغيرة تسمع من كل مكان منتظرة الأمهات التي ذهبت ضحية هذا العمل الفظيع، فما هذا السلوك الهمجي؟ وهل من المعقول أن مجلس محافظة دمشق لا يوجد فيه شخص يقول لا لمثل هذه الأعمال؟، فمن المعروف أن المحافظة لديها مكاتب للعناية بالبيئة والثروة الحيوانية، فهل ما حدث كان بمشورتهم حينئذ، أم أن الأمور تسير على السبحانية...؟ وهل من المعقول أن نحذر الناس من أنفلونزا الطيور وأن نزرع رؤوس الدجاج بين ظهرانيهم... إنها حقاً جريمة بحق الإنسان والحيوان! فما بالك إن كانت هذه الحيوانات هي من القطط البريئة المنتشرة في كل أحياء دمشق.

قطنا... من حفر حفرة لأخيه وقع فيها

من المعروف أن الريف السوري يغص بامتياز بعشرات المصائب التي تخبو حيناً وتتصاعد حيناً آخر، أما مصيبة أهل قطنا فهي بدأت ولم تنته.. فمنذ سنوات قامت البلدية بأعمال حفريات بداعي إنجاز بعض الأعمال الخدمية من تمديد للصرف الصحي وخطوط المياه الجديدة وغيرها.. إلا أن هذه الحفريات تم العمل بها ولم ينته حتى اليوم، ورغم عشرات الشكاوى من أهالي مدينة قطنا إلا أن الجواب كالعادة هو التطنيش ثم التطنيش!

التريزينات والموتورات بين الريف والمدينة

لقد ضاقت نفوس أهل الريف ذرعاً بالتنكيل بهم على مر السنوات فكم من قرارات تم التقيد بها في المدينة فيما الأرياف ما تزال تعاني منها؟

ظاهرة الموتورات والتريزينات غير المرخصة إحداها وهي تسرح وتمرح على مرأى من أعين المسؤولين، وكأن ما هو حلال على ابن المدينة حرام على ابن الريف، فما ذنب ابن الريف المتمسك ببلدته في تحمل الضجيج المرعب الصادر من هذه المركبات حتى ساعات متأخرة من الليل، عدا عن القيادة الرعناء لهذه المركبات والتي تسببت على مر السنوات الماضية بعشرات الحوادث والمآسي؟؟

والسؤال من المسؤول عن ترويج تجارة مثل هذه المركبات؟؟ وهل حاميها حراميها كالعادة المزمنة؟؟

■ **ابراهيم نمر**

التقاعد المبكر - مرّة أخرى لماذا ؟؟!

يبدو أن إقرار مشروع قانون التقاعد المبكر ضروري من وجهة نظر أصحاب الإصلاح الاقتصادي باعتباره يشكل خطوة لا بد منها لاستكمال بقية الخطوات المنجزة فيما يخص وضع القطاع العام من حيث تجريده من عناصر القوة الضرورية لإعادة بناء وتحديد نفسه مرة أخرى ليلعب دوراً مهماً في الدفاع عن السيادة الوطنية، لأن السيادة الوطنية لا تكتمل مع قطاع اقتصادي ضعيف لا يستطيع القيام بدوره التنموي والاجتماعي والسياسي.

إن قضية الدفاع عن القطاع العام ليست قضية الدفاع عن مصالح فقط بل هي قضية الدفاع عن السيادة الوطنية بكل معانيها والتي يراد معها أن تضعف في ظل ضغوط خارجية وداخلية متكاملة الحلقات ومتناسقة في الأدوار، فالدور الداخلي الذي تقوم به قوى السوق الآن يشكل عنصر ضغط حقيقي وخطير ليس هذا وحسب، بل إنه يزيد من احتمالات الانفجارات الداخلية التي يدفع باتجاهها هؤلاء من خلال جملة الإجراءات التي تتخذ يومياً من غلاء الأسعار، ضعف الأجور، عدم دفع أجور العمال للعديد من الشركات لعدة أشهر، رفع الدعم الحكومي عن مواد أساسية، زيادة الضرائب على الطبقات الشعبية، ضعف الرعاية الصحية، وارتفاع تكاليفها الفاحش في مشافي القطاع الخاص، سحب الكثير من المكاسب الممنوحة للعمال، وعدم الاستجابة للكثير منها أيضاً، والآن جاء دور التسريح الجماعي للعمال من خلال طرح مشروع التقاعد المبكر الذي سيلعب دوراً مهماً في إفراغ المعامل من الكوادر الأساسية والمدربة ورميها على قارعة الطريق لتزيد أعداد العاطلين عن العمل، وبالتالي تتضخم بؤر التوتر الاجتماعي وهذا هو المطلوب الآن.

التقرير الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء (حول الأثر الاجتماعي لمشروع قانون التقاعد المبكر) ينطلق من موقف مسبق يعتبر فيه أن العمال المؤقتين والذين ثبتوا يشكلون العمالة الفائضة المسببة للخسائر التي تتعرض لها الشركات فهؤلاء يشكلون عبئاً مالياً كبيراً، وأيضاً في حال تسريحهم من خلال التقاعد المبكر لا يتركون أثراً سلبياً على الإنتاج، فالتقرير هذا بحث في كل شيء ما عد الشيء الاجتماعي وأثره على العمال والمجتمع، وأيضاً تناسى شيئاً مهماً يبدو إن القيمين على التقرير لا يريدون التطرق له ألا وهو عمليات النهب الواسع التي تعرضت لها الشركات الإنشائية والإنتاجية والتي كانت السبب الرئيسي الذي أوصلها إلى ما هي عليه، وليس وجود هؤلاء العمال الذي يحملوّن الشركات الأعباء المالية كما يدّعي التقرير، والسؤال الملح ألم يقدم هؤلاء العمال عمرهم وجهدهم وعرقهم في إنجاز المشاريع المختلفة عندما كان هناك جبهات عمل؟؟

إن ما ينهب هو أكثر بكثير من أجور العمال الضئيلة التي يعيلون بها أسرهم والتي يقوم التقرير أن وسطي إعالة العامل خمسة أفراد وأن وسطي رواتب العمال الذين سيسرحون على أساس التقاعد المبكر /٩١٦٦.٣٤/ ل.س ويضيف أيضاً أن هؤلاء العمال طبيعة عملهم إنتاجية.

فأي خراب هذا يريدون إحداثه؟! وأي قهر يريدون استكماله بحق الطبقة العاملة؟؟ فعوضاً عن مواجهة النهب بكل حلقاته الكبرى والصغرى من أجل تنمية حقيقية تحقق قاعدة متينة للصمود الوطني وتلعب دوراً في تحسين المستوى المعيشي لشعبنا، عوضاً عن ذلك يوجهون نيرانهم باتجاه الحلقة الأضعف الآن، حيث يعملون على خطين متوازيين يكملان بعضهما بعضاً.

الخط الأول: إصدار قانون التقاعد المبكر الذي سيعمل على إفراغ المعامل والشركات من كوادرها الفنية والمهنية التي تكوّنت خبراتها من خلال عملها في هذه المعامل والشركات، وبالتالي تهيئة هذه المعامل لعملية الخصخصة والاستثمار والآن التشارك مع الرأسمال الأجنبي والعربي، وتسليمها نظيفة كما يرغب المستثمرون، فرغباتهم أوامر والتنازل لهم بكل الأشكال هو لخدمة الاقتصاد الوطني، ورفاهية شعبنا !؟!أليس قلمهم أخضر؟؟

والخط الآخر: إصدار قانون عمل جديد يتضمن في مواده ما سيحققه لأرباب العمل من التحكم الكامل بمصير العمال سواء في التشغيل أو الصرف من العمل، من خلال العقد شريعة المتعاقدين، وإلغاء المرسوم (٤٩) الخاص بقضايا التسريح، وفتح مكاتب التشغيل للعمالة الأجنبية.

موقف النقابات من مشروع قانون التقاعد المبكر:

في البداية انطلق موقف النقابات من الموافقة على هذا القانون مع التريث في تطبيقه لوجود ملاحظات ومحاذير في حالة تطبيقه أشار إليها المكتب التنفيذي للاتحاد العام في تقريره لاجتماع المجلس العام حيث قال: (إن جوهر المحاذير تكمن في ضرورة تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، وتجنب انعكاساته السلبية على المنظمة النقابية، وفي دارسة مدى الحاجة لإصداره).

وأشار التقرير أيضاً إلى جملة من الأمور:

١ ـ ضرورة دراسة المبررات والضرورات الموضوعية والاجتماعية والاقتصادية لإصدار مثل هذا التشريع، وخاصة في ظل البطالة ونسبها الحالية وعجز القطاع الخاص عن استيعاب العاطلين عن العمل والذين سيزداد عددهم بمقدار الخارجين للتقاعد المبكر.

٢ ـ التريث في إصداره لآثاره السلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

٣ ـ دراسة الأبعاد المالية للمشروع وتمويله ومصادر التمويل وتحديدها.

إذا فالاتحاد قد حدد المخاطر الأساسية لإصدار مثل هذا القانون وهي محاذير جدية لا بد من تطوير الموقف النقابي باتجاه مقاومتها ومنع صدور مثل هذا القانون الذي لا يلبي مصالح الاقتصاد الوطني، ولا يلبي مصالح الطبقة العاملة السرية ولا يحل مشكلة البطالة المتزايدة عاماً بعد عام، رغم كل ما قيل عنه في الصحافة وغيرها والندوات التي لّمعت وجه هذا القانون المدسوس في عسله سم خطير، فمثل هذا القانون لا يلبي سوى مصالح قوى السوق والاستثمارات واللاهثين وراءها ومن أعاد طرحه مرة أخرى في مجلس الشعب.

إذا القضية والموقف من النظام العام هي قضية سياسية ووطنية بالدرجة الأولى ولهذا لا يوجد تحديد موقف لما يتعرض له القطاع العام والطبقة العاملة السورية ومستغليها الذين يرسمونه لها، وهذا ما عبر عنه في الأول من أيار رئيس الاتحاد العام في كلمته حيث قال:

١ ـ الواجب يحتم علينا أن نقرأ ما صدر من قوانين ومراسيم قراءة واعية كي لا نقع في المطبات والكوارث التي وقع بها الآخرون، ودفعوا ثمناً باهظاً.

٢ ـ نرفض نصائح صندوق النقد الدولي الذي يدعو إلى الخصخصة، وتخفيض الإنفاق الحكومي ورفع الدعم تحت شعار إيصال الدعم لمستحقيه، والتقاعد المبكر، ومبدأ العقد شريعة المتعاقدين وصولاً إلى إضعاف دور الدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لصالح الشركات والتكتلات الاقتصادية والاحتكارية واستجابة لمتطلبات العولمة.

فهل تستجيب الحركة النقابية وتتبنى برنامجاً يعيد الاعتبار للطبقة العاملة السورية من خلال إشراكها فعلياً في الرقابة على الإنتاج ومكافحة الفساد والنضال من أجل حقها في الإضراب والاعتصام والتظاهر ومن أجل الدفاع عن مكتسباتها وأجورها وعدم الوصاية عليها من أحد.

■■

عمال الشركة العامة للبناء
يعتصمون من أجل أجورهم

نفذ عمال الشركة العامة للبناء والبالغ عددهم ١٥٠٠ عامل اعتصاماً خارج مقر شركتهم يوم الاثنين ٥/١٢ مطالبين بأجورهم الشهرية غير المدفوعة لعدم توفر السيولة كما تقول الإدارة وهذه الظاهرة ليست الأولى بالنسبة للشركات الإنشائية، فمعظم الشركات تلك لا يتقاضى العاملون فيها أجورهم الشهرية كل أول شهر، بل يبقون من دون أجور ثلاثة أشهر أو أكثر. فهل يمكن لعامل أن يعيش هو وعائلته دون أجر، فهو لا يكاد يؤمن حاجاته الضرورية مع وجود أجر فكيف من دون أجر ولعدة شهور؟؟

وكما هي العادة في كل احتجاج يقوم به العمال يقوم بالمقابل المدراء بالتهديد والوعيد وإحضار الشرطة وربما أجهزة أخرى لكتم أفواه العمال بعد أن شدوا الأحزمة على بطونهم وبطون أطفالهم.

حضر إلى مكان الاحتجاج المسؤولون النقابيون لتسوية الوضع مع العمال ولأخذ وعد من الإدارة _ التي أعلنت إفلاسها المادي والمعنوي- بضرورة دفع رواتب العمال المستحقة، حيث أخذوا وعداً من الوزير بتأمين ٧٠ مليون ليرة سورية لدفع أجور العمال مع ضرورة تأمين جبهات عمل لهذه الشركة.

والسؤال: إلى متى سيبقى العمال يعانون من أجل الحصول على أجورهم؟؟ وهل هناك من يستمع لمطالبهم الدائمة التكرار أصلاً؟!

إن كل المؤشرات الاقتصادية والسياسية وأوضاع النقابات حتى الآن، تؤكد أن نضال العمال للحصول على مطالبهم يجب أن يتصاعد أكثر فأكثر وأن يؤخذ أشكالا متنوعة وجدية، لأن الحقوق وكما أثبتت الأيام، تؤخذ ولا تعطى.

■■

(إضراب عمال سيراميك الشام)
خطوة صحيحة باتجاه حقوقهم

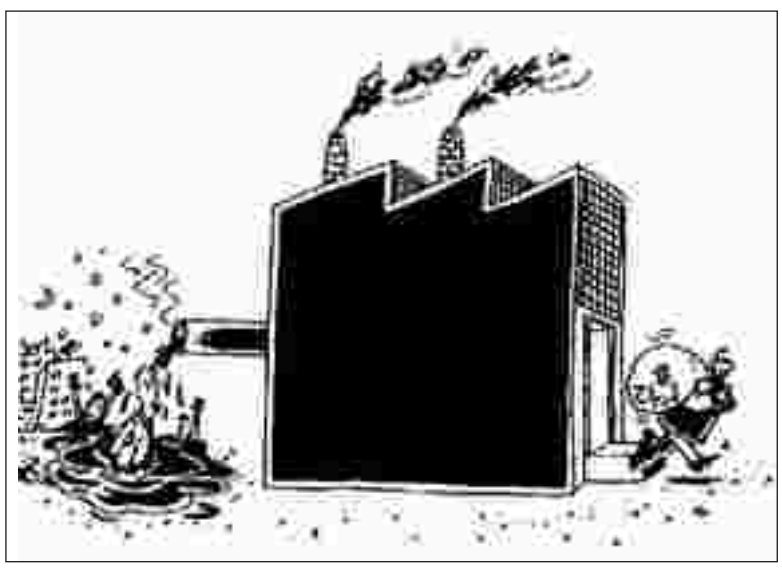

في يومي السبت و الأحد تاريخ ١٣ ـ ٥/١٤ أعلن عمال سيراميك الشام إضرابهم عن العمل مطالبين بزيادة أجورهم التي مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات دون أن يحصلوا على زيادة لأجورهم والتي هي أصلاً لا تسد الرمق ولا الحاجات الضرورية بسبب ارتفاع الأسعار الفاحش الذي تكتوي بناره كل الطبقة العاملة، وعموم الفقراء في بلادنا.

ـ ومنذ اللحظة الأولى لإعلان الإضراب في كلا الورديتين، كان موقف رب العمل ومدير إنتاج المعمل، والذي كان سابقاً مدير معمل في القطاع العام، برفض الإضراب وعدم الرضوخ لمطالب العمال، ولكن إصرار العمال على حقهم أجبر رب العمل على التفاوض مع لجنة من أربعة عمال اختارها العمال، مع استبعاد العمال للجنتهم النقابية واختيارهم لتلك اللجنة الرباعية لأسباب لا يعلمها إلا الله والعمال.

كانت مطالب العمال زيادة أجورهم ١٠٪ ورب العمل أصر على عدم الزيادة بالبداية متذرعاً بتوسيع المعمل لإنتاج مادة الغرانيت، و لكن بعد أخذ ورد اتفقوا على زيادة ٥٪ مع استدعاء الشرطة للعمال من أجل إنهاء إضرابهم ولكن جرى الاكتفاء بتسجيل ضبط ومحضر لما حدث.

نتيجة الإضراب، وبعد التهديد والوعيد بتسريح جميع العمال وإقفال المعمل، جرى التوصل إلى حل وسط مع مكتب النقابة لعمال الإسمنت والسيراميك بأن يعود العمال إلى عملهم مع الإصرار من رب العمل على تسريح العمال الأربعة الذين فاوضوه باسم العمال ليكونوا عبرة لمن يعتبر، ولم يقبل بإعادتهم إلى عملهم رغم تدخل مكتب النقابة مستفيداً من الاستقالات الموقعة مسبقاً، حيث دفع لهؤلاء العمال الأربعة تعويضاتهم وتم صرفهم بحمده تعالى.

■■

مطالب عمال السكك الحديدية

تتابع قاسيون نشر مطالب العمال التي طرحت خلال المؤتمرات السنوية لنقابات اتحاد عمال دمشق. فكانت أهم مطالب عمال السكك الحديدية في مؤتمرهم السنوي الأخير :

- تثبيت العمال المؤقتين الذين عينوا بعقود سنوية منذ عدة سنوات
- إعادة فتح قسم السكب وتعين عمال مختصين لهذا القسم الهام
- شمول العاملين بورشات الخطوط الحديدية بالحد الأقصى من طبيعة العمل لظروف وطبيعة عملهم القاسية في العراء صيفا و شتاءا
- صرف المبالغ المستحقة للعاملين الذين تم تكليفهم بالعمل الإضافي خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٥
- تشميل العاملين بالخطوط بالوجبة الوقائية
- منح تعويض الاختصاص لجميع العنين المختصين باختصاصاتهم التي عينوا بموجبها
- تامين حضانة للعاملات الامهات
- تامين سيارة إسعاف خاصة بالمؤسسة
- صرف فواتير نقابة الصيادلة من قبل المؤسسة
- اصدار نظام الضابطة للسكك الحديدية
- اصدار قانون المهن الشاقة والخطرة
- تشكيل لجنة نقابية في مديرية الحركة والنقل
- رفع المبلغ المستحق للعمال المتقاعدين من صندوق التكافل الاجتماعي إلى ٥٠٠٠٠ ل.

■■

شركة الطرق
استهتار وإساءات متعمدة..

تكثر الإشكالات والقضايا العمالية المزمنة التي لاتجد حلاً في الشركة العامة للطرق، ويبدو أنه لا أمل يلوح في الأفق حالياً لحل هذه المشاكل حيث ماتزال إدارة الشركة تتلكأ في البحث عن الحلول أو تصر على الاستمرار في استهتارها بمصلحة الشركة، وبالتالي بمصلحة العمال.

فمنذ دمج الشركات «الطرق – وشركة قاسيون – وقسم من استصلاح الأراضي» في عام ٢٠٠٣ ماتزال الشركة تتخبط وتنتقل من سيء إلى أسوأ على الصعيد الإداري وخاصة في ما يتعلق بحقوق العمال الذين لم يحصلوا على أية مكافآت تستحق الذكر منذ جرى الدمج، ومن يحصل على هذه المكافآت غالباً ما يكون غير مستحق لها، إذ تقتصر هذه الميزة على بعض الإداريين والقريبين من المتنفذين، ومن يشتكي أو يعترض يكون نصيبه العقوبة أو النقل، ناهيك عن أن التأخر في الحصول على الرواتب ما يزال

أحد أهم المشكلات التي يشكل استمرارها جريمة كبرى بحق العمال..

ومؤخراً، علمت قاسيون أن أحد العمال تعرض للنقل التعسفي لأسباب مزاجية وارتيابية تظهر إلى حد كبير ضيق أفق هذه الإدارة، وإصرارها على الاستمرار في التضييق على العمال ومعاقبة كل من ينتقد أخطاءها الكثيرة والتي تحدث غالباً نتيجة خروجها عن القانون، وقد جرى هذا النقل، ولأول مرة، عبر الفاكس!! وقد تم التنفيذ الفوري قبل وصول القرار!!

إنه لأمر معيب حقاً أن يبقى معظم المسؤولين الإداريين يتعاملون مع العمال وكأنهم عبيد في مزارعهم أو إقطاعياتهم، فللعامل حقوق مقدسة يجب عدم تجاوزها أو المساس بها مطلقاً.

■■

كيف يسرقون؟!!

في عرف مدراء الشركات الإنتاجية والإنشائية في القطاع العام بشكل شبه عام، اننا لسنا بحاجة إلى إصلاح إداري أو حتى اقتصادي، وإن واقع كافة شركات ومؤسسات القطاع العام بخير، ولسنا بحاجة إلى هيئات تفتيشية مالية أو غير مالية ولسنا بحاجة إلى إعلام وصحافة، وإن كافة الآراء التي تطرح حول إصلاح شركات القطاع العام هي آراء قاصرة وعاجزة، ويتحدث هؤلاء عن الفساد وضرورة مكافحة الفاسدين والمفسدين، وتتم المزايدات في هذا الموضوع ويتم التسابق وكأن الجميع يحاول الهروب إلى الأمام من أجل براءته والنفاذ بجلده.

أقول ذلك وأنا أقرأ ردود مدراء في شركات ومؤسسات عديدة على مواضيع نشرت في «قاسيون» وفي صحف أخرى حول واقع الشركات التي يديرونها، وجميع الردود تنفي الأزمات وتنفي الخسائر وتؤكد على الربحية وأرقام الأرباح. وإن القطاع العام بكافة شركاته بخير، وإن الأقلام الصحفية تشره بالقطاع العام، ولم يشر رد ما إلى مواطن الضعف والقوة في هذه الشركة أو تلك، ولم يحدد أي رد اتجاهات تطوير هذه المؤسسة أو تلك، الردود جميعها تتحدث عن الإنجازات العظيمة لهذه الشركة وغيرها رغم خساراتها الواضحة، ونحن نعلم ولدينا الوثائق الكافية التي تدين هذا المدير وغيره، نحن نعلم أسباب وعوامل إيصال هذه الشركة وغيرها إلى الخسارة وإلى الانهيار.

ونعلم من هم الشركاء ومن هم الذين ينهبون مال الوطن وحصيلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نعلم ذلك وأمامنا عشرات الشركات المخسرة من مدراء تواكبوا على هذه الشركات، مدير إحدى المؤسسات سرق ليلاً فرش المكاتب من كراسي وطاولات وغيرها وبقي سنوات مديراً، ومدير آخر في فرع شركة إنشائية كانت عمولته معروفة للجميع ٣٥٪ من أعمال الشركة التي يديرها، وقد رقي في عمله الآن لوظيفة أرفع، ومدير آخر كان يصدر إنتاجا إلى أوروبا وحصته ٥٠٪ من العائدات وبقي في موقعه، وآخر و آخر ..... وآخر..... الخ.

■ ن.ع

دور الدولة الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي..

شهد مبنى الاتحاد العام لنقابات العمال قبل ظهر الاثنين ٢٠٠٦/٥/٢٢ ندوة هامة عن دور الدولة الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي..

هذه الندوة دعا إليها وأقامها الاتحاد العام لنقابات العمال، وكان المداخلون الأساسيون فيها كل من: د. إلياس نجمة – د. منير الحمش – د. عصام الزعيم، الذين أكدت مداخلاتهم في معظم النقاط التي جرى تناولها توافقاً كبيراً في المواقف بين رجالات الاقتصاد ونقابات العمال سواء فيما يتعلق بدور الدولة، أو في الموقف من القطاع العام، أو في القضايا العمالية والجماهيرية التي يأتي على رأسها مسألة العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة وتوفير الخدمات الأساسية، أو في القضية الوطنية وضرورة العمل على خلق اقتصاد مواجهة قادر على الصمود وصيانة الاستقلال والسيادة الوطنية..

د. الياس نجمة

د. منير الحمش

د. عصام الزعيم

محمد سماق

افتتح الندوة عزت الكنج أمين الشؤون الاقتصادية في اتحاد نقابات العمال بمداخلة قصيرة أكد فيها على الدور النضالي والتنموي للعمال ولتنظيمهم النقابي، لتبدأ بعدها المداخلات الأساسية..

د. إلياس نجمة
يجب إعادة توزيع الثروة

تقوم فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي على أن تترك حرية المبادرة والإنتاج والتوزيع وإقامة المشاريع وكل ما له علاقة بالمبادرة الفردية للأفراد، ولكن في نفس الوقت يجب أن نحافظ على حقوق المجتمع من خلال جملة إجراءات تصحيحية أو تدخلية في العملية الاقتصادية باستخدام القطاع العام والسياسات المالية وغير ذلك إن دور الدولة لم يتراجع أبدا على صعيد كبرى الدول ومنذ الثمانينات وفي ظل تقدم النظام الرأسمالي، ولكن ذلك الدور كان يختلف بالأساليب من دولة لأخرى وتبعا لمستوى التقدم الاقتصادي والعبرة ليست بوجود تخطيط أو بعدم وجوده فعندما تتدخل الدولة عبر الضرائب باقتطاع ٤٠ أو ٥٠٪ من الدخل القومي وتقوم بإنفاق كل هذه الأموال من أجل المجتمع ألا يعني ذلك تدخلا من خلال سياسة الاقتطاع العام ومن خلال سياسة الإنفاق العام وعندما تقوم الدولة بإتباع سياسات تتصل بالتربية والتعليم والاقتصاد والبنى التحتية وغير ذلك ألا يعني ذلك تدخلا منها؟ وعندما تتدخل الدولة بكل ما له علاقة بالسياسات النقدية من معدلات الفوائد إلى مستوى الكتلة النقدية والإنفاق ومستوى الموازنة أو غير ذلك ألا تكون قد تدخلت تدخلا حقيقيا بإدارة الاقتصاد الوطني؟ وهل يوجد اقتصاد وطني الآن في العالم بأكمله رغم العولمة لا تتدخل فيه الدولة؟

في البلدان النامية كبلداننا كان للدولة دور داعم حقيقي، كان للدولة دور لابد منه، في بلد كالسعودية كان لابد من أن تتدخل الدولة وهي كما تعلمون ليست اشتراكية وقد قامت الدولة السعودية بإقامة أكبر قطاع عام في المنطقة على الإطلاق والسبب في ذلك إما لأن القطاع الخاص غير قادر بأن يقوم بالمهام المترتبة عليه في تلك المرحلة التاريخية وإما لأن استثمارات القطاع العام تستجيب أكثر لمتطلبات المرحلة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وقبل هذه القضية أنا أتساءل ما إذا كانت تستطيع الدولة أن تتخلى عن مهامها الأساسية في هذه الفترة؟ إن هذا الدور كان أساسياً وإن كان علينا أن نعترف بأن السوق هي الفرضية ينطلق منها الاقتصاد المعاصر وليس مجرد تيار نأخذ به أو لا نأخذ، إنما التسليم بذلك يجب أن لا يدفعنا إلى المبالغة والانجرار وراء فوضى السوق أي قوى السوق، بلا تحفظ وبلا تنظيم، لأن هذه القوى إذا تركت دون ضوابط ستقود إلى التفاوت في الدخول، وهذا ما دفعنا إلى أن نأخذ بنظرية اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يسمح بزيادة الرفاه الاقتصادي وتحقيق التقدم الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة للجميع، فتدخل الدولة بالاقتصاد وقيامها بدور الحكم في مختلف القطاعات الاقتصادية لدفع عجلة النمو والتنمية لا يندرج في إطار الإجراءات المعارضة لاقتصاد السوق بقدر ما هو وسيلة أيضا للتحكم بأدوات المستقبل الاقتصادي، كما أنه في تقديري إجراء ضروري لإعادة تحديد مفهوم العمل وإعادة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة وإعادة التوازن إلى المجتمع.

إن الديمقراطية الاقتصادية أكثر تدفقاً وعطاءا، وإن تدخل الدولة بالشكل الذي أشرت إليه وللغايات التي أوضحتها والتي غالباً يتم عبر إجراءاتها المختلفة ولكن أيضاً عبر القطاع العام وعبر سياساتها النظرية والضريبية والمالية والاتفاقية كما ذكرت، سيمكننا من أن نحقق العدالة الاجتماعية في التوزيع وأن نمنع الاحتكار وأن نحافظ على حقوق العمال والضعفاء اقتصاديا.

والآن أريد أن أسأل سؤالاً آخر لماذا القطاع العام؟ ليكن معروفاً لدينا جميعاً بأن القطاع العام لا يؤثر بالسياسة الاقتصادية للدولة فقط بل يشارك في صنع نظامها الاقتصادي والاجتماعي سواء فيما يتصل بتقسيم العمل أو فيما يتصل بتوزيع الثروة بالإضافة إلى أن واقع العمل من خلال الأمثلة التي أخذناها من دولة كالسعودية وغيرها من الدول أثبت أن القطاع العام يستجيب بشكل أفضل وبكفاءة وشمولية أكبر لكل الاستثمارات المتصلة بالبنية التحتية وباستثمارات لا يرغب بها أو لا يقدر عليها القطاع الخاص والمتصلة ببناء الاقتصاد ومستقبل الأمة وبكل الاستثمارات المرتبطة بإنتاج السلع والخدمات التي لا تقبل التجزئة وبالصناعات الرائدة التي يرتبط بتطورها وتقدمها تطور مجموعة من الصناعات الجزئية والفرعية وكل ما له علاقة أيضاً بالتدريب والتأهيل والتسريح والصحة وبشكل أكثر إجمالية بناء الإنسان، وفي هذه المجالات نجد أن للقطاع العام أفضلية فيها، لا بل أولوية مسبقة في كل المجالات. كما أن القطاع العام ولديكم التجربة السورية وغير السورية في هذه المسألة يستجيب بشكل أفضل بمراكزه التحتية وهو الأفضل على رعاية الأفراد ونقل التكنولوجيا، فقد تقولون أن ذلك لم يتحقق كثيراً ولكن ما هو الذي تحقق خارج القطاع العام على هذا الصعيد؟، نحن نعاني من تخلف هائل في قضية الأبحاث والتطوير، ولكن ربما إذا أخذنا الأمر بالقياس وبالمقارنة بين مختلف القطاعات فقد نجد أثراً لهذا التطوير في الأبحاث في القطاع العام ومؤسساته المختلفة أكثر من أي قطاع آخر، وبالتالي كل الحكومات على اختلاف اتجاهاتها تجمع على ضرورة قيام مؤسسات القطاع العام بالاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص استثمارات البنية التحتية والتعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة، وفي كل موقع أو قطاع تشكل نقطة ارتكاز أو انطلاق لعملية النمو، وقد تأيد ذلك من قبل كل الاقتصاديين الليبراليين وحتى الاشتراكيين وعندما تضافرت الجهود اتحدت التيارات الفكرية من أجل أن توسع القطاع العام ليصبح النواة الصلبة في عملية النمو.

إن التنمية هي مسألة اجتماعية وسياسية وهي مسألة إجمالية تتصل بكل جوانب النظام القائم، كما قلت إن بلدان لا تؤمن بالاتجاهات الفكرية الاشتراكية قد أخذت بمفهوم القطاع العام.

ورداً على تساؤلات لماذا القطاع العام، علينا أن نتساءل: ماذا لو تخلينا عن القطاع العام؟

وخصوصاً القطاع العام الذي يعمل خارج آليات السوق، أنتم تعلمون أننا مهما كان لدينا اقتصاد سوق، هناك قطاعات خارج هذه الآليات حتى في الدول الرأسمالية، قد تكبر هذه القطاعات وقد تصغر من بلد لآخر، ولكن إياكم أن تظنوا أن الجميع يعمل بآليات السوق كما يتوقع البعض، ماذا لو تخلينا عن القطاع العام، هل سنصل إلى حل كافة مشاكلنا، كما يدعي المنادون باقتصاد السوق من القادمين الجدد على الاقتصاد ومسؤولية الدولة، سواء في توفير التعليم والعلاج والرعاية الاجتماعية والقيام بالإجراءات التصحيحية لإعادة توزيع الدخل القومي وفقاً لمبادىء العدالة؟

إن سورية لجميع السوريين، ولا يمكن تنميتها إلا بجهود جميع السوريين مجتمعين، وأنا تساءلت ماذا يعني أن لا تتدخل الدولة مثلاً في التعليم، هل هذا يعني أن لا تضم المدارس والجامعات سوى أبناء الميسورين وماذا عن الشباب والشابات الذين لا يملكون نفقات التعليم، ماذا يعني أن لا تتدخل الدولة في الطب والعلاج، وجعل ذلك حكراً على القطاع الخاص؟ إن هذا يعني بكل بساطة انهيار المستوى الطبي العام وحرمان جماهير الوطن من رعاية طبية حقيقية.

إن سياسات التنمية والصحة الممولة جزئياً أو كلياً من الدولة تتنامى بكافة بلدان العالم، حيث لا يمكن أن يترك إنتاج أو توزيع هذه الخدمات وتحديد أسعارها بآليات السوق. فالحصول على الخدمات العامة من جهة وتعليم ورعاية وإيجاد فرص عمل للجميع هو حق للمواطن وليس مقابل ثمن يدفع وفقاً لقوانين العرض والطلب، فتأمين هذه المسائل لكافة أفراد المجتمع لا يمكن الاستغناء عنه لتمتين الوحدة الوطنية أيضاً والاندماج الاجتماعي وأيضاً الاندماج والتوافق الاقتصادي وأنا في علمي لا يوجد بلد كما قلت قبل قليل يطبق آليات السوق في كل مراحل الاقتصاد وعلى كامل الإنتاج والأنشطة والخدمات وإذا كان من الخطأ الفادح أن لا نعترف بالسوق، السوق كما قلت فرضية ينطلق منها الاقتصاد المعاصر، وليس خياراً نأخذ به أو لا نأخذ به، فإذا كان من الخطأ الواضح أن لا نعترف بالسوق وآليات السوق، فالأكثر خطورة أن نفتح كل شيء لآليات السوق، يجب أن نعترف أن هناك دوراً كبيراً للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في العملية الاقتصادية وبالتوازي وأن يكون لرجال الأعمال وظيفة اقتصادية حقيقية ودور أساسي في مجتمعنا وسياساتنا الاقتصادية حسب الفعالية الاقتصادية التي يعملون بها والإنتاجية العالية التي يحققونها في مشاريعهم، إلا أنه يجب أن نعلم بأن الاقتصاد وصنع القرار الاقتصادي هي مسألة أكثر أهمية وأكثر خطورة بأن تناط برجال الأعمال هي مسألة تتصل بحياة الوطن ومستقبل الوطن، يجب أن تتوافق عليها جميع الفئات الاجتماعية، ويجب أن يشارك بصنعها الفلاحون والعمال والمثقفون والنقابيون وكل شرائح المجتمع، ألا تناط بفئة واحدة دون الفئة الأخرى..

د. منير الحمش
التخاذل الاقتصادي يؤدي إلى تخاذل سياسي

إن طرح موضوع (دور الدولة الاقتصادي) مجدداً، يأتي عبر العديد من المتغيرات والمستجدات على الساحة العالمية والإقليمية والمحلية.

على الصعيد العالمي فإن القوى الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة تطالب دول العالم، بالإنضواء تحت عباءة العولمة، والقبول بما تم الاتفاق عليه من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما دُعي «توافق واشنطن»، وهو برنامج التحول نحو اقتصاد السوق وفقاً لوصفة قدمت للدول الاشتراكية السابقة في أواخر الثمانينات القرن الماضي، ثم تم تعميمها على الدول النامية الساعية إلى إرضاء واشنطن والمؤسسات الدولية.

وينص هذا البرنامج صراحة إلى جانب التحول إلى اقتصاد السوق على تقليص دور الدولة الاقتصادي، وصولا إلى ما يدعى «حكومة الحد الأدنى».

وعندما تعرضت الولايات المتحدة لأحداث ١١ أيلول شنت الحرب على أفغانستان ثم على العراق و احتلتهما، وعندما بدأت نشوة النصر بالتبخر وجدت نفسها غارقة في وحول العراق بفضل مقاومته الباسلة، فطرحت «مشروع الشرق الأوسط الكبير» من خلال استراتيجيتها القومية، وتحت شعار إن إسقاط النظام العراقي، جاء بهدف إقامة نموذج ديمقراطي يمكن تعميمه على دول المنطقة.

على صعيد آخر، كان هناك إعادة نظر في السياسات الاقتصادية المصدرة إلينا ضمن مفاهيم الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة الاقتصادية والمالية.

ها هو جوزيف ستيفلتنر ـ كبير مستشاري البنك الدولي، ينادي بإعادة الاعتبار لدور الدولة، وها هو (فوكوياما) صاحب نظرية نهاية التاريخ الذي عبر عن مشاعر الانتصار التي كانت تعيشها الليبرالية الاقتصادية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث اعتبر أن الرأسمالية وصلت مبتغاها، وأنها /النظام الوحيد/ القابل للحياة من هذا العالم، ها هو يكتب ❖❖❖ عن دور الولايات المتحدة في مفترق طرق: «القوة والسياسات ومواريث المحافظين الجدد» منعكس في هذا الكتاب مشاعر الخوف والقلق والانزعاج التي تسود أوساطاً واسعة من الشعب الأمريكي ونخبه الثقافية الذين يتساءلون عما ستؤدي إليه سياسة المحافظين الجدد الليبرالية المتطرفة.

في ظل هذه الأجواء ـ وفي الوقت الذي يشهد العالم تنامي التيارات المناهضة للعولمة والمحافظة لسياسات الولايات المتحدة ويحقق اليسار انتصارات هامة وتتصاعد قوى المعارضة في أوروبا، يطرح علينا مجدداً دور الدولة الاقتصادي». وتنهال علينا نصائح الاتحاد الأوربي، والمؤسسات الدولية بالتحول نحو اقتصاد السوق الحر. كما تتصاعد ضغوط القوى الجديدة من رجال الأعمال الجديد للسير في خطوات انفتاحية أكبر.

ووسط غيوم الشك والالتباس، تطرح أيضاً مسألة القطاع العام والموقف منه، وتتحول القضية وكأنها مختصرة في هل نبقي على القطاع العام والمقصود الصناعي)؟ أم نبيعه أي نخصخصه؟

ويدور سؤال لماذا نصلح القطاع العام؟ فهو في النهاية أصل من أصول الوطنية التي ينبغي المحافظة عليها وتطويرها.

لكن روح التشفي والثأرية والأحقاد الدفينة تأبى ذلك وتصر على تردي الأوضاع في القطاع العام حتى يلقى حتفه.

لقد تم حتى الآن تنفيذ جزء هام من برنامج الإصلاح الليبرالي، فقد تم تحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية بالسير قدماً، كما تم السماح للقطاع الخاص المصرفي ليعمل جنباً إلى جنب مع مصارف الدولة وكذلك قطاع التأمين. وسمح على نطاق واسع بإقامة الجامعات الخاصة، وكذلك المدارس الخاصة، وقلصت مخصصات الصحة والتعليم. وتم التخلي عن جزء هام من سياسة الدعم.

بقي من السياسات الاقتصادية والاجتماعية القديمة والتي يلقي عليها اللوم فيما وصلت إليه من حال الاقتصاد السوري:

- بقايا دعم للمواطنين في بعض المواد الحياتية، فضلاً عن بقايا دعم للمزارعين.
- القطاع العام الصناعي المتهالك.
- قانون العمل الذي يمنح العمال بعض المكتسبات ويحافظ على بعض حقوقهم.

هذا المتبقي، هو آخر حصن لوحه الاقتصاد السوري الوطني. التقدمي، (ولا نقول الإشتراكي)، إذ لم يكن الاقتصاد السوري يوما اشتراكيا خالصا.

والقطاع العام ليس مجرد منشآت ومؤسسات، إنما هو فكرة تتبلور فيها طموحات البناء من خلال الوظيفة الاقتصادية التي ترغب في إنجازها. والدولة عندما تؤمم بعض المنشآت الخاصة، إنما تقوم بذلك تحقيقاً لأهداف استراتيجية سياسية واقتصادية. هكذا نشأ القطاع العام في الغرب الأوروبي، وهكذا بدأ القطاع العام في سورية منذ تأميم بعض المنشآت الأجنبية بعد الاستقلال.

واليوم عندما ندعو إلى التمسك بالقطاع العام وإصلاحه، فإننا لا ندعو إلى ذلك من منطلقات إيديولوجية (وهذا ليس عيبا)، إنما من دوافع اقتصادية ـ اجتماعية، فإذا كان المطلوب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كان المطلوب تحرير الأرض المحتلة في الجولان، وإذا كان المطلوب الوقوف في وجه التهديدات والضغوط الأمريكية، وإذا كان علينا أن نتعامل مع المتغيرات على الساحة الدولية، إذا كان جميع ما ذكرناه مطلوباً فإن علينا أن نكون دولة قوية. والدولة القوية هي الدولة التي تمتلك قرارها السياسي والاقتصادي، ولا بد لنا من أن نلاحظ ذلك الارتباط بين التخاذل في الاقتصاد والتخاذل في السياسة، وبين التراخي في السياسة الخارجية و التراخي في السياسة الداخلية...

وهكذا وجدنا أن الانفتاح الذي قاده السادات في مصر منذ منتصف السبعينات، قاد الـ كامب ديفيد واقتصاد السوق إلى الذي بنته بعض الدول العربية سهل انغماسها في اتفاقات المناطق الحرة ومن ثم التطبيع مع إسرائيل.

فماذا بشأن «دور الدولة الاقتصادي» في سورية؟

وفقاً لما هو مطروح للنقاش، فإن هذا الدور يتأرجح بين طرفين:

طرف يعطي الأولوية لدور الدولة في الاقتصاد، أما الطرف الثاني، فيعطي الأولوية للأسواق، ويشدد على أفضلية الأسواق على الدولة. وتلخص وجهة النظر هذه بالليبرالية الاقتصادية الجديدة التي تسعى إلى:

- إطلاق العنان لقوى السوق دون أية قيود.
- انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وإلغاء الوظيفة الاجتماعية للدولة أو تقليصها إلى أدنى الحدود.
- تمكين القطاع الخاص من القيام بمهمة قيادة الاقتصاد.
- تحرير تجارة السلع والخدمات.
- تحرير حركة رأس المال وإزالة جميع العقبات التي تقف في طريقه.
- انتقال مركز اتخاذ القرارات الاقتصادية من الدولة إلى المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسية.

وفي حين يعزز الرأي الأول قيام الدولة القوية من خلال قيامها بأعباء ومسؤوليات التنمية، ويجعلها أكثر قدرة على التمسك بقرارها السياسي والدفاع عنه، فإن الرأي الثاني يؤدي إلى إضعاف

الاقتصاديون ونقابات العمال متوافقون.. والحكومة مرتبكة!!

د. عامر لطفي

د. حيان سليمان

د. علي كنعان

أ. عبد القادر نيال

الدولة وهشاشة موقفها التفاوضي، ويجعلها أكثر استسلاماً للمواقف المفروضة عليها من الخارج. وأكثر قبولاً لشروط الاندماج بالاقتصاد العالمي والالتحاق بما يدعى«قطاع العولمة».

لماذا نرفض الانفتاح (السداح المداح) كما دُعي في حينه الانفتاح الذي بدأه السادات في مصر في منتصف السبعينات؟

الإجابة في غاية البساطة هي ما نشاهده اليوم في البلدان النامية، التي غادرت بسياساتها الاقتصادية نموذج الدولة التنموية، وانحازت إلى جانب اقتصاد السوق الحر وخضعت على نحو أو آخر، إلى برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي المفروضة من المؤسسات الدولية. وقد أظهرت الوقائع الحقائق التالية حول هذا النمط من الاقتصاد:

١ ـ عجز آليات السوق عن تخفيض أسعار عادلة أو ملائمة لأن هذه الآليات تعود إلى الاحتكار.

٢ ـ عجز حرية السوق عن توليد استجابات مناسبة من جانب المتعاملين فيها.

٣ ـ عجز حرية السوق عن تخفيض وتحريك الموارد من استخدام إلى آخر بمرونة كافية.

٤ ـ وهذا هو الأهم، عجز اقتصاد السوق في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سعت البلدان النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى تحقيق التنمية، إلا أن معظم هذه البلدان أخفق في ذلك، ومنذ السبعينات من القرن الماضي لعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً هاماً وأساسياً في مسيرة تلك البلدان الاقتصادية والسياسية.

كان الموقف على النحو التالي:

١ ـ تجمع فائض كبير من الأموال في خزائن الدول الصناعية الغنية والمؤسسات المالية الدولية خاصة بعد تصحيح أسعار النفط، وكان هذا الفائض يفتش عن مجالات جديدة للاستثمار وجدها في مشروعات التنمية الفاشلة في البلدان النامية. فأغرقها بالديون التي عجزت عن تسديدها أو حتى خدمتها.

٢ ـ وفي الوقت الذي تزايدت فيه الفوائض المالية، كانت تزداد حاجة البلدان التي وقعت في فخ القروض الخارجية إلى المزيد من القروض.

٣ ـ تقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحل هذا الإشكال، فكانت نصيحتها المشهورة: تقوم البلدان النامية المدينة بإجراء إصلاحات اقتصادية إلى اقتصاد السوق، وتضع إدارة اقتصادها تحت وصاية البنك والصندوق الدوليين، في هذه الحالة تحصل على شهادة حسن سلوك تقودها إلى جدولة ديونها، والحصول على ديون جديدة.

وبهذه الحالة تتحقق ثلاث نتائج هامة:

الأولى: تسترد الجهات الدائنة قروضها.

والثانية: تحصل البلدان المدينة على قروض جديدة.

أما الثالثة: فهي الجائزة الكبرى لليبرالية الاقتصادية الجديدة. أن تبدأ البلدان المدينة بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي التثبيت الهيكلي وجوهر هذا البرنامج التحول نحو اقتصاد السوق المتمثل بالخصخصة وانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي. وتقليص وظائفها إلى الأدنى. وبالتالي التحاق هذه الدولة بما يدعى قطار العولمة. الذي يسير باتجاه معاكس للمصالح الوطنية. إن الدول التي تصنع تنميتها وتنظمها لا بد أن تنهض، وأما الدول التي تقبل الالتحاق بغيرها وترضخ لشروط الهيمنة، فمصيرها العبودية والتبعية والتهميش.

تتصاعد الدعوة اليوم في سورية للدخول في اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، بحجة إخفاق التنمية التي قادتها الدولة والخسائر التي يحققها القطاع العام، وعدم توفر إيرادات كافية لمواجهة النفقات المترتبة على قيام الدولة بالخدمات الاجتماعية خاصة في ميدان الصحة والتعليم.

إن الاستنتاجات التي توصل إليها الليبراليون، إنما هي نتائج سطحية تجري في إطار طروحات ناقصة، ولا تؤهل إلى تحقيق التنمية.

لهذا لا بد من معرفة ما الذي يمكن أن يفيد التنمية التي نحتاجها، وما الذي يمكن أن يضر بها؟ ما الذي يمكن أن يدعم اقتصادنا الوطني، وما الذي يمكن أن يشكل اختراقاً لهذا الاقتصاد؟ ما هي التنمية التي نحتاجها وما هي أدواتها وأساليبها وسياساتها؟ دون أن ننسى أن جزءاً غالباً من أرضنا محتل ودون أن ننسى الضغوط والتهديدات المستمرة علينا من الولايات المتحدة وأوروبا.

من الواضح تماماً، أنه لا السوق الحرة، ولا الالتحاق بالاقتصاد العالمي والعولمة يمكن أن يساعد على تحقيق التنمية المنشودة. ذلك أن قانون السوق الحرة، وقانون العولمة، إنما هي قوانين البقاء للأصلح وللأقوى، ومن الواضح أننا لسنا من هؤلاء.

إن ما يصنع التنمية هو الإرادة الوطنية والتخطيط وفق رؤية مستقبلية واضحة وطويلة المدى. أما العولمة وانفتاح الأسواق فهي لن تؤدي إلا إلى الوقوع في الأشراك المنصوبة لنا ولجميع الدول النامية.

وبالنسبة لنا، فإن أول هذه الأشراك هو خلق الظروف والشروط الموضوعية للتطبيع مع إسرائيل، وهذا ما تتضمنه الشراكة المتوسطية وكذلك مشروع بوش للشرق الأوسط الكبير. إذا تعتبر إسرائيل في صلب هذا الاتفاق وذلك المشروع.

أما ثاني هذه الأشراك، فهو إضعاف الدولة وتهميشها عن طريق نزع مصادر قوتها، وأهمها دورها الاقتصادي، وأهم مقتضيات الدور الاقتصادي القطاع العام.

أما ثالث هذه الأشراك فهو المنافسة غير المتكافئة التي ستؤدي إلى القضاء على صناعتنا الوطنية وتوقع البلاد في حالة التصنيع العكسي.

ويأتي أيضاً في هذا السياق شراك التبعية وسحق الإرادة الوطنية والمصالح الوطنية وتغليب إرادة الأطراف الخارجية ومصالحها. وإضعاف الدولة في مواجهة الصدمات الخارجية.

ويأتي أخيراً، وليس آخراً، شراك التفكك الاجتماعي تحت وطأة تفاقم ظواهر الفقر والحرمان والبطالة.

إن انسحاب الدولة من الاستثمار والاعتماد على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، إن هو إلا وهم من الأوهام التي يروج لها.

فالقطاع الخاص المحلي، غير مؤهل ولا يملك الإمكانات الكافية، وللاستثمار الأجنبي شروط لا نستطيع أن نتحملها مما يعني إضعاف أكثر لاقتصادنا، وتفاقم أكثر لمشكلة البطالة.

وإلغاء الدعم بحجة تخفيف العجز في الموازنة، سيكون وقعه شديداً على الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل.

إذن ليس أمامنا سوى المحافظة على دور الدولة الاقتصادي وتوجيه الجهود نحو تعزيز القدرات الاقتصادية والاهتمام بالإدارة الاقتصادية وإصلاح أوضاع القطاع العام والاهتمام بالصحة والتعليم، ومحاربة الفساد..

د.عصام الزعيم: لا اقتصاد سوق اجتماعي دون تنمية

إن موضوع اقتصاد السوق الاجتماعي قابل للتحقيق إذا نظرنا إليه من رؤية عقلانية بحتة، وهو صعب التحقيق إذا نظرنا إليه من حيث الموارد المتاحة ودرجة التطور الاقتصادي المتحققة والتحديات الداخلية والخارجية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التحديات الاستراتيجية«الأمنية والوطنية».

وإن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي يقوم على أساس التقاسم الذي يتم بين أصحاب الأرباح الذين يحصلون على ٦٢٪ من مجمل الدخل وبين أصحاب الأجور الذين يحصلون على ٣٨٪ من الدخل وفكرة اقتصاد السوق الاجتماعي هي محاولة التوفيق بين المتناقضين الأول هو اقتصاد السوق وفعل السوق والثاني هو تقاسم الدخل من أجل التنمية الاجتماعية أي الصراع بين الأرباح والأجور «التنمية الاجتماعية» وفي ظروف سورية الخاصة هناك ثلاثة عناصر مترابطة تحدد كيفية هذا التقاسم الذي شبهه الزعيم بـ «الكعكة» الاقتصادية. وأول هذه العناصر هو العنصر الأمني الوطني وهي عملياً في حالة حرب.

العنصر الثاني وهو ما يذهب إلى رجال الأعمال والشركات الاستثمارية وأغراضها. والمكون الثالث هو ما ينفق على الغايات الاجتماعية.

اقتصاد السوق الاجتماعي هل يطبق كشعار مركب؟ أعتقد أنه لا يطبق بسبب الظروف الموضوعية وذاك التقاسم الذي ذكرته سابقاً.

فالاستثمار الصناعي قليل، والاستثمار العام تراجع بسبب تقلب السياسات، فلم يكن واضحاً الخيار الحكومي بدقة أي هل تجميد الاستثمار الصناعي العام أم تنشيطه، وهذا ما جرى بالضبط لمعمل حديد حماة.

فكيف تحقق اقتصاد سوق اجتماعي دون التطوير في الصناعات التحويلية، ولا تقوم بالاستثمار المطلوب بالعام والخاص حتى نوجد مادة التقاسم.

وهذا الاقتصاد لا يمكنا تحقيقه أيضاً إلا من خلال تعددية اقتصادية يمكن الاعتماد عليها ووضعها كأساس للاقتصاد والسوق الاجتماعي بكل مكوناته.

ويضيف الزعيم: بأننا في سورية بحاجة إلى تقليص البطالة وتقليص الفقر وتأمين القيمة المضافة، ورفع القيمة المضافة للصادرات، وكل هذه المتطلبات تأتي من أولويات الصناعات التحويلية والحديثة التي تصب في النهاية في خانة اقتصاد السوق الاجتماعي وتطبيقه.

إذاً ليست هناك رؤية استراتيجية في سورية في جميع الصناعات. وهذا ما نفتقده دائماً حتى في مفهوم العلاقة بين القطاع الخاص والعام فهناك الكثير من الأدوات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية التي بإمكانها تغيير الواقع الاقتصادي. فمثلاً في العلاقة بين العمال وأرباب العمل صدر في سورية قانون العقد شريعة المتعاقدين الذي لا يتفق أبداً مع مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ووضع حد أدنى للأجور يؤكد دور الدولة القيادي والراعية لفئاتها الاجتماعية والوطنية.

وقال الزعيم: إنه أمام الاتحاد العام لنقابات العمال ثلاثة خيارات:

الخيار الأول أن يبقي علاقته مع الدولة كما هو قائم حالياً.

الخيار الثاني أخذ الاستقلالية الكاملة من دون قطع الحبل السري كما وصفه الزعيم. والخيار الثالث هو قطع العلاقة، لذلك من مصلحة سورية إعادة النظر بالعلاقة بين اتحاد العمال والحكومة بشكل صريح حتى يعبر الاتحاد عن حاجات العمال ومطاليبهم في وجه أرباب العمل كضرورة وطنية واجتماعية.

ورأى عصام الزعيم في ختام مداخلته أنه لا يوجد اقتصاد سوق اجتماعي دون تنمية ديناميكية والتنمية لا تأتي هبة، ولن نصل لرقم ٧٪ من النمو كما حددته الخطة الخمسية العاشرة دون تفعيل جميع القطاعات الإنتاجية والصناعية بما فيها القطاع المشترك والتعاوني.

مناقشات وتعقيبات

❖ محمد سماق:

هل اقتصاد السوق الاجتماعي قابل للتطبيق؟ أقول نعم قابل للتطبيق، أما أنه سيحقق العدالة الاجتماعية فهذا موضوع آخر. وهذا متعلق بدور الدولة التدخلي من خلال إرساء شبكة رعاية اجتماعية يكفل حقوق الجميع.. إذاً ما هو الوضع الراهن لدور الدولة؟ إن هذا الدور بحالة تراجع، يجب أن نتنبه لذلك.

في مجال طرح بعض الشركات للاستثمار فقناعتي أنه ليس هناك مشكلة في طرح بعض المنشآت الخاسرة للاستثمار من القطاع الخاص.

أما المنشآت الرابحة فلا أجد أي مبرر لطرحها للاستثمار الخاص تحت أي عنوان من العناوين، إذ لماذا نتخلى عن ملكياتنا؟ هل السبب هو عدم وجود الموارد؟ إن الخطة الخمسية العاشرة أكدت وجود ١٨٠٠٠ مليار ليرة سورية لهذا الغرض منها ٨٥٠ مليار ل.س موارد محلية.

إنني أدعو للمحافظة على المنشآت الرابحة لأنها تؤدي جملة من الأغراض: السياسية لتوفير الصمود الوطني، والاقتصادية: لصيانة الاقتصاد الوطني: والاجتماعية: لتشغيل اليد العاملة.

حتى الآن لا يوجد أي أساس قانوني لما تقوم به الحكومة من خطوات في مجال طرح بعض المنشآت العامة للاستثمار، فهذه الملكية ملكية المجتمع وليس ملكية الحكومة ومن لا يملك لا حق له أن يتصرف بهذه الملكية. (تصفيق حاد)

إذا كان هناك إصرار على ذلك فيجب إيجاد التشريعات القانونية المناسبة، من الضروري فصل السلطات حيث لا يجب للسلطة التنفيذية أن تضطلع بمهام السلطة التشريعية.

❖ وزير الاقتصاد د. عامر لطفي:

تحدث عن نقطة واحدة وهي الاختلاف في تحديد آلية دور الدولة حيث أكد أن معظم المداخلات صورت الحكومة الموجودة على أنها تسعى لإلغاء كل دور لتدخل الدولة وهذا من وجهة نظره غير صحيح على الإطلاق.

المشكلة في تحديد الدور الجديد للدولة فالشكل القديم أفرز الكثير من المظاهر السلبية كالفساد والبيروقراطية رغم أهميته وقوته.

إننا ننتقل إلى دور جديد للدولة له قوانينه وتشريعاته ومرتكزاته المختلفة التي يجب أن نؤسس لها، إننا بحاجة إلى دور جديد للدولة يكرس النتائج الإيجابية لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي لصالح المجتمع. لا أحد يقبل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هذا ليس فيه نقاش ولكنني أطلب من الاقتصاديين مساعدتنا «مساعدة الحكومة» في تحديد شكل التدخل ورسم ملامح الدور الجديد للدولة.

د. عصام الزعيم وفي تعقيبه على المداخلات ورده على بعض الأسئلة قال: إن لسورية كدولة نامية خصوصيتها ولا يمكن مقارنتها بأي دولة أخرى من الدول النامية، فهي تواجه الاحتلال وعداء كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا كله يتطلب ابتكار نظام سوري باقتصاد السوق الاجتماعي مستفيد من التجارب المميزة في هذا المجال كالتجربة الصينية والهندية.

على أن يلبي شرطاً أساسياً وهو أن يخلق ما يمكن تقاسمه وهنا على دور الدولة أن يكون مركزياً وأساسياً ومعتمداً على خطط استراتيجية حقيقية، لذلك أنا أقترح اعتماد اقتصاد مختلط وموجه من الدولة التي تكون مهمتها تحديد الأولويات.

❖ د. حيان سليمان:

ليس هناك شيء اسمه حيادية الدولة، إن عدم اتخاذ قرار هو موقف وقرار، لا يوجد دولة في العالم يمكن أن تلغي دورها التدخلي لا غرباً ولا شرقاً، إنما يصدرون إلينا هذه المفاهيم بينما لا يعتمدونها هم في بلدانهم، إنني استغرب ادعاءات من يسوقون لليبرالية الجديدة، هناك خلل، ثمة من يريد زرعه في اقتصادنا، البعض يقول أنه لا يمكن تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في بلدنا وهذا غير صحيح، وإلا لما طرحته القيادة السياسية، إن من يريد التفريط بالقطاع«الحكومي» سيأتي يوم لن يجد ما يمتلكه ليفرط فيه، كل هذا يجري ولا أحد يجد حلاً أو يفكر بإيجاد حل للاهتلاكات التي تستنزف قطاعاتنا الإنتاجية، وهو ما يجب فعله إذا أردنا تطوير منشآتنا، إن عوامل النمو يجب أن تكون مصادرها الحقيقية داخلية ولا يمكن الحصول عليها من الآخرين.

إننا نملك موارد كبيرة ومتنوعة ولكن حجم الإدخار كبير بينما الاستثمار بكل أشكاله ضعيف وهو في حالة تراجع دائم.

❖ د. علي كنعان:

العديد من الدول اعتمدت على استجلاب الاستثمارات الخارجية ولم تحصل على أية نتيجة وتجربة مصر خير مثال على ذلك.

ليس هناك دولة اعتمدت في تحقيق التنمية على الولايات المتحدة الأمريكية وحققت مرادها فكيف نجد في بلادنا من يقع أسير هذه الأوهام سواء أوهام الاعتماد على الدول أو الاعتماد على وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، ليس هناك اقتصاد دون دولة، وإلا لم نشأت الدولة إذن؟ إن مهمة الدولة هي التدخل من أجل توزيع وإعادة توزيع الثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية.

❖ أ. عبد القادر نيال:

اعتقد أن اقتصاد السوق وقوانين السوق ليست شراً مطلقاً في حال كان للدولة دور تدخلي دائم يضع الخطط والاستراتيجيات بما يضمن ضبط العملية الاقتصادية برمتها، وتمكين الطبقة العاملة من الدفاع عن نفسها وعن حقوقها وتعزيز مواقعها ومنع الاحتكار.

سجال حاد بين د. منير الحمش ووزير الاقتصاد: د. عامر لطفي

بعد انتهاء المداخلات الأساسية الثلاث وبدء النقاش العام الذي اشترك فيه عدد من الاقتصاديين كما ورد، حدثت مساجلة حامية دارت بين د. منير الحمش ووزير الاقتصاد عامر لطفي، حيث ذكر د. الحمش بالتصريح الذي كان قد أدلى به وزير الاقتصاد في وقت سابق قال فيه: «إن اقتصاد السوق الحر هو مرحلة انتقالية للوصول إلى اقتصاد السوق» الأمر الذي قال عكسه في هذه الندوة!! مما آثار حفيظة وزير الاقتصاد الذي حاول الدفاع عن نفسه لكنه ارتبك ولم يعرف بماذا يجيب!! ليتابع د. الحمش انتقاده للوزير قائلاً: هل كنت حينها متبنياً موقفاً، والآن تتبنى أمام العمال موقفاً مغايراً؟؟!!

وأكد د. الحمش أنه كان قد كتب مقالاً يرد فيه على تصريحات وزير الاقتصاد فيما يتعلق بحماسه الشديد واندفاعه الكبير للشراكة الأوروبية و(فضائلها) وأرسل هذا المقال إلى صحيفة تشرين التي امتنعت عن نشره (فلجأ إلى صحيفة قاسيون واستعان بها) فنشرته..

وفي كل الحالات يقول د. الحمش: «وجدنا منذ يومين صوراً من النفاق الأوربي من خلال الموقف المخزي للاتحاد الأوروبي في بيانه الأخير تجاه سورية».

وأكد الحمش (بينما الوزير كان صامتاً يستمع)«أن المماطلة التي يبديها الاتحاد الأوروبي في التوقيع على اتفاق الشراكة مع سورية – رغم عدم موافقتي عليها لأنني أعتبرها كارثة على الاقتصاد السوري– تؤكد عدوانيته وعدم إمكان الثقة به..

■ **متابعة وإعداد: علي نمر**

ماذا تقول يا صاحبي

"من الإنعاش إلى إن عاش!!!"

● ما يزال يلح على الخاطر، ويقلق البال سؤال، تتباين حياله الآراء ووجهات النظر التي بغالبيتها العظمى- وبخاصة في إطار الظروف الراهنة، حيث تتفاقم المشكلات والأوضاع، وتشتد الأخطار المحدقة بالشعب والوطن- تقرّ بغرابته مستهجنة بقاءه دون إجابة شافية!!

❖ أخالك تعني السؤال عن أسباب استمرار معاناة المواطنين ،وغرابة الإحجام عن ملاقاة مطالبهم بعمل جادّ مخلص لإنهاء المعاناة وتحقيق المطالب والمطلوب!! وهذا لعمري وكما هو معروف للجميع من أهم وأولى مهمات الحكومات تجاه شعوبها !

● الحقيقة أن ما أعنيه وبالتحديد هو الأسباب الكامنة وراء التناقض الصارخ بين ما يقوله رجال الحكومة—وحتى المدراء التنفيذيين—في دوائر ومؤسسات وقطاعات الدولة وما بين أفعالهم ،وحتى لا أطيل وأتعب ذهن القارئ العزيز سأتكلم في صلب الموضوع مباشرة :نسمع من هؤلاء المسؤولين صباح مساء أقوالا "متفائلة" تطلق هنا وهناك رنّانة طنّانة سرعان ما يتبين لكل ذي سمع وبصر أنها " تجانب" الواقع المعاش تماما ،هاربة من مجابهة الاستحقاقات الشاخصة والأخطار المتفاقمة التي تهدد الشعب والوطن!!

❖ إن كنت تريد الشكوى فسأقصّر عليك الطريق، ويكفيك أن تتقدم بشكواك أي "ترفعها" مكتوبة إلى من بيدهم الحل والربط، ضعها في صندوق بريد الحكومة وهي بلا أدنى شك ستجد طريقها إلى الحفظ والصون وستؤخذ حتما بعين الاهتمام والاعتبار، وفهمك كفاية. فالعلاقة القائمة بين من يعانون وليس بيدهم الحل وبين أصحاب الأمر والشأن الذين لا يعانون علاقة "أخذ وعطاء"، فهؤلاء يتذمرون متألمين وأولئك يعدون مطمئنين "كلام بكلام " يطلق من وراء الميكرفونات وعلى صفحات الجرائد وشاشة التلفاز، وحسبي أن أذكّرك ببعض الأمثلة السريعة: العرائض والوفود والمراجعات، كم عريضة "رفعت" لمقام الحكومة والمسؤولين تشرح أحوال المواطنين ومطالبهم، لا أقول عشرات أو مئات، بل أقول آلاف العرائض، وفي مقدمتها العرائض المطالبة بوضع حد لفلتان الأسعار وتلبية احتياجات أبناء الشعب من أصحاب الدخل المحدود والفقراء. فماذا كانت النتيجة ولا أقول النتائج، فهي معروفة للجميع!!

● النتيجة يا صاحبي هي أن المعاناة تستمر وتتفاقم، ويبقى السؤال قائما: ما الأسباب الكامنة وراء التناقض بين ما يقال وبين ما يجري على أرض الواقع؟!

❖ أعتقد أن الأسباب هي ذاتها الأسباب الكامنة خلف المقولات والوقائع التالية:

اليد المنتجة هي العليا، ويتراجع الإنتاج!!

الاستثمارات طائلة، وهي محض افتراضات!!

البطالة محتواة، وهي في ازدياد وانتشار!!

القطاع العام خاسر، والحقيقة أنه مخسر!!

كميات السكر والرز متوفرة، والطوابير مازالت شاخصة تحت أشعة الشمس في منظر يحز في القلب ألما وقهرا!!، فكيف يقبل مسؤول يحترم الكرامة الإنسانية أن يسمح لمثل هذه المناظر المهينة أن تستمر، والأمر لايحتاج إلا إلى بعض الجدية والالتزام بهذا الشعب الطيب، وتتوفر أضعاف أضعاف الكميات المطلوبة! وهذا يدفع إلى التساؤل: هل مايحدث هو أمر متعمد ليبقى الناس لاهثين وراء لقمة العيش مهمشين مهشمين؟؟!

وكذلك الحال في محطات بيع المازوت في الوقت نفسه الذي يجد فيه المسؤولون" كل ما يحتاجونه" متوفرا!!

الصحة مضمونة، لكنها في الواقع "مأجورة"!!

التعليم الخاص دعم للتعليم العام، والواضح أنه موغل في الخصوصية!!

وفي إضعاف التعليم العام!!

المعاملات تتحس والروتين يتراجع، والحاصل مزيد من هدر الوقت وامتهان كرامة المواطن!!

● الخلاصة يا صاحبي أن الهمّ الخاص للمواطن كفرد "عُمّم" وصار همّا عاما لا أحد يسعى لعلاجه، بينما يستميت الانفتاحيون في تخصيص العام "الملكية العامة"

لتصبح بأيدي أفراد و"شركاء" يبيضون الأموال التي نهبوها من عرق ودم الشعب ومن خيرات وثروات الوطن!! وسيبقى هذا التناقض يشتد ويستفحل .. ولا علاج له إلا الحساب والمحاسبة، فهل هناك من محاسب؟؟! فماذا تقول يا صاحبي؟!

■ محمد علي طه

القتل العمد والهروب من الجريمة!!

حزمة من القرارات اتخذتها الحكومة من أجل تشجيع الاستثمارات لدى القطاع الخاص، والسؤال الدائم والمطروح:

أين مساهمة القطاع الخاص في الموازنة وما هو دوره على الصعيد الإنتاجي والإنمائي؟

لقد حصل فعلاً القطاع الخاص على ميزات وتسهيلات كبيرة منذ أكثر من ١٠ سنوات ولكن مساهمته في الدخل القومي لم تتجاوز ٩٪ يرافق ذلك التهرب الضريبي والتلاعب بالقوانين وتأسيس شركات وهمية ودخول رؤوس الأموال الخاصة إلى ميادين التجارة والخدمات والوساطة والسمسرة بكل وجودها وتشعباتها، قدمنا تسهيلات لا مثيل لها وحتى القطاع العام أصبح أداة بيد القطاع الخاص من خلال استزافه وتسخيره لخدمته، ونشعر بالتفاؤل ونحن نقرأ اللافتة التي وضعت على طريق دمشق حمص وفي مدينة حسياء الصناعية مصانع الشرق الأوسط للسكر، ونصاب بالخيبة عندما نعلم بأن المستثمر يقوم باستيراد السكر الأحمر ويقوم بتكريره في شركة سكر حمص قطاع عام، ونتساءل: هل هذه العملية اقتصادية، ولماذا لا تقوم الدولة بالاستيراد والتكرير في معاملها، أم أنها حصة المستثمر من الوطن، كذلك في شركة زيوت حماه على مدار أكثر من ١٠ سنوات تقوم هذه الشركة ببيع الزيت إلى أكثر من ١٠ معامل في القطاع الخاص «دوكما» وتقوم الشركات في القطاع الخاص بالتعبئة فقط في عبوات خاصة وهي التي تجني الأرباح الكبيرة، وقد استمر هذا الوضع سنوات حتى استطاعت معامل القطاع الخاص الوقوف على رجليها في حين وقفت شركة يزوت حماه الآن عاجزة عن التسويق أمام مخازين الشركة التي تبلغ ١١٦٤ طنا بقيمة ٤٤ مليون ليرة سورية بسبب عدم تمكنها من تسويق إنتاجها من مادة الزيت النباتي نتيجة المنافسة غير المتكافئة مع شركات الزيوت الخاصة.

يقول مدي الشركة: إن الجهات الوصائية وجهت الشركة ببيع الكسبة الناتجة عن عصر بذور القطن بسعر ٦٤٠٠ ل.س للطن لمؤسسة الأعلاف بينما تبيع شركات الزيوت الخاصة الكسبة الناتجة في السوق المحلية بسعر ٩٠٠٠ ل.س للطن وبفارق ٢٦٠٠ ل.س والخسارة بالفارق ٧٨ مليون ل.س عن السعر الرائج.

من جانب آخر، معامل لتصنيع العنب تنتشر في مدينة حمص وريفها ويبلغ عددها أكثر من ٢٠ معملاً دون ترخيص أو رقابة صحية، وتنتج أكثر هذه المعامل مشروبات مضرة بالصحة العامة وذلك بسبب عدم استجرار المادة الأساسية وهي العنب، وتستجر بديلاً عنه مواد كيمياوية من معامل السكر وهي مادة «الميلاس» المضرة بالصحة العامة حسب منظمة الصحة العالمية، ويتم التصنيع بهذه المادة مع ❖❖❖ خاصة، وهنا يتم الربح الكبير والإثراء غير المشروع، مع هذه المعامل تتواجد شركة تصنيع العنب في حمص «الميماس» تستجر هذه الشركة إنتاج الفلاحين من العنب بسعر جيد، وتشاهد خلال الموسم مئات الشاحنات المحملة بالإنتاج أمام الشركة وتقوم الشركة بتصنيع المشروبات ضمن المواصفات العالمية والصحية، وفي ذلك نجد تكاملاً زراعياً صناعياً في المنطقة.

تصريف إنتاج الفلاحين وتشغيل مئات العمال

الشركة منذ تأسيسها رابحة، وكانت تصدر إلى الخارج كميات كبيرة وإنتاجها مسوق بالكامل. عام ٢٠٠٤ صدر المرسوم ٦١ والذي وضع رسم إنفاق استهلاكي على المشروبات الكحولية بنسبة ٣٥٪ من سعر المبيع، وهذا يعني رفع سعر المادة للمستهلك ٣٥٪ ويذهب هذا الرسم إلى وزارة المالية مع بداية كل شهر.

ما هي النتائج؟

انخفاض المبيعات وتحول المستهلك إلى المعامل غير النظامية لأن أسعارها أقل بنسبة بسيطة.

السيد مفيد حريز عضو مكتب نقابة الغذائية بحمص قال حول هذا الموضوع:

من الضروري إعادة النظر بهذا المرسوم وتعديله، ومن الصعب المنافسة مع الشركات الخاصة لأن التكلفة لديهم قليلة لعدم استجرار العنب، وقد دفعت الشركة عام ٢٠٠٥ رسم إنفاق استهلاكي ٦٦ مليون ل.س إلى مالية حمص علما أن أرباح الشركة بلغت ٣٠ مليون ل.س فقط، وتساءل حريز، هل هذا يقبله العقل؟!

والسؤال المطروح: من يدفع رسم الإنفاق الاستهلاكي؟ يدفعه المواطن الفقير المدمن على هذه المشروبات والذي لا يستطيع شراء المشروبات الأجنبية الفاخرة، كذلك يدفع المواطن مئات الليرات في المحاكم باسم «اللصاقة» القضائية عن كل ورقة مائة ليرة، ويدفع المواطن غرامات تأخير، ويدفع المواطن عشر ليرات إذا أراد أن يسافر في البولمان ضريبة لوزارة المالية ويدفع ويدفع ويدفع....

■ نزار عادلة

الثروة الحيوانية في منطقة الغاب..الواقع والطموح

تعتبر الثروة الحيوانية في منطقة الغاب . مصدر أساسي من مصادر عيش السكان . وربما تأتي في المرتبة الثانية بعد الزراعة . حيث شهدت الزراعة في المنطقة تراجع كبير بسبب تقلص حصة الأسرة الزراعية المنتفعة بقانون الإصلاح الزراعي من /٢٥/ دونم عام ١٩٥٨ إلى /٥/ دونم عام ٢٠٠٦ لأسباب منها:

- البيع
- انتقال الملكية من أب إلى أبناء
- التوسع العشوائي في البناء
- التفجر السكاني الهائل

هذا الواقع المأساوي للفلاح في الغاب جعله يبحث عن مصدر رزق يقيه الحاجة للبقاء خاصة أنه ممنوع عليه العمل في أي منشأة صناعية في منطقته كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة . لا لشيء إلا لأنها غير موجودة بالأصل اللهم باستثناء معمل سكر سلحب . علماً أن البطالة في منطقة الغاب من أعلى النسب في سورية لأسباب كثيرة منها:

- التفجر السكاني الهائل
- عدم وجود منشأة صناعية
- تقلص المساحة المزروعة
- عدم إمكانية توسع الأرض الزراعية

فقد لجأ إلى تربية الدواجن والأبقار كاقتصاد أسري محدود . ثم تحولت تربية الأبقار إلى مصدر دخل حقيقي مع الوقت للفلاح . بحيث أصبح عدد مربي الأبقار يفوق ٦٠٪ من مجمل أسر الغاب . وتشكل دخل لهم أكثر من ٥٠٪ من مجمل دخلهم الضعيف بالأساس والذي لا يعني الحاجات الضرورية لإنسان هذا العصر. وقد بدأت تربية الأبقار تنظم بشكل اقتصادي وخاصة بعد أن أقدمت الدولة على إعطاء قروض بطالة لتربية الأبقار أعطى هذا الأمر نتائج جيدة للسكان وقد أصبحت مادة الحليب في الغاب تسوق في جميع أنحاء سورية وتزودها في الكثير من احتياجاتها .

إلا أن المشكلة تكمن في:

- ارتفاع تكاليف إنتاج مادة الحليب وذلك بسبب ارتفع أسعار العلف
- تراجع المقنن من المؤسسة العامة للأعلاف
- ارتفاع أسعار المعالجة البيطرية وعدم وجود الأدوية الفعالة
- نفوق أعداد كبيرة أثناء عملية الولادة لأسباب مجهولة
- ندرة الجراحة التخصصية في هذا المجال
- تراجع دور المؤسسة العامة في تأمين المواد العلفية المدعومة
- استغلال النقل والتوزيع لمادة الحليب من قبل السماسرة

إن معالجة هذه الأسباب يمكن أن تجعل من الثروة الحيوانية وخاصة الأبقار في الغاب مصدر أساسي للأمن الغذائي في سورية ومورد اقتصادي يقي الأسرة الفلاحية شر الفاقة والبطالة.

المقترح:

- تقدم قروض قصيرة ومتوسطة لمربي الأبقار الفعليين وذلك لتمكينهم من شراء المواد الفعلية ودفع الطبابة وتحصينهم من عدم استغلالهم من قبل الطفيليين العاملين في هذا الحقل.

إنشاء معمل للجبن حديث وتشرف عليه مؤسسة المباقر وتقوم بتسويق هذا المنتج للتحرير مربي الأبقار من استغلال السماسرة والتجار.

■ راتب سعيد

وأخيراً.. وزارة التعليم العالي

تفضح تجاوزات جامعة المأمون

أثمرت الشكاوى والاعتراضات الكثيرة على الأساليب والأكاذيب التي طبعت عمل وسلوك إدارة جامعة المأمون أخيراً، حين بادر المكتب الإعلامي في وزارة التعليم العالي على توضيح ما يلي عبر وسائل الإعلام:

١ ـ لم تفتح جامعة المأمون أبنيتها الدائمة في المقرين المشار إليهما في القامشلي وحلب (تادف) وذلك على عكس ما توحي به الصور الرقمية الواردة في إعلان الجامعة.

٢ ـ ليست جامعة المأمون الجامعة العربية الأولى التي تعتمد نظام الساعات المعتمدة (Credit Hours) بل هو نظام عالمي مطبق في العديد من الجامعات العربية منذ عقود.

٣ ـ لم تحصل جامعة المأمون الخاصة للعلوم والتكنولوجيا على أية موافقة على افتتاح كليات وأقسام جديدة (الطب البشري، طب الأسنان، الصيدلة) كما أشار إعلانها في جريدتكم ولا يجوز لها قانونا إحداث هذه الكليات والأقسام.

٤ ـ لم يسبق لوزارة التعليم العالي أن وجهت أية إشادة بجامعة المأمون الخاصة للعلوم والتكنولوجيا وبالتالي فإن ما ورد في إعلانها في هذا السياق عار عن الصحة، والواقع هو أن الوزارة وجهت إلى جامعة المأمون العديد من الكتب حول مخالفات ارتكبتها خلال السنوات الماضية ومنها:

- تجاوز عدد الطلاب المسجلين في الجامعة للعام الدراسي الحالي العدد المسموح لها في طلب إحداثها.
- قبلت جامعة المأمون طلاباً من حملة شهادات ثانوية لا تتوافق مع الاختصاصات المسجلين فيها.
- لم ترفق الجامعة قوائم بكل وثائق معادلة الشهادات الثانوية غير السورية لطلابها.
- خالفت جامعة المأمون الفقرة (ج) من المادة ٢ من مرسوم إحداثها من حيث تجاوز نشاط فرعها ٣٠٪ من نشاط المقر الرئيسي.

٥ ـ إن وزارة التعليم العالي إذ تشير إلى المغالطات المذكورة في إعلان هذه الجامعة تؤكد حرصها على جودة التعليم في جميع الجامعات السورية وتمارس مسؤوليتها المنوطة بها في إطار القوانين والأنظمة النافذة والمطبقة، ولذلك جاء قرار مجلس التعليم العالي رقم ٣٠٠ تاريخ ٤ أيار ٢٠٠٦ ليوقف قبول الطلاب في جامعة المأمون الخاصة للعلوم والتكنولوجيا للعام الدراسي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ لأن الجامعة لم تستكمل أبنيتها في موقع الجامعة الدائم رغم مرور ثلاث سنوات على افتتاح الجامعة وهو ما يخالف المادة الرابعة من التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم ٣٦ لعام ٢٠٠١.

٦ ـ تم إبلاغ جامعة المأمون الخاصة للعلوم والتكنولوجيا بمضمون قرار مجلس التعليم العالي في كتابها رقم ٦٧٠٠/ت.خ تاريخ ١ أيار ٢٠٠٦.

٧ ـ ان قرار مجلس التعليم العالي رقم ٣٠٠ المذكور أعلاه يبقى ساري المفعول حتى تنفذ الجامعة ما هو مطلوب منها وفق الأنظمة والقوانين النافذة وبالتالي فإن مدة إيقاف التسجيل في جامعة المأمون الخاصة للعلوم والتكنولوجيا منوطة بالتزامها التام بهذا القرار.

٨ ـ اتخذت الوزارة قرارين مماثلين بحق جامعتين خاصتين أيضاً في إطار السياق ذاته.

إن وزارة التعليم العالي تؤكد أنها لن تتوانى عن القيام بالمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقها في تأمين بنية تعليمية سليمة لطلابنا لأن في ذلك واجب وطني نحو الطلاب وعائلاتهم ومستقبلهم.

نحن في «قاسيون» نبارك هذه المبادرة، وننتظر من وزارة التعليم العالي المزيد من الرقابة على الجامعات الخاصة، وضبط آليات عملها ومناهجها، وإيجاد حلول سريعة ونهائية لطلاب هذه الجامعات، سواء من حيث واقعهم الراهن أو من حيث مصيرهم العملي والعلمي بعد التخرج..

■■

دعوة لعمل عاجل للدفاع عن أوضاع الجماهير

تستمر ظروف حياة الملايين بالتدهور ويتزايد التفاوت الطبقي بين شرائح المجتمع ويستمر الفساد غولا يلتهم قوت الناس وللأسف لا تلعب هذه القضايا دورا محوريا أو أساسيا في النقاش الدائر حاليا، وهذا ما يجعل هذه الحالة مرشحة ليس فقط للاستمرار وعدم إيجاد حلول بل ربما أيضا للتصاعد.

إن تحركا عاجلا لإنقاذ وتحسين ظروف حياة المواطنين السوريين من محدودي الدخل يكتسب أهمية كبرى.

إن وقف الزيادة في الأسعار وربط الأجور بالأسعار ومكافحة الفساد ليست بمطالب معادية للنظام أو مرتبطة بمواقف سياسية معينة. لكن تحسين ظروف حياة الناس يرتبط بشكل عضوي بمحاربة الفساد الذي بدوره يتطلب التأكيد على استقلال القضاء وحرية الصحافة كأساس لجعل محاربة الفساد ممكنة.

إن تصعيد هذه المطالب مشروع حاليا في ظل تعرض البلاد لهذا الخطر الخارجي لتحصين الجبهة الداخلية، وهو مشروع لأن مصالح الشعب واستقلال الوطن فوق أية مصالح أنانية لأي قطاع أو فئة، وهذا باختصار الفارق الحقيقي بين الوطني وبين مدعي الوطنية أو المستفعين فقط.

إن كل القوى الخيرة والوطنية مطالبة الآن بالعمل الجاد لطرح هذه المسألة على جدول الأعمال والسعي لإيجاد حلول جدية لها.

■ مازن كم الماز

أنصفي محافظة دير الزور . . . ياوزارة التربية

تقترب الآن الامتحانات ويشتعل باقترابها هم الطلاب وقلقهم فهم. . . . كما يتصورون . . . أمام مصيرهم وهذا القلق مشروع فكل منهم قد بنى لنفسه أملاً والأمل هو الآخر حق مشروع فما قيمة الحياة بلا أمل ولكنهم مادروا أن وزارة التربية تصطاد آمالهم لتلقيها في سلة مهملاتها. ودعونا ننطلق من محافظة دير الزور.

١ . خصصت وزارة التربية ٦٠ فرصة عمل للمحافظة من كافة اختصاصات المدرسين المساعدين مع أن الشواغر وكذلك العاطلين عن العمل أضعاف مضاعفة وعندما لمح البعض لوزير التربية عند زيارته لدير الزور عن خيبة الأمل في قلة عدد الفرص هذه، قال وقوله الفصل (إذا كان هذا العدد لايرضيكم اتركوه لغيركم) فسكت الكل عن الكلام المباح ولم ينبس مدير التربية وقتها ولاغيره ببنت شفة خوفاً على الكرسي لأن الكرسي عنده وعند أمثاله أهم من مصلحة المحافظة وأهم من مصير طلابها وهو العارف بأن في مديريته آلاف الشواغر.

٢ . عندها قيل للسيد الوزير: إن هذه الفرص على قلتها تعطى في غالبيتها العظمى لأبناء المحافظات الأخرى أجاب (أليسوا مواطنين) وأضاف: سنقيد المتسابقين من أبناء المحافظات الأخرى بشرط الخدمة لمدة خمس سنوات في محافظة دير الزور وتجري المسابقة فما الذي حصل.

– مجمع تربوي في محافظة دير الزور وهو مجمع السوسة التعليمي لم يصل إلى أغلب مدارسه وعلى الأخص شهادة التعليم الأساسي مدرس رياضيات أو فيزياء أو كيمياء حتى هذا اليوم ونحن على أبواب امتحانات . أبناء هذه المنطقة أليسوا مواطنين؟

– ١٣٧ مدرساً من المحافظات الأخرى والذين جاء تشكيلهم لمصلحة دير الزور لم يلتحقوا بالمحافظة حتى اليوم مع شرط الخدمة في المحافظة لخمس سنوات بعد أن أخذوا فرص غيرهم من أبناء المحافظة الفقراء والعاطلين عن العمل هؤلاء الذين غبنوا أليسوا مواطنين وطوابير الطلاب من وراء هؤلاء أليسوا مواطنين أم معنى المواطنة عند السيد الوزير إهليلجي لايعترف بالثبات، نقسم لكم يا سيادة الوزير بأننا بشر ومواطنون مثلك ومثل غيرنا من البشر وأننا نمتلك أحاسيس ومشاعر ونتألم كغيرنا من الناس إن وجدنا أبناءنا الذين صرفنا عليهم دم قلوبنا يتسكعون في الشوارع وقد حطمت وزارتك الكريمة آمالهم وإن لم يكن الأمر كذلك فماذا يمكن أن نقول لـ ٩٨ متسابقاً من مدينة الميادين على سبيل المثال لم ينجح أحد منهم أحد في مسابقة المدرسين المساعدين الأخيرة وفي كافة الاختصاصات ومنهم المتفوقون ومنهم الأوائل أنقول لهم إن قوائم الناجحين معدة مسبقاً وإن فحص الأتمتة ماهو إلا طرق قانونية لتمرير هذه القوائم، أنقول لهم اقرؤوا الفاتحة على شهادتكم وعلى سني العمر التي ضاعت وعلى الآمال التي تبددت وعلى الأموال التي صرفت. أنقول لهم ليتكم تعلمتم صنعة منذ الطفولة تتعكزون عليها في مستقبل حياتكم، أما الآن وقد قسا عودكم فلم يعد بمقدوركم ذلك. لو أنصفت وزارة التربية لما أحوجتنا لكل هذه الأقوال ففرص عملكم فيها أكثر من عددكم بكثير وفي حال تدخل الروتين وعدم وجود الاعتمادات وماشابه ذلك فإنكم لاتريدون إلا أن يأخذ الحق مجراه وهو أن يكون تعيينكم وفق سني تخرجكم ووفق درجات محصلاتكم وليس على أساس ابن الست وابن العمدة.

– هناك عجز دائم وكبير في مدارس البوكمال كلها بالنسبة للكادر التعليمي، وهذا العجز يغطى من معلمي دير الزور والميادين والمعلمين القادمين من المحافظات الأخرى، وكان الصف الخاص في دير الزور يزود منطقة البوكمال بما تحتاجه سنوياً من خريجيه، حتى إذا مرت ثلاث أو أربع سنوات عاد معلمو دير الزور والميادين إلى ريفهم أو مدينتهم، وحل محلهم خريجون جدد وعاد أبناء المحافظات الأخرى إلى محافظاتهم، أما الآن وقد أغلق الصف الخاص بدير الزور، فقد كتب على خريجي الدورات الأخيرة من معلمي دير الزور والميادين أن يخدموا في منطقة البوكمال . . . . . أن يتقاعدوا أو يموتوا في حوادث السيارات كما يحصل لبعضهم بين فترة وأخرى، هؤلاء المربون وأغلبهم من الإناث، أليسوا مواطنين أم أن وزارة التربية تتبع في المواطنة سياسة برد وحر وعلى سطح واحد؟؟ ثم ماذنب الطلاب في ريف البوكمال في أن يشكل المعلمون الوكلاء غالبية كادره مع كل تقديري للكثير من هؤلاء المعلمين الوكلاء الذين رأيتهم يتفانون في عملهم؟ ولكن الغالبية العظمى منهم لاتملك الخبرة أو التأهيل، فلماذا لايعاد فتح الصف الخاص ليسد العجز المتزايد في نقص المعلمين إلى أن تستطيع كليات التربية سد هذا العجز؟ إن هذا العجز على أرض الواقع ويحتاج للحلول الفورية لا بأحلام وزارة التربية إن كان لها أحلام أم أنها تركت الحبل على غاربه.

٢ . هناك في وزارة التربية اهتمام بالشكل على حساب المضمون، فكلنا يعرف أن التلميذ هو محور العملية التربوية وأنا مربي لأكثر من ثلث قرن أحفظ هذه الحقيقة عن ظهر قلب أما في وزارة التربية فالطالب وكذلك أهله غالباً مايكونون ضحايا العملية التربوية من خلال:

– (التطنيش) عمن يبتزون الطلاب وذويهم مادياً تحت سمع الوزارة وبصرها من بعض زملائنا ضعاف النفوس الذين يقصرون في دروسهم إن كانت لطلاب أحرار لم تتح لهم ظروفهم مواصلة الدراسة على مقاعد الدراسة أو لطلاب يتحولون من فرع لآخر أو لطلاب يودون زيادة في تمكنهم الدراسي شريطة ألا يكونوا من طلاب المدرس نفسه لأن المدرس المتمكن يستطيع أن يؤدي مهمته في الدرس على أحسن وجه ولي تجربة طويلة في ذلك. أما الآن وللأسف الشديد، ترى بعض زملائنا في صورتين: صورة إسقاط الفرض في الصف، وصورة المدرس المتمكن في الدروس الخصوصية، وهؤلاء المدرسون أصبحوا أشهر من نار على علم يعرفهم القاصي والداني وتعرفهم وزارة التربية ومديرياتها، وهم في الغالب (مدللون) مع أن قوانين التربية تفرض على وزارة التربية معاقبتهم ووضع حد لابتزازهم إن كانت جادة، إلا إذا كانت الفوضى والفلتان في وزارة التربية قد وصلا إلى مرحلة إبطال قوانينها .

الدروس الخصوصية بطريقة الابتزاز التي أشرت إليها أحد الأسباب في التدني الواضح في مستوى الطلاب التعليمي، فالفقير لا يستطيع دفع الأرقام الفلكية بالنسبة لجيبه، فكل درجة تكلف ذوي الطالب ألفا من الليرات السورية.

هذا حسب تقديرات ذوي الخبرة والمال من آباء الطلاب، والتقصير في الصف لم يعد مشكلة طالما أن الدرس الخصوصي يعوض هذا التقصير، وعلى الأب أن يسلم بالأمر الواقع ويدفع بالتي هي أحسن، وألا يكون عدوا لابنه وأم ابنه أحيانا لأنه لا يريد له النجاح والتفوق،والأمر الواقع صار عرفا وهذا العرف يبدو أنه قد تغلب على قوانين وزارة التربية.

ب– (التطنيش) أيضا على الأمليات (النوطات) التي تعج المكتبات بها والتي بدأت على ما أذكر بنوع من الأمالي الصغيرة على شكل أسئلة أو أسئلة وأجوبة تساعد الطالب في الدخول إلى عالم الكتاب وتسهل له فهمه وكان المدرسون يوزعونها على طلاب صفوفهم مجانا ويناقشونهم بمحتواها بقصد الفائدة.أما الآن فنراها بديلا للكتاب لا مساعدا له وغالبا ما تشوه وتضل الطالب في الوقت نفسه. ومع ذلك فهي مشكلة طالما أن فيها ابتزازا للطالب وطالما أن وزارة التربية تغض الطرف عنها .

ج–هناك بعض الأمور الطريفة..... وشر البلية ما يضحك.....سأسوق بعضها لعلاقته بموضوع مقالتي هذه:

١– صادفت قبل عامين تقريبا السيد مدير تربية دير الزور في ثانوية عبد المنعم رياض وهي الثانوية الأم في مدينة الميادين والتي (كانت)تصدر في كل عام عددا يتراوح بين عشرة وعشرين طالبا إلى فروع الطب والهندسة والصيدلة في جامعات القطر إضافة إلى ما تصدره من الطلاب إلى الكليات النظرية والعلمية الأخرى.كان كل ذلك العطاء ثمرة الجهود الصادقة والصافية التي كان يتمتع بها الجميع.ثم بدأ مستواها يتدنى (بفضل) إجراءات مدانة من القائمين على الأمر في وزارة التربية ولسنوات متتالية إلى أن بلغ عدد الناجحين في الثالث الثانوي الفرع العلمي في زمن قريب ثلاثة طلاب فقط ولم يقبل أي منهم في أي فرع من فروع الجامعة.التقيت بالسيد مدير التربية في هذه الثانوية وكان يوما من طلابها وكنت أتصور أنه جاء ليعالج ضعفها ويجبر كسرها فوجدته طيلة الساعتين اللتين أمضاهما في المدرسة يحاور مديرها في مقاعدها وطرق إصلاحها وترافقنا سويا إلى باب المدرسة وركب سيارته الفارهة وأنا أضرب كفا بكف وأحدث نفسي بصوت عال كالذي فقد عقله(المقاعد تحتاج إلى مسمار وبرغي أما بناء إنسان فيحتاج إلى رجال ليس كهذا الرجل وأمثاله)عندها عرفت جانبا من سر تدهور الحال في هذه المدرسة وفي غيرها من المدارس.

٢ –عبارة جميلة تلك التي يرددها المسؤولين في التربية (التلميذ محور العملية التربوية) ولكي لا يبدو الترديد(ببغاوي)، ولكي لا أطيل أضرب المثل التالي: جاء في تعميم وزارة التربية رقم ١٩٧١/ ٥٤٣(٧١/٤) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٣ التوجيه بتكليف موجهي التربية الرياضية من نفس أبناء المنطقة حرصا على الوقت والجهد والمال وسهولة المتابعة كما يقول التعميم، وعند التطبيق في مديرية تربية دير الزور وضعت مصلحة٢٥٣ مدرسة وطلابها ومعهم تعميم الوزارة في كفة ومصلحة أحد أبناء الست في الكفة الثانية، فرجحت كفة ابن الست. وبين يدي الوثائق لمن يريد الاستزادة. على كل حال طالت المقالة وما زال عندي الكثير من الكلام، وكل ما أتمناه أن يعمل كل منا بإخلاص للوطن، فهو أمانة في رقبة الجميع.

والله ولي التوفيق

■ **فايز ضويحي**

دردشات

اجتهاد مثقوب

في مناقشة الخطة الخمسية العاشرة، في دورة مجلس الشعب الاستثنائية، اعترف عبد الله الدردري نائب رئيس الوزراء، بعد أن حاصرته أسئلة أعضاء المجلس، بعظمة لسانه وعلى رؤوس الأشهاد، بقوله حرفياً كما و رد في جريدة النور:«إن اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد حر تنافسي يخضع لكل قوانين السوق الاقتصادية الرأسمالية».

إنه اعتراف واضح صريح، من مهندس اقتصاد السوق الاجتماعي، بأن إضافة كلمة اجتماعي إليه، لم تغيّر شيئاً من محتوى وجوهر اقتصاد السوق الليبرالي المنفلت من كل قيد اجتماعي، ولا يخضع لرقابة أية سلطة كانت، إلا لناظمة قانون العرض والطلب، وإن هذه الكلمة (الاجتماعي) حشرت تحايلاً، لذر الرماد في العيون، والاختباء خلفها للإيحاد بأن شعار اقتصاد السوق الاجتماعي، قد أخذ مصالح الجماهير الشعبية بعين الاعتبار، وصيغ لصالحها، قصد تطمينها بآمال خلبية.

لكن هذا الاجتهاد المورب، لم ينطل عليها، بدليل ما كتب ويكتب عنه من نقد في معظم الصحف، وفي المعارضة الشديدة لاقتصاد السوق الاجتماعي، في مؤتمرات اتحادات جميع نقابات العمال.

بات من حق الجماهير الشعبية ونقاباتها العمالية ومنظماتها أن تتساءل: ألا يتعارض هذا الشعار والتوجه الاقتصادي نحو الاقتصاد الرأسمالي - بعد اعتراف الدردري آنف الذكر - مع شعار وحدة حرية اشتراكية، ومع اسم حزب البعث العربي الاشتراكي ووثائقه، ومع الدستور السوري، الذي يصنف الاقتصادي الوطني بأنه اشتراكي؟

وهل سيجري تبديل كلمة اشتراكي واشتراكية، بالليبرالية والرأسمالية، في كل مكان وردتا فيه؟ أم سيجري العمل باقتصاد السوق الاجتماعي، تحت الشعارات والرأيات الاشتراكية؟

إن التاريخ لم يمح من ذاكرة الجماهير، بأن حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، تجاوب بإيجابية مع نضال الأحزاب التقدمية، وجماهير العمال والفلاحين وسائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم، وحقق مكاسب تقدمية هامة للشعب والوطن. ثم لماذا هذا الانقلاب (١٨٠°) عن مواقفه التقدمية السابقة، الذي يتمثل باتجاه السلطة للإجهاز على تلك المكتسبات.

السبب برأيي يعود إلى تغيّر التركيب الطبقي لأعضاء متنفيذين في السلطة والحزب، من الطبقة البورجوازية الصغيرة، إلى بورجوازية بيروقراطية كبيرة، التحمت مصالحها - بعد صراعات طويلة - مع مصالح البرواجوازية الطفيلية، فأصبحت تلك الشعارات التقدمية، ومكاسب الشعب السابقة، تتعارض مع مصالحها، وعائقاً في طريق تحرك رساميلها وزيادة أرباحها .لذلك أخذت تتخلص منها تباعاً بالتقسيط، وتسير في طريق اقتصاد السوق الاجتماعي، أو الليبرالي الرأسمالي، فلا فرق بينهما طالما المحتوى والهدف واحد .

■ **عبدي يوسف عابد**

تراجيديا الفساد في «تلدرة»

عرض التلفزيون السوري مؤخراً مسلسل «قرن الماعز» الذي روت قصته الفنانة سمر سامي رابطة الماضي بالحاضر من خلال العودة إلى تفاصيل افتراضية في حقبة مرت على سورية إبان المرحلة الإقطاعية.

نحن في بلدتنا «تلدرة» التابعة لمنطقة السلمية في محافظة حماه، أمام مسلسل حقيقي وليس متخيلاً.. حيث«الآغا»التاريخي رمز البطش والضرب في المسلسل المذكور، تحول إلى رئيس بلدية، وبدل المختار مختارين، وبدل وكيل الآغا شرطي البلدية، والتجار الذين ينهبون محاصيل الفلاحين تحولوا إلى متعهدي طرق ومياه ومجارير وغيرها .

الفساد في بلدتنا حوّل شوارعها إلى جحيم قاتل حيث «الريغارات» أمست أفخاخاً لاصطياد الدراجات النارية والطريزينات!!

أما السمان«المرابي التقليدي» فهو الآن موجود بطريقة أو بأخرى، حيث اللحام استعمل مظلة الانتظار لتكون مشجباً ومربطاً لذبائحه، وأمام الصادي والغادي يتم ذبح الخرفان دون حسيب أو رقيب، فما على شرطي البلدية سوى المرور لأخذ مايسمى(؟)، والتسعيرة حسب عدد الذبائح ناهيك عن أنه لاطبيب بيطري يشرف على الذبح ولامكان مخصص لهذا الغرض خارج القرية. . .

أما الطرقات التي لزمت إلى متعهد، فإلى الآن لم يتم استلامها من دائرة الخدمات الفنية التي امتنعت حسب قول أحد أعضاء اللجنة عن الاستلام، وبالفعل، وبعد مرور أقل من ثلاث سنوات على إنشائها بدأت هذه الطرقات بالهبوط، وغرف التفتيش (الريغارات) ظهرت إلى السطح، والمطبات القاتلة أصبحت أكثر حدة، والينابيع المتفجرة انبجست من تحت الإسفلت (من مواسير المياه).

من زاوية أخرى، فقد تفجرت في الآونة الأخيرة مشكلة من نوع جديد، فمحلات البلياردو والألعاب الإلكترونية غير المرخص لها والتي انتشرت بكثرة باتت تؤرق الأهلين، وهذه المحلات تفتح (لوجه الصبح) وتتحول ليلاً إلى صالات مكتظة تعرض أفلام إباحية وعنف، وغالباً مايرتادها أحداث ومراهقون ينسلون ليلاً من منازلهم سارقين آباءهم لدفع فاتورة المشاهدة!! أما في الشتاء فتتحول تلدرة إلى مدينة سياحية مثل مدينة البندقية حيث تصبح برمتها عبارة عن بحيرة!!

أما المطريات فكلها مغلقة، حيث لزمت بدورها إلى متعهد، كل واحدة بـ ١٠٠ ل.س، وعمال البلدية يتسكعون هنا وهناك لشرب الشاي أمام البيوت والمحلات! بينما رئيس البلدية جالس في مكتبه غير عابئ بالأوساخ والأتربة أمام المحلات، وما إن تتكلم معه حتى يقول (شو مافي غيرك عندي) وأنت لست (مرخصا) فلا يحق لك الكلام.

إنه لايريد مغادرة برجه العاجي حيث التلفزيون والمدفأة و(طق الحنك) مع . . . . وحتى لو شكوت له على شخص ألحق ضرراً بك فسرعان ما يخبر المشتكى عليه على مبدأ (فسد تسد)! أما في البلدية فقد تحول إلى معقب معاملات وسمسار أراض، يعرقل كل المعاملات أثناء الدوام، أو لايتواجد ويمشيها بعد الدوام!!

مبنى البلدية أصبح مثل فزاعة لايدخله إلا من يكون بأمس الحاجة، خوفا ممن تهديد هنا أو وعيد هناك..

المحلات غير مرخصة لاصناعياً ولاإدارياً، والجميع يتهربون من دفع ما في ذممهم للدولة، حتى باتت معظم المحلات لمعلمي مدارس أو لموظفي دولة الذين يزدادون ثراء بينما العاطلون عن العمل يزدادون فقراً وتعتيراً، فلا فرصة عمل لهؤلاء بعد أن أخذ الموظفون يأكلون فرصتهم وفرص غيرهم وينافسون أصحاب المحلات المرخصة صناعياً وبأسعار زهيدة، ولو دفعوا ثمن التراخيص والضرائب لما استطاعوا المنافسة، أو كانت المنافسة شريفة وقانونية على الأقل، وكذلك لو دفعوا ماعليهم لخزينة الدولة لما وجدت شارعاً في القرية من دون تخديم. . وقانونياً هم ممنوع عليهم مزاولة عملهم هذا ومؤخراً راح موظفو البحوث يعملون بعد دوامهم فتصور!!. .

إن الضرائب والرسوم والتراخيص تعود حتماً لخزينة الدولة ومن الخزينة تعطى رواتب الموظفين والعسكريين وتشتري الدولة السلاح لمحاربة العدو ومن يتهرب أو يهرب من هذا الواجب الوطني، كأنه يغرز سهما في قلب الوطن ويدعم العدو الخارجي. .

كل هذه الشكاوى برسم المسؤولين، فهل من مجيب؟؟

■ **السلمية - حسان أمين**

الجولان.. والبيبسي!!؟؟

من منا يستطيع نسيان الجولان الغالي، ذلك الجزء الأجمل والأخصب من أرضنا والذي سلب من حضن الوطن الأم سورية؟؟ من منا يستطيع أن ينسى قافلة الشهداء التي قدمها جولاننا في سبيل الحرية؟، من بإمكانه أن ينسى أهلنا الصامدين في وجه المحتل الإسرائيلي؟؟

لا أظن بأن كل نعم النسيان قادرة أن تنسينا كل هذا.

ما يبعث على الأمل حقاً أنه في الآونة الأخيرة كثرت الإعلانات الطرقية المتمحورة حول الجولان والتي تذكر البعض ممن أنستهم ضغوط الحياة حتى أسماءهم، بأن الجولان أرض عربية سورية، وتحث بالتالي، بشكل أو بآخر، على النضال ضد الاحتلال الصهيوني، وتحيي صمود شعبنا في الجولان المحتل.

حقاً انه لمن الجميل أن ترى في شوارع مدننا صوراً كثيرة عن مرتفعات الجولان وهضابه الخضراء، كتبت عليها عبارات تؤكد حقنا في استرجاع أراضينا المغتصبة، ولكن كم هو مخجل أن تشاهد بجانب هكذا إعلان إعلاناً آخر على نقيض سابقه، وهو إعلان لـ(بيبسي كولا).!! هذه الشركة الأمريكية الصهيونية التي استغرب كل الوطنيين حصولها على ترخيص لتسوق منتجاتها في بلدنا، فعلاً إنها لمفارقة محزنة ومخجلة أن ندعو لمقاومة عدونا الصهيوني والوقوف في وجه المخططات الأمريكية، وفي الوقت نفسه تجد من يسوق لمنتجات أعدائنا، منتجات يفرض عليها تحويل نسبة من أرباحها للشركة الأم الداعمة للكيان الصهيوني، إنه لأمر مخجل أن يقوم بعض ضعاف النفوس بترخيص وفتح وكالات لشركات أمريكية من هذا النوع..

ولا ندري أي من الشركات الأمريكية سنرى في ربوع بلادنا غداً، طالما أن حكومتنا كريمة بإعطاء التراخيص لهذه الشركات تحت حجة جذب الاستثمارات الأجنبية وتشغيل العمالة.

أليس من واجب حكومتنا هذه أن تصدر قراراً حازماً بمقاطعة البضائع الأمريكية، خاصة في مثل هذا الوقت العصيب الذي تتزايد فيه التهديدات وأخطار العدوان الأمريكي—الصهيوني على وطننا الغالي، حتى تقترن الأقوال بالأفعال، ونثبت لأنفسنا وللجميع أننا جاهزون للمواجهة القادمة؟؟

■ شيوعي شاب

لنقاطعهم.. بلا هوادة

مجدداً، وبشكل فيه الكثير من التحدي للمزاج الشعبي ومشاعر الناس، يصرح رئيس مجلس إدارة شركة "أمريكانا" مرزوق ناصر الخرافي أن الشركة تعتزم تأسيس أربعة مطاعم جديدة في سورية قبل نهاية سنة ٢٠٠٦، بالإضافة للمطعم الذي كانت قد افتتحته في مطلع العام، مؤكداً بكل ثقة بالنفس أن "السوق السورية سوق واعدة جداً، بما تملكه من فرص لتحقيق نمو أكبر في المبيعات في ظل مناخ اقتصادي مشجع". وكان الخرافي وفي كلمة ألقاها خلال اجتماع الجمعية العمومية للشركة أكد أن الشركة "تسعى إلى فتح أسواق جديدة خلال عام ٢٠٠٦ في اليمن وسورية والمغرب".

كل هذا يجري في سورية الأبية المحاصرة أمريكياً وصهيونياً والتي ما انفك شرفاؤها يدفعون ثمن مواقفها المشرفة، بينما يمضي الانتهازيون والفاسدون الذين يدعمونهم في مشروعهم الساعي إلى تسويق وترويج البضائع والمصالح الأمريكية، من دون أن يعترضهم أحد..

يذكر أن الشركة كانت قد افتتحت مطعم "كنتاكي" في منطقة أبو رمانة في كانون الثاني الماضي وسط استياء وتنديد القوى الوطنية..

إن هذه الشركة التي تدعم جهاراً نهاراً الدولة الصهيونية حكومة وجيشاً وتذهب نسبة كبيرة من أرباحها لجيوب المستوطنين، قد بلغت مبيعاتها ٨٢ مليون وجبة خلال العام الماضي في ٧٠٠ فرع حول العالم، وها هي الآن تسعى لزيادة دعمها للصهاينة من جيوب مواطنينا .. فيا للصفاقة..

لنقاطعهم..أيها الشرفاء!

■■

الجمعيات والمنظمات الأهلية

التطوير والتحديث أيضاً إلى الوراء ؟

الدكتور عدنان شومان
جمعية العلوم الاقتصادية السورية

عكفت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تحديث وتطوير الأنظمة والإجراءات فيما يتعلق بتأسيس الجمعيات وفق القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته. وبالرغم من مضي حوالي خمسين عاماً على صدور هذا القانون فإنه يعتبر بصورة عامة مقبولاً ولا تؤدي نصوصه على عرقلة تأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية. غير أن الإجراءات التي تتبعها الوزارة منذ صدور هذا القانون تراوحت ما بين وضع العصبي في العجلات لتأخير عمليات التأسيس وبين حظر التأسس بالكامل. فقد عطل القانون وأوقفت عمليات التأسيس بقرار جائر مخالف لروح القانون والدستور من جهة وللصالح العام من جهة أخرى. والسبب الأساسي لحظر تأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية هو التخوف من تنامي قدرة هذه المنظمات التي تشكل ما يعرف «بالمجتمع المدني» أو المجتمع الأهلي الذي اعترفت بها الأمم المتحدة وصنفتها بالبيئات غير الحكومية «NGOS» التي تشكل الدعامة الأساسية لتقدم المجتمعات ثقافياً واجتماعياً وحتى سياسياً. وبما أننا نعيش في مجتمع لا يعترف بالآخر ولا يشجع التكتلات الاجتماعية خوفاً من تأثيرها على النظام وتحسباً من «فضح» ممارسات السلطة التنفيذية وتجاوزاتها وكي لا تتحول هذه المنظمات إلى عين ساهرة ترقب وتطالب بمحاسبة المقرين فقد تم حظر تأسيسها. وبعد إطلاق مسيرة التطوير والتحديث ألغي ذلك القرار وافسح المجال لتأسيس الجمعيات والمجتمعات ضمن شروط أمنية معينة واعتبر ذلك خطو إلى الأمام. غير أن الإجراءات القديمة القاسية والمضنية للتأسيس لم تتغير ولم تتبدل ويمكن أن توصف بالإرجاءات التعجيزية كي «يزهق» الراغبون في التأسيس ويصرفوا النظر عن فكرتهم. مثل على ذلك نورد فيما يلي إجراءات (تأسيس جمعية) المتبعة الآن حسب تعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تتضمن المراحل التالية:

أولاً ـ إجراءات التأسيس وتشمل:

١ ـ تقديم طلب تأسيس على أربع نسخ توقع من جميع المؤسسين على أن لا يقل عددهم عن ١١ مؤسساً

٢ ـ عقد تأسيس الجمعية يبين فيه أهدافها ومصادر تمويلها ويوقع من كافة المؤسسين (يلاحظ هنا تكرار الأهداف ومصادر التمويل في وثيقتين متشابهتين).

٣ ـ نظام داخلي وفق النموذج المعد من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دون أدنى تغيير ما عدا ما يتعلق في الأهداف ومصادر التمويل، تنظم على أربع نسخ توقع من كافة المؤسسين. ويبدو ذلك كأنه إملاء من الوزارة على المؤسسين.

٤ ـ عقد اجتماع للمؤسسين وانتخاب مجلس إدارة تأسيس ينظم محضر الاجتماع على أربع نسخ ويوقع عليه كافة المؤسسين.

٥ ـ يعين مجلس الإدارة التأسيسي مندوب عن المؤسسين لمراجعة الدوائر الرسمية لاستكمال إجراءات التأسيس. يوقع على المحضر كافة المؤسسين.

٦ ـ تنظم قائمة على أربع نسخ بأسماء المؤسسين تحتوي على بيانات كاملة عن هوية كل منهم ونوع عمله وعناوين إقامته وعمله وأرقام هواتفه توقع من كافة المؤسسين.

٧ ـ تملأ نشرة إعلامية عن كل مؤسس تبين كافة البيانات عن هويته وعمله وعناوينه (تكرار للبيانات الواردة في البلد ٦) مع لمحة عن حياته منذ الولادة إلى الآن بما فيها مراحل الدراسة والشهادات التي حصل عليها والأعمال التي مارسها والجمعيات والأحزاب التي انتسب إليها والصاق صورة شخصية على النشرة.

إن تحضير الوثائق المبنية أعلاه وتأمين تواقيع المؤسسين على أربع نسخ من كل منها يتطلب جهداً ووقتاً طويلاً قد يعجز عنه كثيرون. هذا بالإضافة إلى التكاليف التي ستنفق في سبيل تأمين ذلك. وقد تستغرق عملية تحضير هذه الملفات عدة أشهر.

ثانياً ـ يقدم الملف الكامل إلى مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل لدراسته ومطابقته مع متطلبات التأسيس ثم تقوم بتحضير كتاب رسمي إلى مديرية المالية لاستيفاء رسم التأسيس. يسلم الكتاب إلى مندوب المؤسسين للذهاب إلى الدائرة المالية المختصة والتي تبعد عن دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل طبعاً للقيام بدفع الرسم المطلوب والحصول على إيصال رسمي موثق يشعر بذلك والعودة إلى دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل لتسليم الإيصال المذكور لضمه إلى إضبارة التأسيس. تبدأ الدائرة المختصة عندئذ بتحضير ملفات التأسيس لترسل إلى السيد المحافظ للدراسة وإبداء الرأي. يرسل السيد المحافظ الملف إلى فرع جزب البعث العربي الاشتراكي للدراسة وإبداء الرأي. وتقوم قيادة الفرع بتعميم فكرة تأسيس الجمعية على أجهزة وشعب الحزب في المحافظة لاستمزاج الرأي الحزبي هذا بالرغم من وجود تعميم حزبي عام يؤكد على عدم تدخل الحزب بالعمل اليومي للسلطة التنفيذية. إن عملية إرسال ملف تأسيس جمعية إلى الحزب تسيء إلى الحزب لأنها تشير إلى اعتباره إحدى الجهات الرسمية مثله مثل الدوائر المالية أو المحافظة... وفي ذلك انتقاص من مكانة الحزب. وقد تأخذ هذه العملية عدة أشهر.

إذا عاد الملف من فرع الحزب بتوصية إيجابية يحال ملف التأسيس إلى الجهات الأمنية لتقوم بالتحريات اللازمة عن الأشخاص المؤسسين. و تشمل هذه التحريات الماضي الأمني لكل منهم على حده وقد تستغرق هذه التحريات عدة أشهر أيضاً.

بعد استكمال المراحل السابقة يرسل الملف مع آراء الجهات الثلاث إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لاتخاذ القرار النهائي في أمر تأسيس الجمعية وقد يأخذ ذلك وقتاً يتراوح ما بين أسبوعين وأربعة.

ثالثاً ـ يعاد الملف إلى المديرية المعنية لإبلاغ المؤسسين بقرار الوزارة وقد يستغرق ذلك إسبوعاً على الأقل.

هذه صورة عن الإجراءات الروتينية التي أطلقت عليها لفظة «التعجيزية» وإن دلت على شيء فإنها تدل على عدم رغبة السلطات الرسمية في تسهيل تأسيس الجمعيات والمنظمات الشعبية الطوعية التي يود بعض الأفراد من خلالها القيام بنشاطات تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والثقافية عن طريق التثقيف والإرشاد وإلقاء المحاضرات وإصدار النشرات والمجلات والصحف والنشرات التوضيحية وعقد الندوات وورشات العمل بمشاركة خبراء ومتخصصين محليين وعرب وأصدقاء أجانب لشرح وتوضيح قضايا اجتماعية وثقافية تساهم في رفع المستوى الحضاري للأعضاء والمجتمع.

إن نشاطات الجمعيات والمنظمات الثقافية والرياضية والاقتصادية وغيرها تصب في خندق مشاركة المجتمع الأهلي في مسيرة التطوير والتحديث التي أطلقها سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد في خطبه وتصريحاته منذ توليه المنصب كما تساهم في عملية الرقابة الشعبية على ممارسات السلطة التنفيذية إلى جانب مجلس الشعب وهيئات الرقابة الأخرى. فإذا كانت أهداف الدولة العليا الحفاظ على مصالح المجتمع ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فإنها تلتقي مع أهداف المجتمع الأهلي أو «المدني» كما يحلو للبعض أن يسميه لخدمة المجتمع و تأسيس مصالحه وحاجاته للوصول إلى مجتمع العدل والرفاهية. ومن هذا المنطلق يكون من واجبات الدولة تسهيل عملية تأسيس الجمعيات والمنظمات الشعبية ودعمها وتأهيلها لتصبح الأداة الفعالة القادرة على المساهمة في تحقيق مصالح المجتمع بالتعاون مع سلطات الدولة المختلفة. ولتأمين هذا الغرض أقدم الاقتراح التالي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهو «تأليف لجنة من المختصين في الوزارة والجامعات والقضاة وبعض الخبراء المحليين والعرب والأصدقاء الأجانب لدراسة قانون الجمعيات والقوانين ذات الصلة واقتراح التعديلات اللازمة للقانون وللإجراءات المتعلقة بتطبيقه لتسهيل تأسيس الجمعيات والمنظمات الشعبية العاملة على خدمة مصالح المجتمع».

■■

الحكومة تتحمل كامل المسؤولية

عن ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات

عقد اتحاد الجمعيات التعاونية السكنية لمحافظة ريف دمشق مؤتمره بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٠ بحضور أمين وأعضاء قيادة فرع ريف دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وبحضور السيد محافظ ريف دمشق ورئيس الاتحاد العام للتعاون السكني وألقى الرفيق عدنان درويش مداخلة جاء فيها: إن ارتفاع أسعار الأراضي والمساكن سبب مشكلة كبيرة جداً بالنسبة للفقراء وأصحاب الدخل المحدود وارتفاع هذه الأسعار له أسباب منها أن الأموال السورية تغسل في الخارج والأموال الخليجية تغسل عندنا بتوظيفها بالريع العقاري حصراً مما أدى للارتفاع الجنوني لأسعار البيوت حيث أصبح التجار يجنون الأرباح الفاحشة مما ساهم بسحب رؤوس الأموال من الزراعة والصناعة وتوظيفها بالريع العقاري. وشكل ذلك صدمة لكل من لم يمتلك مسكناً بل أن حلم أبنائنا بامتلاك مسكن في المستقبل قد تبخر.

والغريب أن السيد رئيس مجلس الوزراء أعلن أن أسعار المساكن سوف تهبط ولكن قرار رفع ثمن الإسمنت ٥٠٪ قد رفع أسعار السكن أكثر من ١٠٠٪.

ومن هنا فإن الحكومة ووزارة الإسكان تتحملان كامل المسؤولية عن ارتفاع الأسعار وذلك بعدم تدخلها من أجل الحد من هذا الارتفاع الجنوني بل إن وزارة الإسكان ساهمت بخدمة التجار بعدم توزيعها الأراضي على الجميعات التعاونية السكنية من أجل البناء ـ وما نستغربه كيف تحولت الجبال لملكية أفراد (بكرت) أخضر طابو رغم أن هذه الجبال لم يمسها المحراث الروماني ولا أي محفار ولم تزرع أو تشجر بل لم تمسها يد إنسان منذ آلاف السنين وحتى الآن فكيف أصبحت ملكية شخصية وثمنها بالملايين فكيف جرى ذلك ومن هو المسؤول، والذي نعرفه أن الجبال هي ملكية عامة ومنذ الأزل، فماذا يجري؟

والسؤال ما هو دور وزارة الإسكان ولماذا لا توزع الأراضي على الجمعيات علماً أنه يوجد في محافظة ريف دمشق حوالي ١٩٥ جمعية تعاونية و على مستوى سورية يوجد أكثر من ١٠٠٠ جمعية تعاونية سكنية حيث هناك أكثر من ٢٠٠ ألف عضو تعاوني فإذا قامت وزارة الإسكان بتوزيع الأراضي الكافية لكل الجمعيات لإشادة البناء عليها فلا شك أن أسعار العقارات سوف تهبط حكماً.

ونستغرب أن يكون هناك جمعيات تعاونية سياحية ثمن الحد الأدنى للمسكن فيها بتكلفة خمسة ملايين ليرة سورية فهل هذه جمعيات تعاونية وهل من يمتلك خمسة ملايين هو عضو تعاوني.

ومن الآثار السلبية اجتماعياً هو تأخر سن الزواج حتى باتت فتياتنا بعمر الثلاثين من دون زواج لعدم قدرة شبابنا على توفير المسكن وهذا يسبب العقد والفساد الاجتماعي.

لذلك نطالب الحكومة ووزارة الإسكان العمل الجاد لتوزيع الأراضي وبأسرع وقت على الجميعات التعاونية السكنية كي يحلم أبناؤنا بامتلاك مسكن في المستقبل.

■■

هل العالم سوق للمضاربة، وكازينو للمقامرة؟

سواء في أوروبا الغربية أم في الولايات المتحدة، جعلت الأوساط الحاكمة من الديمقراطية وسيلة، وذريعة، لفرض السوق الرأسمالية على بلدان العالم، فالخصخصة وسياسة السوق المفتوحة، وما ينتج عنهما من لا مساواة وتعميق للفوارق والتفاوت في التطور والنمو، هما التجسيد العملي للديمقراطية على الطريقة الأميركية التي لا تنهض منفصلة عن السوق الدولية الرأسمالية وتفرض حرية التملك وإقامة المنشآت والشركات على حساب المصلحة الوطنية. إن حكومات أوروبا الغربية والولايات المتحدة لا تعترف بديمقراطية أية دولة إذا لم تحرّر تجارتها، أي إذا لم تطلق يد الشركات الدولية المتعدّدة الجنسية في بلادها، وبالطبع فإن اقتصاديات هكذا دولة سوف تكون مجرّد لقمة سائغة تبتلعها الشركات العملاقة المتوحشة. ومن الأمثلة الحيّة على ارتباط هذه الديمقراطية بالسوق الرأسمالية أن مؤشر داو جونز، أو أي مؤشر محلّي بديل، أصبح هو المقياس لنجاح أية أمة، فهبوط البورصة وصعودها في بلد ما هو الدليل على تقدّم المجتمع أو تأخره، وهكذا حوّلت الديمقراطية الأميركية العالم إلى سوق للمضاربات، وإلى ما يشبه الكازينو الذي تتحرّك فيه النقود بسرعة على الموائد الخضراء!

الأثرياء يستأثرون بالمصطلح الجميل!

لقد تغيّر الوضع كثيراً عن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كنا في الخمسينات نعوّل على الديمقراطية في تحقيق تطورنا ونمونا واسترداد حقوقنا المسلوبة، ففي ذلك التاريخ كان عدد سكان العالم أقل من نصف عدده الحالي، وكان عدد سكان سورية على سبيل المثال أقل من ربع عددهم الحالي، وكان الأثرياء المحافظون، سواء في البلدان الثرية أو الفقيرة، ينظرون إلى الديمقراطية نظرة خشية وارتياب، لأنها قد تمكّن الفقراء من الاستيلاء على ثرواتهم، وبناء على ذلك كان بعضهم يشجع المغامرات العسكرية وقيام الأنظمة الديكتاتورية، غير أن العقود الأخيرة برهنت أن الديمقراطيات يمكن أن تكون للأثرياء وحدهم، ولم يعد هذا المصطلح الجميل يعني توفير الشروط السياسية التي تمكن أكثرية المجتمع من مواجهة جور وطغيان واستئثار الأقلية، بل أصبح يعني تحالف أوساط اجتماعية واسعة مع الأقلية ضدّ الأوساط الأوسع من المعدمين، وقد صار واضحاً اليوم أنه في كل دولة ديمقراطية ليبرالية ثرية توجد قطاعات واسعة من الشعب معزولة ومهمّشة سياسياً، وبينما تتسع وتتعمق الفروق واللا مساواة بين طبقات الشعب في الدول الديمقراطية القوية الثرية، تتسع وتتعمق الفروق واللا مساواة بين الدول الثرية عموماً والدول الفقيرة ، حتى أن مصطلح الديمقراطية صار مرادفاً لصفة الدولة الثرية، وبينما يدعي أنصار الديمقراطية على الطريقة الأميركية أن الديمقراطية هي الطريق إلى الثراء، فإن الإحصائيات تبرهن أن ثراء البعض، أفراداً ودولاً، يتحقق بإفقار الأكثرية أفراداً ودولاً!

تريد غزالاً، خذ أرنباً!

بعد استئثارهم بالمصطلح الجميل، لم يأبه الأثرياء والدول الثرية لمصير شعوب العالم التي تدمّرها المجاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية، علماً أن استئصال الغابات وتلوّث البيئة بآثارهما المدمّرة هما من نتاج السياسات الاقتصادية والتجارية للدول الثرية، ليس هذا فحسب، بل إن الأثرياء الأوروبيين والأميركيين، الديمقراطيين، لجأوا إلى القوة العسكرية لفرض الديمقراطية على الدول الفقيرة بالمواصفات التي أشرنا إليها، أي الاندماج في السوق الدولية الرأسمالية كلقمة سائغة يبتلعها الاحتكاريون، وهذا عين ما فرضوه في البوسنة وكوسوفو وصربيا، وعين ما يحاولون فرضه في العراق!

وبالمناسبة، لنلاحظ أنه بينما يتدفق على يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق مئات ألوف المرتزقة والمغامرون، من مختلف الجنسيات والقارات، فيعيثون فساداً وقتلاً ونهباً، وبينما يتواجد في دول الخليج الثرية، غير الديمقراطية، مئات الألوف من العمال الأجانب، من مختلف القارات والجنسيات، فإن الدول الديمقراطية الثرية القوية ترفض قبول المهاجرين من مستعمراتها السابقة، وتلجأ إلى جميع الوسائل، بما فيها وسيلة الاعتقال والقتل، للحيلولة دون دخولهم بلادها، وفي الوقت نفسه لا تتورع عن توجيه الانتقادات لحكومات الجنوب، الديكتاتورية المتخلفة، لأن العمال الأجانب فيها يتعرضون لبعض المشاكل والصعوبات التي هي من النوع الطبيعي المتوقع في كل مكان! إن ديمقراطيتهم تذكرنا بالقائل: تريد أرنباً خذ أرنباً .. تريد غزالاً خذ أرنباً!

الديكتاتوريات لم تفعل أكثر!

وطالما جئنا على ذكر المهاجرين إلى جنان الحرية والديمقراطية والثراء، تنبغي الإشارة إلى أن هؤلاء هجروا بلدانهم بعد أن نهبها الأحرار الديمقراطيون الأثرياء وتركوها قاعاً صفصفاً، وتوجهوا إلى حيث انتقلت ثرواتهم آملين تأمين مجرّد حياة طبيعية في الحد الأدنى، ليجدوا أنفسهم في مواجهة القناصة على الحدود، فإن نجحوا في الدخول كانت في انتظارهم عمليات العزل العرقي، حيث الدول الديمقراطية الثرية حريصة على نقاء تركيبتها السكانية، وإذا بهم هائمين على وجوههم بلا حقوق سياسية، ولا حقوق مدنية، محرومين من حق الانتخاب ومن حق إيصال صوتهم إلى السلطات عبر المظاهرات السلمية، ومن حق إصدار الصحف، ومن حق الجهر بديانتهم، ومعرضين طوال الوقت للاعتقال العشوائي والنفي، بل القتل!

إن المهاجرين من أبناء المستعمرات السابقة الذين نهبت ثرواتهم، ودمّرت بلادهم وبنيتهم الاجتماعية الوطنية، وصودر مستقبلهم ومستقبل أولادهم وأحفادهم، يلجأون إلى البلدان التي نهضت على أنقاضهم وبفضلهم فيجابهون بالحد من حريتهم في التنقل، والسكن، والعمل، إلا بموجب ترخيص، أي أنهم غير متساوين أمام القانون مع أهل البلاد حتى وإن حصلوا على حق الإقامة أو على الجنسية، فبماذا يمكن أن تتهم الأنظمة الديكتاتورية أكثر من هذا!

■ **نصر شمالي**

إذا ماجفت الأنهر فلن تنقذنا المستنقعات

إن هناك إبليسا آخر بدأ يصرخ من جديد منذ أيام: أنقذونا قبل أن تفقدونا!. وقد تناسى هذا الإبليس بأنه هو وأعوانه كانوا السبب في الضرر البالغ الذي أصاب المؤسسة. سنوات طويلة تركوها بدون صيانة فعلية، ولم يتخذوا الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب كي تصل التجهيزات إلى هذا الوضع الخطير. لأنهم يعلمون أن الصيانات الملائمة والجيدة في الوقت المناسب لاتكلف الكثير ولا تدر عليهم الكثير أيضا. أما الآن وقد بدأت الكارثة التي كانوا ينتظرونها منذ سنوات طويلة والتي تؤهلهم بعد الحصول على الموافقات اللازمة – وما أسهلها – لتوقيع الاتفاقيات الضخمة وشراء كميات كبيرة من المواد والمعدات أيضا لمعالجة الموقف، فقد بدؤوا بالصراخ. وهكذا يبدأ الحصاد عند هؤلاء الأباليس. حصاد اقتصادنا وخيرات أبنائنا ومقدراتهم. وتبدأ خسارات المؤسسة بالتراكم والظهور، وهذا ليس من هم الأباليس ولا من ضمن مسؤولياتهم!!!

ويقول بعضهم إن سعر البرميل الواحد من النفط وصل إلى الخمسين وتجاوز السبعين دولارا. ويعتبرون بأن هذه فرصة لاتعوض لجني الأرباح مقارنة مع السنين الغابرة. ولكنهم ينسون أو يتناسون بأن سعر البرميل الواحد سوف يتجاوز المائة دولار قريبا جدا، وقد يصل إلى مائتين أو أكثر في المستقبل. ويتناسون أيضا بأن المشتقات البترولية يجب أن تكون مقدسة ولا يجب استخدامها إلا في المواقع التي لايمكن استبدالها على الإطلاق، لأنها لاتعوض ولا يوجد لها بديل في هذا العالم. ولذلك علينا أن نفاخر في الاحتفاظ بما تبقى لدينا من هذه المواد لأطول زمن ممكن في التاريخ.

فإذا ما اقتنعت الحكومات بضرورة خفض الإنتاج لا بزيادة حجمه، فان ذلك سيؤدي بالضرورة إلى خفض أعداد الاتفاقيات والصفقات وعقود الشراء والخدمات وتصغير أحجامها، مما يضر بمصالح البعض من المستفيدين. فهل مصالح الأباليس هي المهم أم أن مصير الشعوب هو الأهم؟ ثلاثة وثلاثون دولة من أصل اثنين وأربعين دولة التي تنتج أكثر من ٩٨ ٪ من مجمل النفط العالمي وصلت إلى ذروة إنتاجها منذ سنوات عديدة، ومنها منذ عقود، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا عام ١٩٧٠، إيران عام ١٩٧٤، إندونيسيا عام ١٩٧٧، روسيا عام ١٩٨٧ وغيرها، وهي الآن في تراجع كبير في حجم إنتاجها اليومي. هذه المحروقات الاحفورية التي تشكل مع الفحم الحجري أكثر من ٨٦ ٪ من مجمل الطاقة العالمية، من أين لنا تعويضها يا أيها الأباليس؟

فلو استثنينا مصادر الطاقة القابلة للتعويض والتي لاتشكل أكثر من ١٤ ٪ من مجمل الطاقة العالمية متضمنة النووية والهيدروليكية وقوة الرياح والطاقة الشمسية والمد والجزر في البحار والمحيطات والحرارة الجوفية، فإننا نجد الأباليس يحاولون خداع الشعوب بإمكانية التعويل على المصادر البيولوجية ومخلفات المنتجات الزراعية والحيوانية ومنها بذور الزيتون ومخلفات المسالخ وكذلك السجيل الزيتي والصخور البركانية وسواها إن وجدت. إلا أن كل هذه المصادر مجتمعة لايمكنها إنتاج إلا جزء واهٍ جدا من الطاقة العالمية مقارنة بالإنتاج النفطي والحاجة الفعلية الحالية. فكيف سيكون الحال في المستقبل مع الازدياد المتواصل لعدد السكان في العالم، وبالتالي التزايد المضطرد للحاجة إلى الطاقة بشكل عام ؟ ففي عام ٢٠٠٤ قدر حجم الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة المذكورة أخيرا بما لايزيد عن ٢ ٪ من مجمل الطاقة العالمية فقط. منها إنتاج الطاقة الكهربائية ١.٢ ٪، والطاقة المصروفة على تسخين المياه والتدفئة ٠.٧ ٪، بالإضافة إلى الطاقة البيولوجية ٠.٢ ٪. فإذا ماجفت الحقول النفطية والغازية في العالم لن تنقذنا هذه المصادر الهامة ولكنها الضئيلة بحجمها، لأنها أكثر ضحالة من المستنقعات إذا ماقورنت بالأنهر.

المشكلة العالمية قد لاتكمن في المستقبل بالنقص في إنتاج الطاقة بحد ذاتها. كإنتاج الطاقة الكهربائية على سبيل المثال، التي يمكن تحويلها إلى طاقة حرارية أو ميكانيكية. وإنما هي تكمن بالنقص في المشتقات النفطية والغازية مع نضوب هاتين المادتين. هذه المشتقات التي لايمكن الحصول عليها من أي مصدر آخر سوى من النفط والغاز الطبيعي سوف تشكل الكارثة الحقيقية للبشرية جمعاء، لأن كل جوانب الحياة وإمكانية استمراريتها تعتمد عليها وبشكل شبه مطلق. فمن أين لنا أن نأتي بمكافحات الحشرات والأسمدة الزراعية والأدوية والمعدات الطبية المستخرجة من النفط والغاز الطبيعي عندما يحصل النضوب؟ الأصماغ والأصباغ والدهانات والكاوتشوك والبلاستيك والسلاسل الطويلة من المواد البتروكيميائية المستخدمة في مختلف أنواع الصناعات ومنها الغذائية أيضا؟ الزيوت والشحوم ومختلف أنواع المحروقات وخصوصا للطائرات ومختلف أنواع الآلات والآليات المتحركة؟

يكتبون لي ويسألونني باسم رب العالمين، وكأنهم مؤمنون فعلا، أن لا أغش غير المختصين من المواطنين في موضوع الإنتاج المكثف والسريع للنفط والغاز الطبيعي. وأنا أناشدهم باسم كل القيم الإنسانية في العالم أن يتوقفوا عن ابتزاز الشعوب ونهب وتبديد وتخريب ثرواتها، لأن هذا لن يقودنا إلا إلى الهلاك الجماعي. فهل هناك من عبر في أيامنا هذه؟ انظروا مايحدث في مختلف الدول الأفريقية وفي مناطق أخرى من العالم!! ألا يعنون لنا شيئا «هؤلاء الجياع والعطشى بالملايين؟» لقد ظهرت نتائج الاقتصاد الذي مزقه الأباليس لشعوبهم في مختلف أنحاء العالم على مر السنين اعتمادا على معارفهم العميقة في طرق الابتزاز، أليس كذلك يا أباليس؟

■ **الدكتور المهندس يوسف الابراهيم**

«الليبراليون» العرب الجدد

استعادت الفكرة الليبرالية (السياسية) بعضاً من بريقها ومن شرعيتها في الربع الأخير من القرن العشرين. لكنها لم تأت هذه المرة محمولة في ركاب التيار الليبرالي، ولا هو كان يملك القاعدة الاجتماعية ولا النخبة الفكرية والسياسية القادرة على حملها وتنزيلها على معطيات الحراك الاجتماعي، وانما حملتها نخب منحدرة من أصول قومية ويسارية تراءت لها في غمار نقد تجربة الثورة أفكار الحرية والديمقراطية أسلحة فعالة في مواجهة حقبة الانكسار والتراجع، ومالت نحو أشكال من المصالحة الفكرية والنفسية مع بعض التراث الليبرالي بعد اذ كان موضوع نقد لاذع منها في سنوات الخمسينات والستينات.

ازدهرت، في الأثناء، المسألة الديمقراطية في التأليف العربي ومسألة حقوق الانسان في الممارسة والعمل الاجتماعي، وتزايدت أعداد الناشطين في هذا الحقل المدني. غير ان أحداثاً كبيرة شهدتها نهاية الثمانينات ومطالع التسعينات ستحدث انعطافاً سيئاً في مجرى التعبير عن الفكرة الليبرالية السياسية: انهار «المعسكر الاشتراكي» وانفرط الاتحاد السوفييتي، ووقع تدمير العراق في عدوان «عاصفة الصحراء»، وانطلق خطاب الليبرالية في الغرب يزغرد منتصراً في هذه المنازلة الكونية ضد قوى الاشتراكية والمراكز المعادية للسياسات الأمريكية، ثم سرعان ما وجد (ذلك الخطاب) من يتلقف مفرداته معيداً ترديدها: محتشماً في البداية، ثم متجرئاً في الثانية، فعدوانياً في الأخير.

أطل الليبراليون الجدد في بلادنا العربية من وراء أطلال بقايا حقبة دمرها زلزال حرب الخليج الثانية. ارتجلوا أحقادهم الدفينة على الوطنية والقومية والاشتراكية، ودبجوا مقالات المديح في اقتصاد السوق، والعولمة، والنظام الدولي الجديد، ومبدأ حق التدخل بدعوى حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات. ولم يتردد بعضهم في الذهاب بعيداً الى حد الدفاع عن الصلح وتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني مستغلاً ركوب بعض النخب العربية الحاكمة أوهام التسوية، بعد «مؤتمر مدريد» واتفاقي «أوسلو» و«وادي عربة»، وأوهام «الشراكة الاقليمية» في نظام «الشرق الأوسط» على نحو ما عبرت عن نفسها في «مؤتمرات التنمية» لدول «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

لكن أسوأ ما انتهت إليه قوى الليبرالية الجديدة هو قبول مبدأ التعاون مع قوى الضغط الدولي، والتسويغ لشرعية التدخل الأجنبي لإسقاط أنظمة حاكمة بدعوى استبداديتها وعدم قدرة المعارضة أو الحركة الشعبية على تغييرها بقواها الذاتية. ولقد وجدت في سابقة التعاون لدى المعارضة العراقية سابقاً (الحاكمة اليوم في «المنطقة الخضراء» من بغداد) أنموذجاً تبني عليه دعواها وتبرر به «فوائد» هذا الخيار السياسي لاختصار طريق التغيير. وليس مهماً، عند قوى الليبرالية الجديدة هذه، إن كان الثمن المدفوع لقاء تغيير النظام بالقوة الخارجية هو احتلال الوطن وإسقاط الدولة والكيان كما حدث في العراق فهو بالنسبة إليها «ثمن بخس» إن قورن بعوائده: تمكينها من سلطة لم تكن تحلم بها لولا مطرقة الاحتلال. وما هم إن كانت في هذه السلطة محض نخبة عميلة، فلقد قطعت حبل العلاقة بأي مبدأ، ولا تجد حرجاً في تسميتها كذلك.

لا نعمم هذا الحكم على سائر الليبراليين الجدد. ثمة من حفظ شرف الفكرة الليبرالية وخلفيتها الوطنية، التي تأسست عليها منذ مطالع القرن العشرين، فحفظ شرفه بالتالي، وآثر ان يدافع عن مشروعه الليبرالي بشجاعة مصطفاً مع شعبه وقواه الديمقراطية الوطنية. نحن نتحدث بالتحديد عن زمرة أخرى من الليبراليين العرب لم ترث من تراث الليبرالية العربية إلا اسمها، ولم تعد تجد ما يشدها الى الوطنية أو العروبة من وشيجة سياسية أو ثقافية أو نفسية! والأدعى الى الاستغراب أن قسماً غير قليل من أقلام الليبرالجية وألسنتها كان حتى عهد قريب من فرسان اليسار الماركسي أو الماركسي اللينيني أو التروتسكي أو القومي، وكان مشتداً وعلى نحو متطرف على كل ما هو ليبرالي أو امبريالي أو صهيوني، ومغالياً في نقد الداعين الى الاصلاح والديمقراطية بوصفهم «خونة» لقضية الثورة.

يتعلق الأمر، إذن، بجيل ثالث من أجيال «الليبرالية» العربية: الجيل الذي نما وعيه وترعرع في مناخ الانكسار القومي والتراجع العربي، وصعود «الأصولية الإسلامية»، والزحف الأميريالي الجديد على أوطاننا، والاستقطاع الثقافي، والانهيار الدراماتيكي لمنظومة القيم السياسية الموروثة عن حقبة التحرر الوطني. ولقد حمل معه أسوأ ما خلفه ميراث تلك الحقبة من مظاهر السقوط، وهو اليوم يعيد إنتاجه وتسويقه في الثقافة والسياسة والرأي العام: مستفيداً من تواطؤ السلطة معه في مرحلة صعوده قبل ان تستفيق فجأة على ما ينطوي عليه مشروعه المرتبط بالأجنبي من مخاطر على وجودها هي نفسها.

إن الليبرالية العربية الجديدة المتعولمة، والمشدودة بخيوط النسب والولاء الى الليبرالية الجديدة في الغرب (ليبرالية المحافظين منذ ريغان وتاتشر حتى جورج بوش، ومنذ برنارد لويس حتى فوكوياما وفريدمان) هي الثمرة المرة لإخفاق صيغتين تاريخيتين من الليبرالية العربية في السياسة: ليبرالية ما بين الحربين، ثم «ليبرالية» النخب الحاكمة في حقبة ما بعد الثورة. أسقطت الأولى شرعية الفكرة الليبرالية أو على الأقل أهليتها لأن تصنع بديلاً سياسياً ومشروعاً مجتمعياً. أما الثانية، فزورت معنى الليبرالية وابتذلته في سياساتها حيال الاقتصاد والحقل السياسي. وها هي الليبرالية تخرج من بين شقوق شروخ وتصدعات جدار سابقتيها.. وما خفي أعظم.

■ **د. عبد الإله بلقزيز**

شيوعيو حماة في ندوة حول وحدة الشيوعيين السوريين..

وحدة الشيوعيين ستتحقق لا محالة

بمناسبة الأول من أيار العيد العالمي للطبقة العاملة، وعلى شرف الاجتماع الوطني السادس لوحدة الشيوعيين السوريين.

عقدت لجنة تنسيق محافظة حماه لوحدة الشيوعيين السوريين ندوة حول (موضوعات حول وحدة الشيوعيين السوريين) حضرها عدد من الرفاق والأصدقاء.

ـ افتتح الندوة الرفيق **حكمت تريكية** مرحباً بالحضور باسم لجنة تنسيق محافظة حماة وتحدث عن اشتداد أزمة الرأسمالية العالمية مما زاد في وحشيتها ضد كافة الشعوب ونهب خيراتها ومحاولتها السيطرة على منابع النفط للتحكم بالاقتصاد العالمي.

من هنا كان لا بد من قيام جبهة شعبية وطنية عريضة للمواجهة ومقاومة الاستعمار الجديد وفي هذا السياق تظهر الضرورة الوطنية الملحة لوحدة الشيوعيين السوريين. وإن ما حققناه على هذا الصعيد لا يرقى إلى مجال الرضا بسبب اصطدام الرغبة لدى الشيوعيين بالواقع الموضوعي ولكن في الفترة الأخيرة كان هناك خطوات جيدة في هذا المجال حيث تطور الواقع الموضوعي باتجاه رغبة الشيوعيين في الوحدة وأنجزت الجمعية الشعبية لمكافحة الفساد وتم إصدار الوثيقة الوطنية..

ـ وبعد ذلك تحدث الرفيق **فايز سليمان** مرحباً بالحضور حول (موضوعات حول وحدة الشيوعيين السوريين وموضحا أهم النقاط التي ارتكزت عليها.

ـ تم تحدث الرفيق **أكرم فرحة** حول تطور الحالة منذ صدور ميثاق شرف الشيوعيين السوريين إلى الاجتماع الوطني الأول فالثاني والثالث والرابع والخامس وما هي الوثائق التي قدمت وأقرت في هذه الاجتماعات ثم تطرق إلى التراجع الذي بدأ منذ بداية الستينات تمثل بتغير تدريجي بطيء في ميزان القوى العالمي لصالح الرأسمالي وتراجع في كل فصائل الحركة الشيوعية العالمية مما أدى إلى انسداد أفق مؤقت أمام الحركة وهذا التراجع رافق تخلفاً فكرياً وانتهازية سياسية مما أدى إلى استنتاجات سياسية خاطئة وممارسات تنظيمية عمقت حالة التراجع.

إن القوى التي تراهن على فشل تجربة وحدة الشيوعيين السوريين لم تستطع التقاط هذه اللحظة الموضوعية. إن عدم وعي أسباب التراجع والخلل الوظيفي أدى إلى قصور معرفي وفكري وسياسي وجماهيري وتنظيمي. إن الوحدة من تحت لفوق هي عملية فكرية سياسية تنظيمية يحدد أجالها الزمنية

١) تطور الوضع السياسي ٢) نشاط الشيوعيين الواعي وعودتهم للجماهير.

إن وحدة الشيوعيين السوريين هي عملية إعادة بناء وتأسيس لحزبهم الشيوعي الذي عبر استعادته لدوره الوظيفي سينجز وحدة الشيوعيين السوريين وسيقلب صفحة التراجع والانقسامات.

ومما جاء في مداخلة الرفيق **جرجس أيوب** (النور): حدث نزوع نحو الليبرالية الجديدة التي جاءت للربح وجمع الثروة مما يؤدي إلى احتدام النضال الطبقي وهذا يؤدي فعلاً ويؤسس لوحدة الشيوعيين السوريين لأنهم الأمينون فعلاً للدفاع عن مصالح الجماهير. أتمنى وأطالب أن يكون هناك إجراءات عملية وملحة باتجاه وحدة الشيوعيين السوريين. هناك خطأ نظري في الجبهة الوطنية التقدمية حيث ألغت وحجزت التناقضات والصراع الطبقي...

أما الرفيق **نزيه ضاهر** (النور) فقد جاء في مداخلته: هذه الندوة جميلة وهدفها رائع لكن كل منا يسعى نحوها حسب وجهة نظره. يمكننا الاعتماد على تجربة الوحدة عند (النور). عندما تلتقي القيادات تحل الأمور فنحن في القواعد ليس بيننا خلاف وعلينا أن لا نهاجم الشيوعيين الذين سنتوحد معهم.

الدكتور **مرهج نعمة** (مستقل) تحدث قائلا: إن الوحدة من القواعد تتطلب زمنا طويلا ثم هل تستطيع هذه القواعد إصدار قرارات التوحيد. ولاختصار الزمن يمكن التوحيد من فوق لتحت وبدون شروط.

أتمنى استخدام مصطلح إعادة الهيكلة بدلاً عن إعادة البناء. إن المعسكر الاشتراكي ليس مقصوراً على حلف وارسو بل يمتد إلى كل الشعوب والدول وحركات التحرر.

الرفيق **راتب الياس** (النور) قال: أولاً شكر من اللجنة الفرعية على هذه الدعوة الإيجابية المعدة للبحث في موضوع هام جداً يؤرق كل من تعز عليه طبقته وفكره وحزبه آلا وهو وحدة الشيوعيين السوريين.

ثانيا: إن المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي السوري (النور) قد اتخذ قرارا بالإجماع حول وحدة الشيوعيين السوريين ونرى أن الأرضية مهيأة للعمل المشترك في القضايا المطلبية والخدمية للجماهير وفي النشاطات والمواقف المشتركة من أجل إلغاء وتعديل القوانين كالطوارئ والأحكام العرفية والمادة الثامنة من الدستور وصولا إلى إصدار قانون الأحزاب والمطبوعات وغيرها.

الرفيق **دانيال نسب** (شيوعي قديم) قال: أنا فلاح وكلكم مثقفون وأحب أن أكون شيوعياً حباً بالمبادئ في الماضي توحد الشيوعيون طبقياً وعندما خرج الشيوعيون طبقياً وعندما خرج الشيوعيون من السجن خرجت السقيلبية كلها لاستقبالهم مرددة (نهنّا يا شعب المسكين. نهنّا طلعوا المساجين). الوحدة من تحت صحيحة إذا كان هناك قواعد حقيقية أما من فوق فالقيادات هي التي قسمت يجب أن نضغط من أجل وحدة الشيوعيين السوريين.

قاسيون هي الجريدة التي تطرح بشكل مجابهة.

الرفيق **بديع المواس** (قاسيون) قال: إن وجودنا في هذا اللقاء وهذا الطيف الموجود يعني أن الرغبة في وحدة الشيوعيين السوريين بدأت تتحقق وأطالب الاجتماع الوطني السادس بتأسيس الحزب المنشود.

الرفيق **جرجس كنجو** (شيوعي قديم) قال: جميل منكم أنكم لم تنسونا كالآخرين. الحزب ليس فقط سياسة وفكر بل أخلاق ومسلكية. لماذا نبكي على الماضي. لقد بدأت الانقسامات بعد تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية. أزيلوا الأسباب تزول النتيجة. لا يمكننا أن نكون إلا مع وحدة الشيوعيين السوريين.

الرفيق **فؤاد الضاهر** (النور) قال: عمل نبيل يجب أن نلاقيه جميعا. القيادات سبب مباشر في الانقسامات لكن من سمع لها؟ النظام الداخلي هو الذي سمع لها. القيادات تقسم لتتبوأ المناصب القيادية والأزمة في السياسة أيضاً كذلك نرى أن الجماهير وحتى أعضاء الفصائل بعيدة. الحزب الجديد يجب أن ترسم له سياسة واضحة.

الرفيق **فيليب سليمان** (لجنة وطنية) قال: نهنىء الرفاق في فصيل النور بالمؤتمر العاشر، إننا نأخذ شرعيتنا من الشارع السوري. علماً أنه لا يوجد أي حزب في سورية يملك شرعية جماهيرية. لا يمكن الصمود ومحاربة النهب والفساد دون وحدة. أدعو جميع الرفاق ليكونوا في لجنة تنسيق السقيلبية وأقترح للاجتماع الوطني السادس تشكيل جبهة شعبية للمقاومة المسلحة في الجولان.

الرفيق **نجدت وردة** (قاسيون) قال: هناك فراغ سياسي في الساحة أدى إلى نمو التيار الأصولي. كنا نتمنى أن تنشر الندوات في جرائد الفصائل.

الرفيقة **رفيقة العبد الله** (قاسيون) قالت: كما أنا سعيدة لحضور هذه الندوة في منظمتي الأم يجب الاهتمام بالرفاق القدامى. يجب حل الأزمة جذرياً وليس بالمصافحة فقط. المقاومة لها صفة إسلامية ومما يحز بالنفس أنه ليس للشيوعيين دور يذكر. الشرعية لا تأتي من السلطة بل من الجماهير. كلنا متفقون أن الوطن في خطر.

لا يكفي أخذ القرارات في المؤتمرات ووضعها على الرف يجب علينا تحقيقها بالواقع العملي الملموس. الحزب الشيوعي أخطأ بممارسة دوره في الجبهة الوطنية التقدمية حيث فقد دوره الوظيفي. نحن لم نستخدم النظام الداخلي كقواعد.

الرفيق **أنور أبو حامضة** (قاسيون) قال: الشيوعيون موجودون داخل وخارج الفصائل وهم الذين ينتجون القيادات.

الجبهة تقسم الحصص والفصائل تأخذ المواقف التي لا تحرج السلطة. لقد أصبحنا متخلفين عن الشارع.

لسنا ضد التحالف لكن هناك أمراض في العمل الجبهوي علينا العودة إلى الأخلاق الشيوعية. إن سمات الحزب القادم ليست جديدة وإنما مبنية على تطوير الماركسية اللينينية وفق التغيرات العالمية.

الرفيق **الياس أبو كرشة** (النور) قال: إن الانقسامات ليست بسبب القيادات فقط وإنما لها كل المبررات.

إن الحزب الذي نسعى لتشكيله سينتخب قيادة جديدة ويمكن أن تسلك نفس السلوك. الوحدة لا تصنع صناعة حيث يمكن أن يكون حزب موحد ولكن غير فاعل. أحزابنا تعاني من ضعف فكري وسياسي وتنظيمي. إن ثقافة الوحدة تمر عبر الحوار والتنسيق. دعونا الآن ننجز قضايا جزئية والوحدة هدف استراتيجي.

الرفيق **الياس أبو حامضة** (قاسيون) قال: قيادات الحزب سابقاً كانت تعين والآن بدأت الانتخابات. كل المؤتمرات دعت لوحدة الشيوعيين ولكن دون جدوى. هناك صعوبة في الوحدة من القيادات. يمكن الوحدة حول مطالب الجماهير و الضغط على القيادات يجب أن ننفتح على بعضنا وأن لا نتمترس. على اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وضع نظام داخلي وبرنامج سياسي.

واختتمت الندوة بدعوة جميع الرفاق والأصدقاء للمشاركة في الترشيح والانتخاب للاجتماع الوطني السادس لوحدة الشيوعيين السوريين.

■ **الرفيق حكمت تريكية**

(محاورة مع الرفيق كمال إبراهيم)

الدور الوظيفي ووعي الذات ووحدة الشيوعيين السوريين

بداية، أود الاعتذار من القارئ الكريم على الطابع الأكاديمي للمادة الحالية، وما اضطرني لذلك هو ما كتبه رفيقي وصديقي كمال إبراهيم في العدد الماضي من «صحيفة قاسيون» العدد ٢٧٢.

إذ طالعنا الرفيق كمال بمادة تحت عنوان «حول وحدة الشيوعيين السوريين» اتسمت بالعمق المعرفي لها وكثافتها ودقتها، دون أن يمنع ذلك برأينا من أن يصيبها الكثير من الخلل المعرفي والمفاهيمي، وحيث أننا اعتدنا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على الحوار الجاد، رأيتُ من الضرورة بمكان محاورة ما كتبه الرفيق كمال إبراهيم.

وبنظرة سريعة على المقال المذكور يمكنني أن أحكم -دون أن يدخل حكمي أي نوع من الحيف- أن المادة دليل جديد على أن المشكلة الحقيقية لدى الشيوعيين السوريين والتي أنتجت الانقسامات هو فقدان الثقة -بهذا القدر أو ذاك- بالمنهج المادي الجدلي وفقدان الثقة بالذات الشيوعية القادرة على حل الإشكاليات المعرفية التي تعترضها، ليحل بذلك التوهم واللاأدرية مكان التشبث بالحقائق العلمية وتطويرها.

فمن الأسطر الأولى نرى الرفيق كمال يطيح بحقيقة معرفية كانت قد توصلت إليها اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين عندما يرى بداهة أن إخفاقات الوحدة كانت بسبب عدم وضع التوحيد «في المجرى الفعلي الواقعي لإمكان تحققه» وعندما نتساءل عن هذا المجرى الفعلي الواقعي نجد أن النص يجيبنا وفي كل ثناياه بأن المشكلة بنيوية، المشكلة برأي النص هي في البُنى الذهنية للشيوعيين السوريين وفي الخلل المفاهيمي لهذه البُنى التي تحتاج إلى إعادة تحرير انطلاقا من فهم جديد مغاير؟؟.

نتساءل عن إعادة التحرير للمفاهيم والمفردات التي «كانت وما زالت تشكل عامل إرباك وتشويش» فنجدها أولا في مفهوم الدور الوظيفي للحزب والخلل الذي يشكله هذا المصطلح في علاقة الحزب بالطبقة.

الدور الوظيفي للحزب؛

الرفيق كمال يجد أن هنالك خللاً معرفياً في استخدام وثائق اللجنة الوطنية لمصطلح «الدور الوظيفي للحزب»، بل إنه يرى أن هذا المصطلح فيه ما فيه من ابتعاد عن المنهج الماركسي-اللينيني وتقمص للمنهج الوضعي ذائع الصيت للفكر البرجوازي إذ أن هذا المصطلح يستند على مفاهيم المدرسة الوظيفية لدوركهايم.

نعم، قد يشعر المرء بذلك إذا تسللت إلى عقله الأدوات المعرفية للفلسفة الوضعية وفي مقدمتها الأدوات المعرفية للبنيوية، وإذا قدم المنهج الماركسي استقالة مؤقتة من تفكيره، فأصبح يتعامل مع البنيوية على أساس أنها فلسفة، لا على أساس أنها أدوات معرفية جزئية يستفيد منها الماركسي إلى أقصى حد ممكن دون أن يبالغ بها فيطيح بإيجابياتها عبر تضخيمها بجعلها منهجاً بدل أن تكون أداة معرفية.

إنني أتهم صديقي ورفيقي كمال إبراهيم بهذا التضخيم، الأمر الذي حدا لعدم تلمس الفارق بين استعانة الماركسي بالأدوات المعرفية للبنيوية، وبين المبالغة بهذه الأدوات المعرفية إلى درجة الإطاحة بالمنهج الماركسي عبر تغليبها عليه. ولُب لباب الإطاحة بالمنهج الماركسي عند الرفيق كمال تجلى في نزع المصطلحات والمفاهيم من سياقاتها، الأمر الذي حولها إلى مفاهيم جامدة تعني معنىً واحدا في أي سياق أتت، وهو في ذلك لا يطيح فقط بالمنهج الماركسي، بل أيضاً بمتطلبات البنيوية ذاتها التي تفترض في أبحاثها المتقدمة أنه دائما يكتشف البنية Struture وظيفة Function. والوظيفة على الدوام محكومة بتغير تاريخي تصاعدي. الوظيفة أبدا غير ثابتة إلى في بعض النظريات الفجة للبرجوازية وفي مقدمتها المدرسة السوسيولوجية الفرنسية وزعيمها اميل دوركهايم الذي حاول جاهدا في كتابه «تقسيم العمل الاجتماعي» إلى الإطاحة بمبادئ وبدهيات المناهج الارتقائية والنشوئية وإنكار التطور التاريخي والتجاهل الكامل للدور الحاسم لقاعدة المجتمع الاقتصادية-الاجتماعية عبر المناهج العقيمة للتحليل البنيوي الوظيفي.

والسؤال الذي يواجهنا الآن مع الرفيق كمال: هل ثمة من اتفاق في السياق بين استخدام دوركهايم والفلسفة الوضعية بشكل عام لمفهوم الوظيفة وبين استخدام وثائق اللجنة الوطنية لهذا المفهوم؟؟ بين منهج يحاول عبثاً تخدير قروح الرأسمالية ولجنة وطنية تسعى لبناء حزب شيوعي ينكأ هذه القروح ويسعى لقبر الرأسمالية ودفنها واستبدالها بنظام العدالة الحقيقية عبر دور وظيفي حقيقي له يتجسد في هذا الاستبدال؟!.

٢ - الماركسية والبيئة الوطنية؛

يتمسك الرفيق كمال هنا أيضا بمنهجه الذي عالج به مفهوم الدور الوظيفي، فينظر إلى الماركسية على أساس أنها بنية Structure ثابتة مكونة لنسق مغلق أو منظومة مغلقة System تحتاج إلى تبيئة؟؟!!! عن منهج جديد يبتعد عن المنهج المعياري «خطأ / صواب» ، فالأمر عنده «يتعلق بإعادة إنتاج منطوق الماركسية اللينينة وفق متطلبات تلك المجتمعات وحاجاتها المادية والروحية في آن معاً، على أن تتم هذه العملية في نفس اتجاه الماركسية ومنهجها» !!! ...هذا أقصى ما يراه في الماركسية؟؟!!!!....

في هذا المجال أريد أن أركز كلامي فأقول:

تتألف الماركسية من:١- منهج ٢- قوانين ٣- فرضيات.

الفرضيات انتهت من الناحية التاريخية، فما اثبت صحته من فرضيات حقق وجوده المادي، وما أثبت خطأه قد تجاوزه الزمن.

القوانين في معظمها ما زالت تفعل فعلها ....

المنهج هو الأساس وهو المنهج المادي الجدلي.

الماركسي العربي لا يحتاج إلى إعادة إنتاج منطوق الماركسية-اللينينة وفق متطلبات مجتمعه وحاجاته المادية والروحية

الماركسي العربي أو المحلي أو أي كان يحتاج إلى فهم الحركة الاجتماعية في بلده على أساس الدرجة الحالية لتطور هذا المجتمع ومآلات هذا التطور وإدراك هذه المآلات واكتشاف قوانينها والتحكم بها وفق مآلات التطور العام للبشرية عامة والعملية الثورية العالمية.

الماركسي الأصيل يفعل ذلك....

الماركسي الذي يريد إعادة إنتاج الماركسية اللينينة وفق متطلبات مجتمعه وحاجاته المادية والروحية سيزري بالماركسية وسيقع لا محالة في التلفيق الذي لن يكسب في نهاية الأمر أي تصفيق...

٣ - وحدة الشيوعيين السوريين؛

لا أرى وحدة الشيوعيين السوريين تأتي عبر مقاربتها بمنهج وصفي يحدد بُنى ذهنيات القيادات التاريخية لهذه الفصائل كما يرى ذلك رفيقي وصديقي كمال.. فالتشرذم لم ينشأ من عدم حصول استقطاب تاريخي للطبقة العاملة السورية ولا من صفتي اللاتجانس واللاانتظام للحالة العامة لأذهان الشيوعيين السوريين ...

التشرذم نتج بالأساس عن حالة تراجع عام رافق الحركة الثورية العالمية منذ منتصف الخمسينات حتى الانهيار في أوائل التسعينات، هذا التراجع الذي لم تعيه الحركة الثورية العالمية في حينها، الأمر الذي أدى إلى أن نجد قبل الانهيار أكثر من سبعين حزباً شيوعياً في العالم قد انقسم، وبالتأكيد هذا ليس ناتجاً عن البُنى الذهنية لقيادات هذه الأحزاب.

وحدة الشيوعيين السوريين تتحقق بوعيهم لذاتهم.. بوعيهم لدورهم الوظيفي التاريخي في اللحظة التاريخية المحددة.. ولئن شكل عدم الوعي بحالة التراجع العام للحركة الثورية العالمية، هذا الوعي الذي كان يمكن أن يؤدي إلى التحكم بالتراجع وتقليل خسائره، ولئن كان المستوى المعرفي العام في تلك اللحظة التاريخية لم يكن ليسمح لهم بهذا الوعي.. فإن اللحظة التاريخية اليومية تسمح لهم بأن يعوا ذاتهم في كونهم اليوم شأنهم في ذلك شأن الحركة الثورية العالمية في حالة نهوض عاصف .. ولئن كانوا في السابق مهزومين بعقلية المنتصرين، فإن الذي سيوحدهم هو أنه لا يجب أن يكونوا منتصرين بعقلية المهزومين...

عندما سيدركون ذلك لن يحتاجوا إلى يقاربوا القضايا المعرفية التي تعترضهم بالأدوات المعرفية للفلسفة الوضعية للبرجوازية، بل سيوظفون كل الأدوات المعرفية للفلسفات الأخرى في صالح منهجهم المادي الجدلي، فتكون البنيوية بل وحتى التحليل البنيوي الوظيفي جزءاً صغيراً من الأدوات المعرفية للماركسي اللينيني الواعي لذاته ...الواثق بمنهجه ...المعتز بحزبه ودوره الوظيفي التاريخي في حركة المجتمع الصاعدة إلى الأعلى على الدوام... المحطمة لقهر الرأسمالية ... والبانية لمجتمع العدالة والحرية.....

حلب في ٢٠٠٦/٥/٢١

■ **ماهر حجار**
m.hajjar@kassioun.org

تعزية

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، ولجنة محافظة حلب، وهيئة رئاسة المؤتمر الحادي عشر للشيوعيين السوريين، واللجنة المنطقية للحزب الشيوعي السوري بحلب: تعزي الرفيق هاشم مستو عضو اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بمحافظة حلب برحيل والدته التي توفيت يوم الأربعاء ٢٠٠٦/٥/١٧ كما تعزي أخوته وشيوعي قرية «معرستا الخان» بهذا المصاب، راجين للجميع الصحة وطول البقاء.

سعدي يوسف في المغرب

«تركت العراق احتجاجاً على الاضطهاد ولن أعود إليه لأجده محتلاً»

نظم فرع اتحاد كتاب المغرب بمدينة مكناس لقاء مفتوحا مع الشاعر العراقي سعدي يوسف، وقد فتح هذا اللقاء باب الحوار مع الشاعر وهو ما كان بمثابة مساءلة لتجربته الشعرية والتعرف على بواعثها ومكوناتها وعلاماتها، حيث طرحت أسئلة تهم الوضع الراهن للقصيدة العربية وأثر المنفى في التجربة والانعكاسات المحتملة لاحتلال العراق على القصيدة والأدب برمته والموقف من الكتابة الشعرية لأدباء ينتمون لنفس الجيل وتقييم التجربة الشعرية في المغرب والعراق والعالم العربي.

وكان الشاعر سعدي يوسف قد قرأ قصائد منتقاة من تجربته الممتدة على أكثر من نصف قرن ، و خص الجمهور بقصيدة «صلاة الوثني» من ديوانه الجديد الذي يحمل نفس الاسم والتي أهداها لعبد الرحمن منيف ومنها :

يا رب النهر، لك الحمد :
امنحني نعمةَ أن أدخل في الماءِ...
لقد جف دمي
ونشفت؛ قميصي رمل، وشفاهي خشب
حتى حلمي صار طوافا في مذأبة صفراء...
امنحني، يا رب النهر.
كساء النهر،
لك الشكر
لك الحمد
فمن لي غيرك، يا عارف سر الماء؟

وفي تصريحات للصحافة ذكر سعدي يوسف أنه وبعد نصف قرن من الكتابة والتجريب:

«أجدني لا أزال في اللحظة الحرجة، وربما هذا الإحساس المستمر باللحظة الحرجة هو الذي منحني قدرة على الاستمرار في الكتابة، ولربما في محاولة تجديد النص الذي أكتبه.»

معتبرا أن عملية النص الذي يكتبه تتخذ طابع مراجعة شاملة وقد تستغرق الانتقالة الجديدة عقدا من السنوات أو أكثر أحيانا .

وحول المسافة بين السياسة والشعر لدى الشاعر، اعتبر سعدي يوسف أن :

«السياسة هي نشاط بشري مستقل بذاته، والشعر نشاط بشري آخر مستقل بذاته أيضاً هذه مسألة أولية، فالأدوات مختلفة والنظرة إلى العالم مختلفة و النظرة إلى العالم مختلفة بمعنى أن الفن أكثر استراتيجية.»

وعن حضور الأيديولوجية في قصائده قال :

«أعتقد أنني استلهم الماركسية كثيرا في شعري وفي ما يخص هذه النقطة بالذات، مسألة معالجة الحدث السياسي بطريقة فنية، فإني استفيد من الماركسية ومن اجتهاداتها في علم الجمال و استخدم – كأداة – المتناقض الماركسي في اللغة ، ويتمثل ذلك في هذه اللغة التي تسمي اللغة المادية، تلك هي أداتي ولو أردت أن أوضح الأمر قليلا حسب المصطلح العربي، فإني أقول بأني استخدم الاسم الجامد أكثر من المشتق و لا استخدم المصدر إطلاقا ...لأن المصدر مجرد من الزمان والمكان، فهو تجريد .

في الفن عموما نستخدم الملموس للوصول إلى مجرد ما، ولكن عندما تصبح الأداة هي المجرد تكون العملية الإبداعية خاطئة وعملية الكتابة ستكون خاطئة لأن الشاعر مثل النحات، فكما النحات في حاجة إلى مادة خام، الشاعر أيضا أداته هي المادة الخام، والمادة الخام هي الاسم الجامد، وهي الفعل .

المادية متحركة والاسم الجامد تسمية للمادة الخام. وهذا منطلق ماركسي أفادني كثيرا في كوني أستطيع أن أكتب عن كل شيء. وجنبني الرتابة وجعل عيني مفتوحتين دائما على كل شيء. كل شيء تستطيع أن تخضعه لعملية علاقات كي تنتج قصيدة».

وعن حضور المكان في قصائده، ذكر الشاعر العراقي :

«المكان موجود في الشعر العربي وقد تم الاهتمام به في العصر الجاهلي الذي أعتبره أهم شعر عربي حتى الآن ، القصيدة الجاهلية هي أفضل ما كتب العرب من شعر إذا نظرنا إلى الاحتكامات الفنية الأساسية، هي قصيدة وثيقة وموثقة والمكان فيها واضح بشكل عجيب ، ولذلك فإني لم آت بجديد في هذا، لكن ربما في وقتنا لضياع كثير من الأشياء اتخذ المكان شكلا مختلفا، وهذا هو الطريق الصعب، وقد تعلمته من امرىء القيس ولم آت به أنا .»

وعن الوضع الراهن في العراق – تحت الاحتلال – قال :

«عندما تم احتلال العراق كتبت مقالة

تحمل عنوان مائة عام من الاستعمار، هذا ما أتوقعه قرن من الاستعمار، عندما دخلت بريطانيا العراق إبان الحرب العالمية الأولى لم تخرج إلا بعد نصف قرن، وما يحدث الآن شيء شبيه بذلك، وطيلة نصف قرن على الأقل سيعاني العراق وطأة الاحتلال والحماية والأشكال المختلفة من الحكومات العميلة وستبدأ من جديد التظاهرات في الشوارع والمطالبة بإغلاق القواعد الأجنبية...

عندما تركت العراق تركته احتجاجا على اضطهاد الناس. ولم أغادره لأعود إلى عراق يحتله الأمريكيون.. لن أعود، لن أعود لأنه أولا لم يتبق لي من الإقامة على الأرض إلا الشيء القليل، ولا أريد أن أسيء إلى موقفي والعراق مستعمر.» ■■

أوراق خريفية... بقية

الباص يتوقف عند احمرار إشارة المرور! مما يعني مزيداً من الوقت للمفتش!

ما هذا الحظ يا ربّي؟!

فعلاً كما يقال: «يا مستعجل وقّفْ تقّلك» لو كان الباص مزدحماً كالعادة، لوصلتُ إلى وظيفتي باطمئنان قبل وصول المفتش. ولكن للمصادفة هذا اليوم، وصل باصان معا إلى الموقف الذي انطلقتُ منه، فصعدتُ الباص الأقلّ ازدحاماً... أصلاً، أيّ واحد غيري كان سيختار هذا الباص..

أف.. لا حول ولا قوة إلا بالله.. مازال أمامي ثلاثة مواقف حتى أصل إلى الشركة! إذا نزلت في الموقف التالي، سأضطر إلى الجري.. أو سأستقلّ سيارة أجرة كي لا أتأخّر عن بداية الدوام..

نداء من أعماقي ألهمني عدم خوض هذه المعركة الخاسرة مع المفتش.

استجبت سريعاً! وقفت متحفزاً للنزول! واتجهت للهبوط إلى الدرج المؤدّي إلى الباب!

عندما أقلع الباص لدى اخضرار الشارة، رجوته من أعماقي أن يزيد من سرعته، على الأقل إلى الموقف التالي... لكن هيهات..! الجحش المعقور والأجرب، أفضل استجابة منه... شعرت بغضب شديد أردت التعبير عنه برفس الباب.. ولكن ماذا سيقولون عني؟! نظرتُ إلى المفتش مصعوقاً! لم يبقَ بيني وبينه سوى شخصين فقط!! يا ويلاه! بدأ العرق يتفصّد من تحت إبطيّ بغزارة حنفية معطوبة.. شعرتُ بأمعائي تتذر بإسهال شديد. وددتُ لو كان في الباص مرحاض، لاختبأت فيه إلى أن تنتهي جولة المفتش...

خطرتْ على بالي فكرة ادّعاء الإصابة بالإغماء.. لكنني استبعدتها، لما ستسبّبه لي من نتائج لا تقل سوءاً عن غيرها..

ها هو الباص يقترب من الموقف! رمقتُ المفتش نظرة أخيرة.. لم يعرْني أيّ اهتمام. ولكن من يدري؟! لربما التفت فجأة صوبي وطلب التذكرة!

الباب الخلفي يفتح ببطء وكسل لا مثيل لهما في الكون! أمسكت بقبضة الباب وشددته بقوة مساعداً إياه على الانفتاح على مصراعيه.. وكأرنبٍ هارب من قفص فيه ضباع، قفزت مذعوراً إلى الخارج و بدأت الهرولة..

■■

بعد «مكة كولا»، جينز «القدس» للصلاة!!

العولمة والرموز الدينية

لم تعد فكرة جلابية الجينز مجرد طرفة يتناولها البعض للتندر في محاولة للمزج بين المناقضات، فقد أصبح لزاماً - على ما يبدو - على المجتمعات (العصرية) إعادة إنتاج الواقع المنتمي إلى بيئة موغلة في المحلية بظروف عولمية – أميركية.

إلى هنا يبدو الموضوع خلافاً ثقافياً يحاول البعض إيجاد حلول توفيقية له، لكن الطامة الكبرى أن يفتح الباب لتناول الرموز الوطنية أو الدينية بالطريقة الكاريكاتورية ذاتها.

فقد قامت شركة إيطالية بتصميم بناطيل جينز قالت أنها قد صممت خصيصا "للمصلين المسلمين" و أطلق عليها اسم / القدس جينز/ لتكون واسعة وبخصر عال لتوفر للمصلي حرية الحركة أثناء ركوعه وسجوده , وقد زود الجينز بجيوب إضافية لوضع النظارات والمسبحة وغيرها، كما خيطت حوافه باللون الأخضر.

وقالت الشركة الإيطالية إنها اختارت مدينة كراتشي جنوب باكستان كموقع لمصنع إنتاج الجينز حتى يشارك المسلمون بعملية إنتاج السروال الذي سيرتدونه، وأن الفكرة من طرحها ليست فقط محاولة الاستفادة من سوق غير مطروق في عالم يعيش فيه أكثر من مليار مسلم، بل كذلك الإيفاء بأحد احتياجات السوق مع مراعاة الحساسيات !!!

وأكدت " لقد تسلمنا طلبا من الولايات المتحدة بمليون بنطلون جينز ونتوقع عددا اكبر من الطلبات من ذلك السوق" (ترى ماذا سيفعل الأميركيون بها ؟)

وأشارت إلى أن "الاسم اختير كرمز للسلام لان المدينة هامة بالنسبة للأديان السماوية الثلاث"

حروب الكولا الثقافية – اشرب ملتزماً

وكانت بعض الأسواق الأوربية والعربية والإسلامية قد شهدت في السنوات الأخيرة رواجًا كبيرًا للمشروبات التي وصفت بأنها (إسلامية) و التي وجدت في محاولة لإعطاء بدائل قيل عنها (أخلاقية وثقافية) لمشروبي كوكا كولا وبيبسي كولا الأمريكيين، وهدفت إلى جذب الجاليات العربية والإسلامية في أوربا بصورة عامة.

وإزاء الحرب المحمومة بين (المشروبات الإمبريالية) ومنافساتها (الإسلامية) أعرب رئيس شركة الكوكاكولا- غداة غزو العراق- عن سعادته بحصول الأطفال العراقيين على الكوكاكولا التي وصفها بأنها رمز الحضارة الغربية من جنود الغزو!!

وأكد أن "سقوط العراق سيتبعه فتح أبواب العالم العربي على مصاريعها لاستقبال مشروبات المنتصر الأمريكي الغازية والكحولية وأنماطه وقيمه السلوكية بصورة كاملة" !!!

وأضاف قائلاً: إنه يمزج الديمقراطية الوافدة إلى العالم العربي بمذاق الكوكاكولا، مشيراً إلى أن "العراقيين مطالبون بشرب منتجاتنا وحدها وليس مكة كولا أو غيرها" ،وأعرب عن أمله في آلا يستقبل المجتمع العراقي المشروبات الأمريكية باحتقار مثلما تفعل باقي الشعوب العربية.

وكان المشروب الفرنسي "مكة كولا" قد حقق مبيعات قاربت المليون عبوة في الأراضي المحتلة – ناهيك عن مبيعاته في أنحاء أوربا – وهو ما اعتبره مالك الشركة الفرنسي من أصل تونسي توفيق المثلوثي "مقارعة للصهيونية بوسيلة سلمية في عقر دارها".

وقال المثلوثي: إن أحد هذه الأهداف هي "حث اليهود القاطنين داخل فلسطين ٤٨ على تحريك ضمائرهم والتفكير في جرائم الصهيونية وإعادة النظر في مساندتهم للصهيونية مساندة عمياء" رغم أن زجاجة مكة كولا تحمل عبارات تؤكد أن "١٠٪ من ثمنها مخصص لصالح صندوق رعاية الأطفال الفلسطينيين و١٠٪ أخرى لفقراء المسلمين في فرنسا" !!

ومع ارتفاع وتيرة محاربة الرموز الأميركية أعلنت مجموعة فرنسية عن إطلاقها لمشروب جديد يحمل اسم "مسلم أب" في محاكاة لمشروب "vup" ، ويأتي إطلاق هذا المشروع الجديد بعد النجاح الكبير الذي حققه مشروب مكة كولا ،ويقول أصحاب المشروع إن "مسلم آب" هو مشروع "الجيل الواعي لقضايا العصر ومشكلاته"..وقال بيان للشركة التي أطلقت المشروع إن المشروب يعبر عن جيل" يرى بعقله ويرحم بقلبه" , وبعد فإنك سترى أن أسماءً ك(قبلة كولا ،زمزم كولا ...) قد أصبحت وسيلتنا في مقارعة الغير- الكافر والمنتهك لحرماتنا ومقدساتنا ومحاربته .

وأخيراً نتساءل هل يمكننا تفادي الطعم المميز للكولا الأميركية الممزوج بالدم العراقي لا بالديموقراطية , وهل يمكننا تجنيب أطفالنا منظومة القيم العولمية الجديدة التي تمتد بها اليد الأميركية الآثمة ،وهل نستطيع التعامل مع قضايانا – التي اعتبرناها يوما مصيرية – بعيداً عن الكولا (الإسلامية) والجينز (الشرعي) والإفتاء بوجوب محاربة المنتجات الكافرة بأخرى تدعم – كذباً – الجائعين والمشردين والمحاصرين في أرض الإيمان وتلاحق الأعداء حتى عقر دارهم وتستنزف دراهمهم كما استنزفوا خيراتنا ،ونقول هنا لقد بات لزاماً علينا وواجب أكيد وفرض عين لا فرض كفاية معرفة لصالح من يتم تقزيم قضايانا وتقزيمنا بهذه الصورة ؟ ■■

من التراث

من نوادر العرب

-١ ادعى رجل النبوة في زمن خالد بن عبد الله القسري و عارض القرآن ، فأتي به إلى خالد فقال له:

ما تقول؟ قال: عارضت القرآن، قال بماذا؟ قال: قال الله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر❖ فصل لربك وانحر❖ إن شانئك هو الأبتر) وقلت: (إنا أعطيناك الجماهر❖ فصلّ لربك وجاهر❖ ولا تطع كل ساحر) فأمر به خالد فضرب عنقه وصلب، فمرّ به خلف بن خليفة الشاعر، فضرب بيده على الخشبة وقال: (إنا أعطيناك العود❖ فصل لربك من قعود❖ وأنا ضامن لك أن لا تعود)..

-٢ وتنبأ رجل فطالبوه بحضرة المأمون بمعجزة، فقال: أطرح لكم حصاة في الماء فتذوب. قالوا: رضينا، فأخرج حصاة معه وطرحها في الماء فذابت، فقالوا: هذه حيلة و لكن نعطيك حصاة من عندنا ودعها تذوب! فقال: لستم أجل من فرعون، ولا أنا أعظم من موسى! ولم يقل فرعون لموسى لم أرض بما تفعله بعِصاك حتى أعطيك عصا من عندي تجعلها ثعباناً، فضحك المأمون وأجازه .

-٣ وتنبأ آخر في زمن المتوكل، فلما حضر بين يديه، قال له: أنت نبي؟ قال: نعم، قال المتوكل: فيما الدليل على صحة نبوتك؟ قال: القرآن يشهد بنبوتي في قوله تعالى ((إذا جاء نصر الله والفتح)) و أنا اسمي نصر الله! قال : فما معجزتك؟ قال ائتوني بامرأة عاقر أنكحها تحمل بولد يتكلم في الساعة ويؤمن بي، فقال المتوكل لوزيره الحسن بن يحيى: أعطه زوجتك حتى تبصر كرامته، فقال الوزير: أما أنا فأشهد أنه نبي الله وإنما يعطي زوجته من لا يؤمن به.

-٤ وتنبأ رجل يسمى نوحاً، وكان له صديق نهاه فلم يقبل، فأمر السلطان بقتله، وصلبه فمر به صديقه فقال له: يا نوح ما حصلت من السفينة إلا على الصاري .

-٥ وقع بين الأعمش وبين امرأته وحشة، فسأل بعض أصحابه من الفقهاء أن يرضيها ويصلح بينهما فدخل إليها وقال: إن أبا محمد شيخ كبير فلا يزهدنك فيه عمش عينيه، ودقة ساقيه، وضعف ركبتيه، ونتن إبطيه، وبخر فيه، وجمود كفيّه، فقال الأعمش : قم قبحك الله فقد أريتها من عيوبي ما لم تكن تعرفه .

-٦ وسكن بعض الفقهاء في بيت سقفه يقرقع في كل وقت، فجاءه صاحب البيت يطلب الأجرة فقال له: أصلح السقف فانه يقرقع، قال صاحب البيت: لا تخف فإنه يسبح الله تعالى، قال الفقيه: أخشى أن تدركه رقّة فيسجد .

-٧ حكى الجاحظ، قال: مررت على خربة فإذا بها معلم وهو ينبح نبيح الكلاب، فوقفت انظر إليه وإذا بصبي قد خرج من دار، فقبض عليه المعلم وجعل يلطمه ويسبه، فقلت: عرفني خبره، فقال: هذا صبي لئيم يكره التعليم ويهرب ويدخل الدار ولا يخرج، وله كلب يلعب به، فإذا سمع صوتي ظن أنه صوت الكلب فيخرج فأمسكه.

-٨ وكان لبعضهم ولد نحوي يتقّعر في كلامه، فاعتل أبوه عّلة شديدة أشرف منها على الموت، فاجتمع عليه أولاده وقالوا له: ندعو لك فلاناً أخانا، قال: لا إن جاءني قتلني، فقالوا نحن نوصيه أن لا يتكلم، فدعوه فلما دخل عليه قال له: يا أبت قل لا إله إلا الله تدخل الجنة وتفوز من النار، يا أبت والله ما أشغلني عنك إلا فلان فإنه دعاني بالأمس فأهرس، وأعدس، واستبذخ، وسكبح، وطهبج، وأفرخ ودحج، وأبصل، وأمضر، ولوزج، وافلوذج، فصاح أبوه: غمضوني فقد سبق ابن الزانية ملك الموت إلي فقبض روحي.

-٩ مر عمر بن عبيد بجماعة وقوف فقال: ما هذا؟ قيل: السلطان يقطع يد السارق، فقال: لا اله إلا الله، سارق العلانية يقطع سارق السّر.

-١٠ سرق مدني قميصاً فأعطاه لابنه يبيعه في السوق، فسرق منه، فجاء له فقال: بكم بعته؟ فقال الابن: برأس المال.

-١١ وكان لعمرو بن دويرة البجلي أخ قد عشق بنت عم له، فتسور عليها الدار ذات ليلة (قفز من فوق السور) فأخذه أخوتها وأتوا به خالد القسري، واتهموه بالسرقة، فسأله خالد فصدقهم ليدفع الفضيحة عن حبيبته، فهمّ خالد يريد قطع يده، فقال عمرو أخوه:

أخالد قد والله أوطئت عشوة
وما العاشق المظلوم فينا بسارق
أقرّ بما لم يأته المرء أنه رأى
القطع خيراً من فضيحة عاشق

■ هشام الباكير

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»!

أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الثلاثاء 2006/5/23

ملوحيات

كي أظل حراً

إني أنكر- كما يقول غاندي- أن أمارس كبرياء الدين أو العرق أو اللون على الآخرين، وأنكر كذلك أن يمارس الآخرون كبرياء اللون والعرق والدين عليّ.

أنا أفتح نافذتي- كما يقول غاندي أيضاً – للرياح الأربع، ولكنني أنكر على هذه الرياح أن تنتزعني من أرضي.

ما أصعب أن تتمسك بأرضك في مهب الرياح والعواصف. في مثل هذه الحال عليك أن تعمق جذورك في الأرض. وأنا أفعل ذلك لكي أظل حراً.. ما أحسن أن تكون حراً، وأحسن من ذلك وأحلى أن تنشر الحرية بين الناس..

■ **الراحل الكبير**
عبد المعين الملوحي
شيوعي مزمن

شيرين عبادي تتهم واشنطن بالتخبط

قالت الفائزة بجائزة نوبل للسلام الدكتورة شيرين عبادي، عشية نشر كتابها الجديد " الصحوة الإيرانية: ذكريات الثورة "

إن قيام إدارة بوش بتمرير ملايين الدولارات من أجل دعم ما قيل عنها " برامج نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط " لن تجدي نفعاً وأن الإيرانيين يشكّون أصلاً في النوايا الأمريكية.

وفي التدخل الأمريكي في الشؤون الإيرانية الداخلية قالت عبادي :

على الأمريكيين أن يعرفوا أنه في العام ١٩٥٣ ونتيجة للانقلاب المدعوم من قبل وكالة المخابرات المركزية تمت الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء الإيراني الدكتور محمد مصدّق , ولو لم يقع هذا الانقلاب لكانت إيران بألف خير.

وقد فسّر البعض حصولها علي جائزة نوبل للسلام في العام ٢٠٠٣ كرد علي قرار جورج بوش غزو العراق و وضع إيران علي لائحة ما سمّته الإدارة الأميركية " دول محور الشر" .

عبادي لم تتوان عن إعلان تأييدها لبرنامج إيران النووي ودعم خطوات الرئيس محمود أحمدي نجاد في هذا المجال وقالت :

إلى جانب التبريرات الاقتصادية المحقة، فإن البرنامج النووي أصبح مسألة فخر وكرامة بالنسبة لدولة عريقة – كإيران – تمتلك تاريخاً مجيدا , و لن يستطيع أحد إيقاف هذا البرنامج .

وأضافت عبادي أن على الحكومة الأمريكية إنهاء الحرب في العراق ومغادرته وأشارت إلي أن الولايات المتحدة غير قادرة علي تحمّل تكاليف هذه الحرب وأن عليها استعمال هذه الأموال من أجل إعادة بناء العراق.

وكان كتاب ذكريات عبادي قد أثار جدلاً عندما قدّمت دعوى قضائية ضد وزارة الخزينة الأمريكية في تشرين الأول الماضي في محاولة لقلب القانون الذي يحظر استيراد الكتب – بما في ذلك الكتب ذات المواضيع العامة – التي ألفت أو نشرت في إيران.

وقالت :

حجتي أن هذه المسألة ثقافية وأنه يجب عدم منع نشر الثقافة،وكنتيجة لقرار الحكومة الأمريكية، لن يتمكن الشعب الأمريكي من الإطلاع علي معلومات وثقافات جديدة وهذا مخالف لمبادئها الدستورية .

■ **أعد الشؤون الثقافية:**
الحسين نعناع

القيادة الأميركية العمياء

كيف وصلت الولايات المتحدة الأميركية إلى مستنقع الحرب القذرة والمثيرة للجدل في العراق؟ يتساءل سيمور هيرش الصحفي الأميركي الذي أثار غضب إدارة بوش في مقالاته وتقاريره التي كشفت فضيحة سجن أبو غريب، وفي هذا الكتاب – ومن خلال توثيقه لأخطاء الإدارة الأميركية وجرائمها على امتداد العالم منذ أحداث ١١ أيلول – يطرح عدداً يكاد لا ينتهي من الأسئلة المتعلقة بماهية الإدارة وسيطرة " المحافظين الجدد " على الولايات المتحدة والعالم :

❖ كيف استطاع ثمانية أو تسعة من المحافظين الجدد تنفيذ قناعاتهم بأن الحرب على العراق هي الحرب على الإرهاب؟

❖ كيف أمكنهم بسهولة إعادة توجيه الحكومة وإعادة ترتيب أولويات الولايات المتحدة الأميركية وسياساتها الراسخة؟

❖ كيف استطاعوا التغلب على البيروقراطية، وأرعبوا الصحافة والإعلام، وضللوا الكونغرس، وهيمنوا على الجيش؟

❖ هل المشكلة في الديمقراطية وضعفها وهشاشتها؟

❖ لماذا لم يتخذ الديمقراطيون موقفا معارضا صلبا؟

❖ لماذا لم تذهب الصحافة إلى ما وراء الوقائع الظاهرة؟

❖ كيف قاد بوش أمته إلى الحرب لمواجهة أسلحة الدمار الشامل المزعومة، ثم قال صيف عام ٢٠٠٤ إنها ليست مسألة مهمة، وقد لا نجد أسلحة؟

❖ كيف أعيد انتخابه بعد إطلاق الكلاب على السجناء وتعذيبهم أبشع تعذيب؟

■■

الفيلم الفلسطيني «حنين»... حين يولد الإنسان أسيراً!!

انتهى المخرج السينمائي سعود مهنا من تصوير فيلم حنين، وهو فيلم يصور معاناة الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي بشكل عام، ولكنه يركز على قصة الطفلة حنين الأغا التي ولدت بين قضبان السجن حينما كانت أمها في الأسر. الطفلة حنين تبلغ الآن من العمر ١٢ سنة، ولكنها تعيش في حالة نفسية صعبة، وتعاني من صعوبة في التعامل الاجتماعي مع الأطفال، ودائما ترسم عتمة وظلاماً وقيوداً وأبواباً مغلقة، والفيلم يسجل حياتها وهي أسيرة عن طريق الصور الفوتوغرافية التي تجمعها مع عشرات من الأسيرات، وأيضاً مئات الرسائل من الأسيرات بعد خروجها من الأسر، إذ أنها خرجت وعمرها سنتان تاركة أمها في الأسر، أما الأم وهي أميمة الأغا مازالت تعاني من آلام في جسمها من أثر التعذيب في المعتقل، وتحدثت بالفيلم عن العذابات التي عانت منها في الأسر، خصوصا أثناء المخاض. لقد ولدت ابنتها حنين وهي مقيده بالأغلال وطلبت من إدارة السجن أن يسمحوا لأحد من أقاربها أن يكون معها أثناء الولادة، ولم توافق إدارة السجن.. تكلمت عن العذاب الذي شعرت به قبل الولادة حينما أهملتها إدارة السجن ولم تسمح للطبيب أن يقابلها، وتحدثت عن أن أول شيء فتحت عينيها عليه بعد الولادة، وهو السلاح الممدود إلى رأسها!!

تقول إن أول شيء شاهدته حنين هو السلاح بدلا من الورود، ولم يسمحوا بدخول الملابس للوليدة.. وبعد الولادة فورا أرجعوها إلى الزنزانة المتسخة الضيقة، حتى أن الطفلة أصابها اصفرار ومرضت وعمرها أيام قليلة.

المخرج سعود مهنا رئيس مركز تسجيل الذاكرة الفلسطينية، وهو يسعى من خلال المركز لتسجيل ذاكرة هامة لما عاشه ويعيشه الشعب الفلسطيني عبر أفلام وثائقية تبقى للتاريخ وللأجيال القادمة، كما أن المخرج مهنا أيضاً يعمل الآن بمشروع تسجيل ذاكره الشتات والهجرة بتسجيل أفلام عن كل قرية ومدينة فلسطينية مدمرة ومهجرة عبر لقاءات مصورة لمن تبقى من الشيوخ والعجائز الذين طردوا من أرضهم بقوة السلاح لكي تبقى هذه الأفلام شاهدة على حقوق اللاجئين، وتسجل تاريخاً

يجب أن لا نغفل عنه، لكي لا يضيع حقنا ..

■ **عمار يوسف - غزه**

زوروا موقعنا على الأنترنيت: www.kassioun.org

أوراق خريفية

التذكرة

كأي مواطن صالح يتقيد بآداب الركوب في الباص، صعدتُ من الأمام، وعالجتُ التذكرة بجهاز التحصيل، وتوجهتُ للجلوس بالمقاعد الخلفية من أجل سهولة النزول عند وصولي إلى الوظيفة. إلا أن التذكرة سقطت مني في الممشى المؤدي إلى المقعد الذي اخترته بسبب غريزة حب الاقتراب من الأنثى، التي أيقظتها جسناء فاتنة كانت تزيّنه بطلّتها الجذابة..وحرصاً مني على ألا يسبقني أحد من الجلوس إلى جانبها.. تغاضيتُ عن التقاط التذكرة، وأسرعتُ قليلاً إلى أن ضمنتُ فوزي بهذا المكسب الصباحي الجميل.

وكلصّ سرق حقيبة ووصل بها إلى برّ الأمان، وبدأ يتمتع بلذة الكشف عن محتوياتها.. بدأتُ باختلاس النظرات من هذه الصبية التي تضجّ بالأنوثة الصارخة. متفحصاً بين الفينة والأخرى، شعرها، صدرها، فخذيها..

إلا أن استغراق الالتفات صوبها، طال في إحدى المرات أكثر من الحدّ العفوي المسموح به عادةً.. مما جعلها تتجه برأسها نحوي مسددةً نظرةً عابسة متحدية، وقذفتني من عينيها برسالة توبيخ زاجرة رادعة.. جعلت قلبي يهوي إلى أمعائي ووجهي يتضرّج بالحمرة! وتملكني انقباض شديد! أشحتُ سريعاً بنظري عنها لتدارك الأمر واسترداد بعض التوازن، فاصطدمت عيناي بمشهد المفتش وهو يصعد الباص، وكأن الأرض انشقّت عنه! وبدأ بتفقد التذاكر!!

وكطالب مدرسة لم يحفظ درسه لأول مرة في حياته.. فيختاره المعلم – للمصادفة – من بين جميع الطلاب لتسميع الدرس..!! وجدت نفسي متلبسًا بجريمة لم أقصدها..!

يا عفو الله! التذكرة سقطت مني ولم التقطها!!

جحافل من اللوم الذاتي كرّت إلى مخيلتي! أكان من الضروري تفضيل الجلوس إلى جانب هذه الصبية على التقاط التذكرة!؟ وهل يعيبني لو انحنيتُ قليلا والتقطتها!؟

البارحة مثلاً، وأثناء عودتي من الوظيفة، وجدتُ ليرة على الأرض، ولم التقطها! ندمتُ كثيراً على تصرّفي.. ماذا يضيرني لو انحنيت قليلاً...؟! فعلاً أنا رجل مغفل، لا يتّعظ من تجاربه أبداً..

لحظات، وسيصل المفتش إليّ!! ماذا سأقول له؟!:

(عفواً أخي! الحقيقة إن التذكرة سقطت مني، وهي مستهلكة... و لهذا لم أحتفظ بها..!)

قد يتطلّع إليّ شزراً ويشقلني من فوق إلى تحت...!

سأميل على أذنه هامساً:

«عفواً أستاذ! أنا موظف محترم؛ رئيس دائرة في أهمّ شركة بهذه المحافظة، ومن أشدّ المتمسكين بالقانون وسيادته. أترى هندامي وعمري هل يدلاّن على إمكانية تهرّبي من قطع تذكرة قيمتها ليرتان؟!»

طيب، لربما كان وقحاً وفظًا وقال لي:

«أي طظ! لا يهمّني هندامك ولا وظيفتك! ما يعنيني فقط أنك مخالف»

سيلتفت الجميع باتجاهي، وقد يتلذذ البعض ببهدلتي!.... يا ربي سترك! ما هذه الورطة التي وقعتُ فيها؟! ولكن لمَ كل هذا الخوف؟! أسوأ احتمال، سيغرّمني بمبلغ (٥٠٠) ليرة. سوف لن أسمح له أن ينبس ببنت شفة! سأقول له: عمّي! ماذا تريد؟ (٥٠٠) ليرة؟! تفضل خذ! بس ولا حرف ها! فهمت!! وأبقى مرفوع الرأس.. ولكن المشكلة لا يوجد معي سوى (٣٢٥) ليرة!!

يا الله! لو كنت أملك سيارة خاصة، أو لو كان المدير العام راضياً عني، لسلّمني سيارة. هو للأمانة يحترمني ويقول عني أنني آدمي وشغّيل لكنني عنيد ولا أتّصف بالمرونة إطلاقاً..

هه.. أي يروح يبلط البحر! والله والله ، لن أغيّر قناعاتي بعد كل هذا العمر! أمن أجل سيارة وكم إذن سفر بالشهر، سأنبطح!؟

لا عمّي لا! يروح يخيّط بغير هالمسلّة!

ابتسامة المفتش لإحداهن، وهو يتفقد تذكرتها، أعادتني إلى أتون مصيبتي هذه...!

ها هو يقترب من طالبة مدرسة ويمازحها.. ثم ينتقل إلى رجل كهل، فتغيب ابتسامته كلياً، ويتعامل معه بجدية تامة..

يا للهول! يكاد يصل إليّ! خارت قواي! خفقات قلبي يصل ضجيجها إلى أذنيّ!..... يتبع ص١٥

■ **ضيا اسكندر – اللاذقية**
d.iskander@mail.sy